اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العـدد (33) أكـتـوبـر 2024م | السنة الثالثة

شـراكـــة مجتمعية
لمعـافاة الاقـتـصـاد

الرّابطة الاقتصادية

سياسات وإجراءات
لا تسمن ولا تغني من جوع

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

هيئة التحرير 03

افتتاحية العدد 04

من نحن 06

شروط النشر في المجلة 07

شخصية اقتصادية

الدكتور/ جلال حاتم

شخصية اقتصادية واجتماعية مرموقة..... 17

تحليل أسعار الصرف لشهر سبتمبر 2024..... 13

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر سبتمبر 2024..... 48

تطورات اقتصادية

- قرارات البنك المركزي عدن.. تهدئة أم استسلام - د. محمد الكسادي..... 33
- إفادة حول أسعار الصرف وما تواجهه العملة من تحديات من منظور القطاع المصرفي - صبحي باغفار..... 36
- واقع قرارات البنك المركزي وانعكاساتها بين التأثير على جماعة الحوثيين وسلطة البنك المركزي عدن - د. لبنى عبدالعزيز..... 41
- الـ Live Cat في البنوك: حوار لحظي يرتقي بالتجربة المصرفية إلى مستوى جديد - مامور فوضيل..... 43
- ضرائب القات - د. محمد علي قحطان..... 45

مقالات اقتصادية

- أزمة الأسواق: لا تعطني سمكة، ولا تعلمني كيف اصطاد بل دلني على السوق - د. احمد مبارك بشير..... 51
- معايير بازل لكفاية رأس المال، ومتطلبات بازل4 - بشير القفاز..... 54
- الآثار السلبية لاختيار الموظف بطرق غير سليمة - أ. حسين صالح التام... 56
- التوظيف من منظور الطرفين - وسام عادل وادي..... 60
- التخطيط الاستراتيجي ودوره في رفع كفاءة التطوير التنظيمي - ملخص أطروحة دكتوراه - إكرام محمد الكثيري..... 63
- إستراتيجية البقاء - ذي يزن الأعوش..... 67
- المراجعة المالية والذكاء الاصطناعي - عبدالله السقاف... 70
- سحر الدولار الأمريكي - نصر هرهرة..... 72

تجارب ناجحة

- تايون - د. سامي محمد قاسم... 76

الاقتصاد والناس:

- عدن وتضاؤل الحصول على الغذاء - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... 79

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

أ. فواز الحنشي

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

سياسات وإجراءات
لا تسمن ولا تغني من جوع

■ كان القضاء على الفقر أحد اهم شعارات الثورات اليمنية واهم شعارات واهداف وبرامج الدولة والحكومات والقادة المتعاقبين على حكم البلاد والعباد منذ أكثر من سبعون عاما، فهل تم القضاء على الفقر وهل قل عدد الفقراء؟

وعلى مدى سبعون عاما رسمت خطط واعدت برامج وانفقت مليارات الدولارات في مشاريع سميت زورا وبهتانا مشاريع القضاء على الفقر سواء كانت مشاريع محلية نفذتها الدولة او كانت مشاريع دولية نفذتها الدول والمنظمات الدولية، فأين ذهبت كل تلك الاموال اذن؟

فلماذا بعد كل ذلك في بلادنا الفقراء يزدادون فقرا والاغنياء القادة يزدادون غنى

بحسب التقديرات الدولية يُعاني اليمن من أزمة إنسانية شديدة ففي عام 2024 يعيش أكثر من 80% من السكان تحت خط الفقر ويقدر عددهم بحوالي 24 مليون شخص هذه الأزمة تفاقمت بسبب النزاع المسلح المستمر منذ سنوات بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي والأوضاع الصحية المتدهورة.

ان الاسباب الاساسية للفقر ليست وليدة اللحظة ولكنها قديمة ازدادت حدة في الاوضاع الراهنة ولعل اهم الأسباب الرئيسية للفقر والمجاعة هي:

1. الفشل السياسي وفشل الدولة ومؤسساتها
2. فشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ أكثر من 7 عقود
3. الحرب المستمرة منذ 2015 والتي دمرت اجزاء واسعة من البنية التحتية ونزوح الملايين من السكان مما جعل الوصول إلى الغذاء صعبا أو مستحيلاً في بعض المناطق
4. الانهيار الاقتصادي الشامل بسبب غياب الاستقرار حيث توقفت الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة مما أدى إلى عجز العائلات عن شراء الغذاء حتى إذا توفر بسبب التضخم الجامح وانهيار سعر صرف الريال امام العملات الأجنبية
5. عدم القدرة على الوصول الى الغذاء من السوق العالمية وتعطل سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على المنافذ البحرية والجوية جعلت من الصعب وصول المساعدات الغذائية الانسانية والمستلزمات الأساسية للحياة
6. الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والأوبئة مما زاد من صعوبة تحسين الأوضاع الزراعية والإنتاج المحلي

وتجدر الاشارة الى ان الفئات الضعيفة في المجتمع هي الأكثر تضررا من المجاعة حيث يعاني الملايين منهم من سوء التغذية الحاد والوخيم مما يؤدي إلى عواقب صحية دائمة ويزيد من معدلات الوفيات

ان حل الأزمة الإنسانية في اليمن وخاصة ازمة الفقر والمجاعة يتطلب نهجا شاملاً ومتعدد الأبعاد يجمع بين الحلول السياسية، الاقتصادية والإنسانية وذلك من خلال:

1. حل الازمة السياسية الهيكلية وذلك من خلال وقف الحرب وإحلال السلام والدخول في مفاوضات تحقق العدل وعودة

الحقوق لأصحابها

2. بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة من خلال وقف إطلاق النار وتطبيق إجراءات لبناء الثقة مثل إطلاق سراح الأسرى والسماح بوصول المساعدات الانسانية
3. تحسين الوضع الإنساني من خلال ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام ودون عوائق
4. التمويل والدعم الدولي من خلال زيادة التمويل والدعم للمنظمات الإنسانية العاملة على الأرض مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الفاو والصليب الأحمر
5. تنمية الاقتصاد المحلي من خلال دعم جهود إعادة الإعمار والبنية التحتية المتضررة وتحفيز الاقتصاد من خلال مشاريع تنموية وتوفير فرص العمل
6. تحسين وضع المؤسسات المالية ومساعدة الحكومة والمؤسسات المحلية في إعادة بناء النظام المالي وضمان رواتب الموظفين وتحسين الخدمات العامة
7. التنمية المجتمعية من خلال دعم التعليم والرعاية الصحية وزيادة الدعم القطاعي في التعليم والصحة لتجنب تفاقم الأزمة على المدى الطويل ولتحقيق ذلك يجب إعادة بناء المدارس والمستشفيات وتوفير الموارد اللازمة
8. تعزيز دور المجتمع المدني ودعم المبادرات المحلية التي تعزز التعايش السلمي والتضامن
9. الضغط الدولي والمحلي على المتحاربين من خلال العقوبات والضغوط الهادفة للاذعان للسلام وممارسة ضغط دولي على الأطراف المعرقلة للسلام سواء من خلال عقوبات أو وسائل دبلوماسية
10. إشراك دول المنطقة في إيجاد حل دائم للأزمة والعمل على تسوية النزاعات الإقليمية التي تفاقم الصراع

ان المعالجات القديمة للقضاء على الفقر قد اثبتت عدم جدواها ويجب ان تشمل المعالجة المستقبلية للتخفيف من الفقر على اتباع استراتيجية مناسبة تتوخى تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع توفير فرص عمل وتوزيع عادل للدخل وزيادة الإنفاق الاجتماعي وتحديد أولوياته والتوسع في مشاريع التخفيف من الفقر

ان حل مشكلة الفقر عن طريق توزيع الغذاء او الوجبات هي سياسات واجراءات تعلم السكان الاتكالية والكسل ويجب تغييرها الى تعلم الناس الاعتماد على الذات وممارسة العمل المدر للدخل عملا بالمثل لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف أصطادها

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكـون المشـاركة قـد نشـرت سـابقًا وأن تعالـج قضايـا اقتصاديـة معاشـة.

2- ألا تكـون ذات مضمـون تهكمـي أو ساخر اوتتعرض للاديـان والمعتقـدات الدينيـة وأن تلتـزم الموضوعيـة والحيـاد والمهنيـة.

3- أن تكـون المشـاركات بالموضوعـات ذات الصلـة بالاقتصـاد وذات سـمة تطبيقيـة.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكـون المقالـة مطبوعـة ببرنامـج الـوورد وتسـلم بهـذه الصيغـة وتكـون سـليمة لغويـا وفنيـا وان يشـار فيهـا الى مصادر المعلومات.

7- ترسـل المقـالات إلـى بريـد رابطـة الاقتصادييـن الإلكترونـي قبـل تاريـخ 25 مـن كل شـهر.

لهيئـة التحريـر حريـة قبـول أو رفـض نشـر أي مقالـة دون أن تبـدي سـبب ذلـك،

أو تأجيـل النشـر فـي الإعـداد القادمـة بحسـب أولويـة الموضوعـات المقدمـة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن ، شارع التسعين- برج القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden14
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

BYC

كاك حوالة
CAC TRANSFER

أرسل حوالتك

من السعودية عبر وكيلنا بن يعلا واستلمها بالريال السعودي عبر أحد فروعنا أو وكلائنا

سهولة .. سرعة .. أمان

كاك حوالة
CAC TRANSFER

BANKi
كاك بنكي

SWIFT

8000818 | officialcacbank | www.cacbankye.com | الإدارة العامة - عدن

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

الطاقة المتجددة

الأنظمة الأمنية

مولدات كهربائية

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

سلالم ومصاعد كهربائية

الاسقف المستعارة

YEMEN ITALIAN ALUMINIUM CO.LTD.
الشركة اليمنية الإيطالية للألمنيوم المحدودة

Advantech أدفانتك
أنظمة أمنية
Security Systems

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

aggreko
تأجير مولدات كهرباء
Power Rental

LG Hausys
Surface Materials
رخام صناعي

الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

KJ POWER GENERATOR

Honeywell

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه

+967 781 718 255
+967 02 - 247721

www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

تحليل

أسعار الصرف لشهر سبتمبر 2024

إعـــداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

أولاً: حركة أسعار الصرف:

من خلال بيانات الجدول ادناه لتحليل حركة أسعار الصرف لشهر سبتمبر 2024م، لوحظ ان متوسط سعر الصرف بلغ 498 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و1909 ريال يمني مقابل الدولار، الا ان هناك انخفاض طفيفا في الثلث الأخير من الشهر بنسبه 1%

فقد بلغ اعلى ذروته في الثلث الأول من الشهر بحوالي 500 ريال يمني مقابل الريال السعودي. وحوالي 1920 ريال يمني مقابل الدولار، عقبها الانخفاض في الثلث الثاني من الشهر لكل من الريال السعودي والدولار

الشكل رقم (١) تحليل حركة بيع سعر صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي لشهر سبتمبر ٢٠٢٤م.

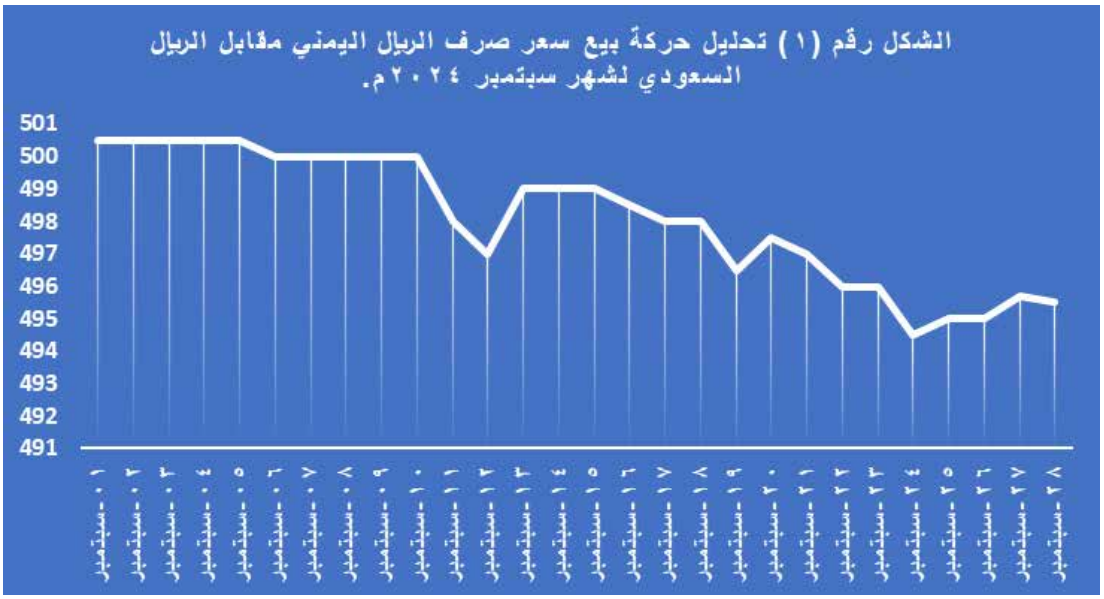

الشكل رقم (٢) تحليل حركة بيع سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار لشهر سبتمبر ٢٠٢٤م

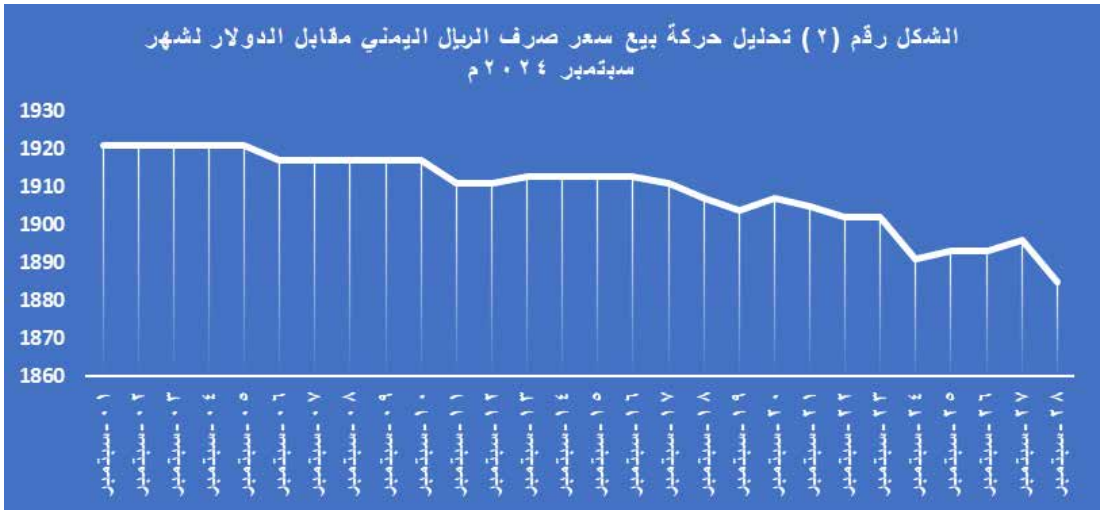

الشكل رقم (٣) الموضح لحجم الفجوه بين المحافظتين لشهر سبتمبر ٢٠٢٤م

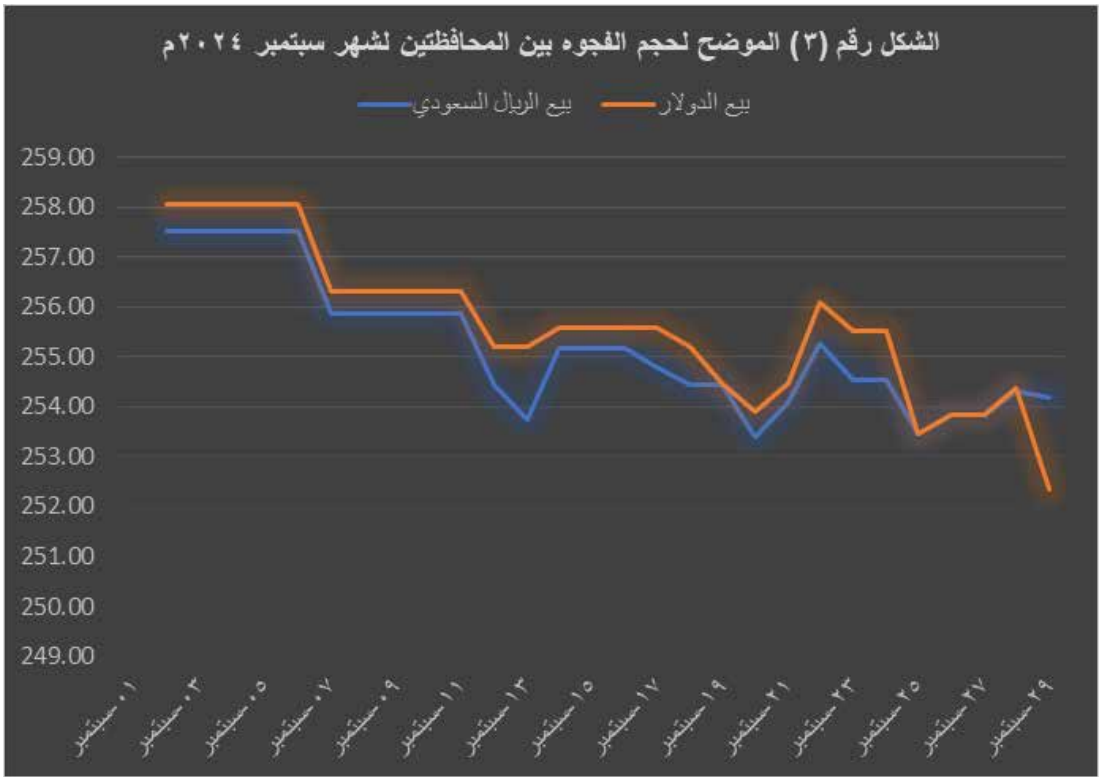

ثانيا : حجم الفجوة بين عدن و صنعاء:

من خلال الشكل رقم (3) الموضح لحجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء ماتزال كبيره حتى وان انخفض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية بين المحافظتين

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر سبتمبر لعام2024م

البيانات		أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	سبتمبر	499.5	500.5	1910	1921	139.7	140	535	536.5
02	سبتمبر	499.5	500.5	1910	1921	139.7	140	535	536.5
03	سبتمبر	499.5	500.5	1910	1921	139.7	140	535	536.5
04	سبتمبر	499.5	500.5	1910	1921	139.7	140	535	536.5
05	سبتمبر	499.5	500.5	1910	1921	139.7	140	535	536.5
06	سبتمبر	499.7	500	1912	1917	140	140.5	533.5	538
07	سبتمبر	499.7	500	1912	1917	140	140.5	533.5	538
08	سبتمبر	499.5	500	1910	1917	140	140.5	533.5	538
09	سبتمبر	499.5	500	1910	1917	140	140.5	533.5	538
10	سبتمبر	499.5	500	1910	1917	140	140.5	533.5	538
11	سبتمبر	498.5	498	1905	1911	140	140.5	533.5	538
12	سبتمبر	498.5	497	1901	1911	140	140.5	533.5	538
13	سبتمبر	498	499	1905	1913	140	140.5	533.5	538
14	سبتمبر	498	499	1905	1913	140	140.5	533.5	538
15	سبتمبر	498.5	499	1907	1913	140	140.5	533.5	538
16	سبتمبر	499	498.5	1907	1913	140	140.5	533.5	538
17	سبتمبر	498.5	498	1905	1911	140	140.5	533.5	538
18	سبتمبر	497	498	1898	1907	140	140.5	533.5	538
19	سبتمبر	495.5	496.5	1895	1904	140	140.5	533.5	538
20	سبتمبر	496.5	497.5	1899	1907	140	140.5	533.5	538
21	سبتمبر	496.3	497	1868	1905	139.7	139.9	533.5	535
22	سبتمبر	495.8	496	1896	1902	139.7	139.9	533.5	535
23	سبتمبر	495.3	496	1895	1902	139.7	139.9	533.5	535
24	سبتمبر	493	494.5	1878	1891	139.7	139.9	533.5	535
25	سبتمبر	493.5	495	1882	1893	139.7	139.9	533.5	535
26	سبتمبر	494	495	1882	1893	139.7	139.9	533.5	535
27	سبتمبر	495	495.7	1885	1896	139.7	139.9	533.5	535
28	سبتمبر	495	495.5	1895	1885	139.7	139.9	533.5	535
29	سبتمبر	495.5	497	1887	1901	139.7	139.9	533.5	535
30	سبتمبر	498.5	499.5	1899	1910	139.7	139.9	533.5	535

المصدر: twitter.com/Boqash.

ZASCO
THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN
بيت الكهرباء الأول في اليمن
شركة أولاد الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة
Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.
EM
ELECTROMECHA

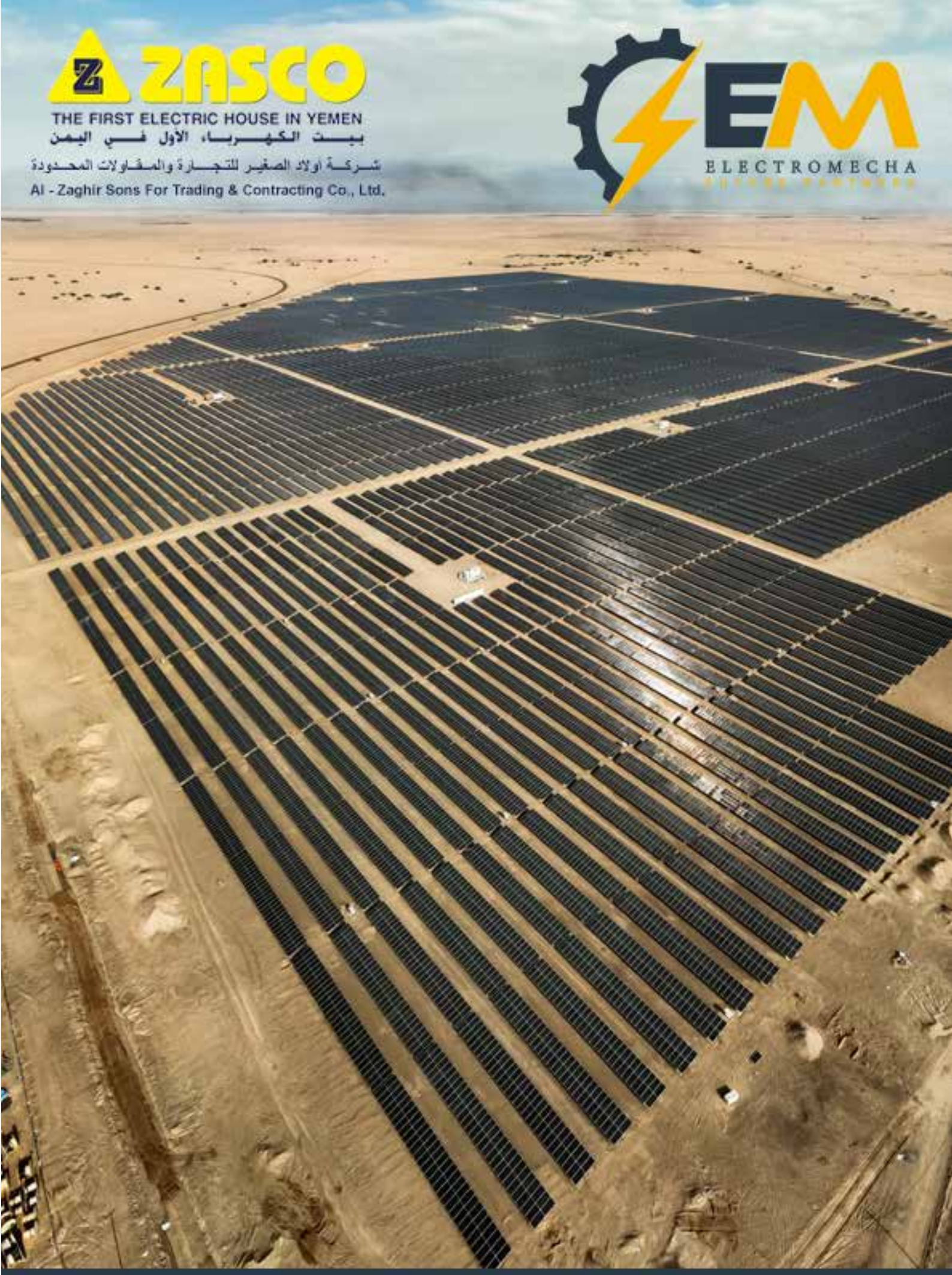

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

شخصية اقتصادية

الدكتور/ جلال حاتم

شخصية أكاديمية واجتماعية معروفة

اجرى اللقاء:
د. حسين الملعسي

اعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الاستاذ الدكتور جلال عبدالله حاتم الشخصية الأكاديمية والاجتماعية المعروفة، لاستعراض عدد من قضايا الساعة في مجال النشاط الاكاديمي والادارة الأكاديمية واستعراض قضايا الراهن في الازمة الاقتصادية في البلد، ابعادها وآثارها والحلول المتاحة من وجهة نظره

بادي ذي بدء ارجو ان تسمح لي استاذ دكتور جلال أن اتقدم بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة لنا شخصيا وللقراء والمتابعين الكرام لتسليط الضوء على قضايا اكاديمية واقتصادي راهنه تهم القراء الكرام

د. جلال حاتم في سطور

■ المجلة: بادي ذي بدء نرجو شاكرين التفضل باعطاء القرّاء الكرام نبذة مختصرة عن سيرتكم الشخصية والمهنية.

■ في البداية أتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير لأنكم منحتموني شرف الإطلال على قراء مجلة الرابطة الاقتصادية، التي استطاعت – كرابطة ومجلة مختصة – أن تحتلّ موقعاً هاماً في ميدان العلم و ا لمعر فة .

فيما يلي نبذة موجزة عن سيرتي الشخصية والمهنية مشيراً إلى أهم المحطات في حيا تي :

• من مواليد 7 يناير 1954م، في مدينة الشيخ عثمان - عدن

• حاصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في 1990.

• كلية الاقتصاد – جامعة عدن هي بيتي العلمي الأول، وكان نشاطي التدريسي فيها بدءً من 1982 حينها كانت كلية الاقتصاد والإدارة، ثم صارت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

• لديّ خبرة واسعة في التعليم العالي تمتد لقرابة 42 عاماً، عملت خلالها أستاذاً في جامعة عدن، ثم نائباً لرئيس جامعة العلوم التطبيقية والاجتماعية في صنعاء، ثم رئيساً لجامعة العلوم التطبيقية والاجتماعية في فرعيها صنعاء وعدن، ثم مؤسّساً ورئيساً للجامعة الإماراتية الدولية في صنعاء، اليمن.

• شغلتُ رئيساً للكلية الاماراتية الكندية الجامعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم رئيساً لجامعة أم القيوين (الكلية الاماراتية الكندية الجامعية سابقاً) منذ 2012 – وحتى 29 أغسطس 2024م، وأعمل حالياً مستشاراً لمجلس أمناء الجامعة، وهي جامعة مرخصة من وزارة التعليم العالي الإماراتية، وكل برامجها الأكاديمية معتمدة من مفوضية الاعتماد الأكاديمي.

• خلال 12 عاماً في جامعة أم القيوين، تم تحقيق تقدم كبير، ليس فقط في مرافقها وأنظمتها الرقمية وفي تعزيز بنيتها التحتية والتنامي المضطرد في أعداد الطلبة، ولكن أيضاً في البحث العلمي والنشاط الأكاديمي وترسيخ دورها المجتمعي.

• لي منشورات واسعة النطاق حول الإصلاح التربوي والقيادة، فضلاً عن كوني مستشاراً في قضايا اقتصاد الأعمال.

• من نشاطاتي العلمية:

- قراءة نقدية لكتاب "انهيار الرأسمالية- أسباب فشل اقتصاد السوق الحر من القيود"، ندوة علمية - جامعة عد ن .

- التعليم وأزمة كوفيد – 19 في الوطن العربي.

- دورات في إعداد الخطط الاستراتيجية (2018 - 2023).

- عضو الهيئة الاستشارية لمجلة التجديد العربي المحكَّمة.

- آخر أبحاثي المنشورة، بحث: حاتم، ج.، وفرحان، أ. (2022). تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية على أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في عصر كوفيد-19. المجلة الدولية للتعليم الخاص في مرحلة الطفولة المبكرة (باللغة الإنجليزية).

- تقييم 360- التدريب والتطوير - الموارد البشرية - 2023.

- المشاركة في المنتدى الدولي للاتصال الحكومي (IGCF 2024)- الشارقة 4-5 سبتمبر 2024 بورقة بحثية.

■ المجلة: ما هي خلاصة خبرتكم الطويلة في ميدان العمل الاقتصادي الأكاديمي في الداخل والخارج؟

■ الدكتور جلال: من الصعب اختصار تجربة تمتدُّ لأكثر من 40 عاماً، ومع ذلك أحاول فيما يلي التطرق إلى أبرز الدروس والعبر، مستنداً إلى رؤىً مستمدّة من دوري في حقل إدارة التعليم العالي، وصنع السياسات، والتخطيط الاقتصادي، والتعاون الدولي.

فعلى صعيد القيادة الأكاديمية والنمو المؤسسي، حرصت أشدّ الحرص طوال مسيرتي المهنية، على إيلاء التخطيط الاستراتيجي والرؤية أهمية استثنائية. فقيادة الجامعة تتطلّب تحديد أهداف طويلة الأجل، ومواءمة مهمة المؤسسة مع الأولويات الوطنية، وتعزيز بيئة أكاديمية تشجع على الابتكار والنمو الفكري. لقد علمتني التجربة قيمة القيادة الاستراتيجية في بناء برامج أكاديمية مستدامة

كما كان تطوير المناهج الدراسية أحد أكثر الجوانب التي حظيت باهتمامي، من خلال العمل على أن تستجيب للمتطلبات العالمية والمحلية المتغيرة، وذلك انطلاقاً من أننا اليوم في عصرٍ من الضروري أن نقدّم فيه برامج لا تركز فقط على التخصصات التقليدية بل تتوافق أيضاً مع احتياجات الصناعة كدمج التكنولوجيا وريادة الأعمال والاستدامة في الإطار الأكاديمي

وعلى صعيد التخطيط الاقتصادي وإدارة الموارد، وبناءً على إن قيادة الجامعة تستلزم مسؤولية اقتصادية كبيرة. فقد كانت إدارة ميزانية كبيرة وتأمين التمويل وضمان الاستدامة المالية أجزاءً أساسية من دوري. كان علينا إيجاد توازن بين الاستثمار في البنية التحتية الأكاديمية والحفاظ على القدرة على تحمل التكاليف للطلاب. ولذلك يعد التخطيط الاقتصادي ضرورياً لاستدامة ونجاح أي مؤسسة أكاديمية. كما تعلمت أيضاً قيمة إقامة شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص. تساعد هذه الشراكات وعلاقات التعاون في سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، وتزويد الطلاب بخبرة في العالم الحقيقي وتعزيز الابتكار. كما سمح لنا التعامل مع الشركات بإنشاء نماذج تمويل مستدامة للبحث والتطوير

وفيما يخص التعاون الدولي والخبرة العالمية، أظهرت لي تجربتي الدولية مدى الفائدة التي يمكن أن تعود على التعاون الأكاديمي عبر الحدود. لقد علمني العمل في الخارج أهمية بناء شراكات عالمية وتسهيل تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. لا تعمل هذه المبادرات على توسيع الآفاق الأكاديمية فحسب، بل إنها تخلق أيضاً منصة لتبادل المعرفة ومعالجة التحديات العالمية معاً. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية. فطيلة مسيرتي المهنية، لمست كيف يمكن للجامعات أن تكون محركات للتنمية الاقتصادية، وخاصة في الاقتصادات الناشئة، فمن خلال رعاية الابتكار والبحث وريادة الأعمال، تساهم الجامعات في النمو الاقتصادي الوطني، حيث شاركت جامعتنا في الإمارات في العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية، وخاصة في تعزيز مراكز الابتكار والحاضنات. كما كان التعامل مع الركود الاقتصادي - سواء في الداخل أو الخارج - تحدياً كبيراً، أضطررنا معه إلى اتخاذ قرارات صعبة، مثل إعادة هيكلة الأقسام وإعادة تخصيص الموارد، مع ضمان بقاء المعايير الأكاديمية عالية. وقد أكدت تجربتي على أهمية المرونة والصمود والتخطيط الاقتصادي الاستباقي

وعلى صعيد تنمية رأس المال البشري والقيادة كان دعم تطوير أعضاء هيئة التدريس والباحثين أحد أكثر الجوانب التي حظيت باهتمامي. فالجامعة تزدهر بالإبداع وإعمال الفكر والعقل والشغف لدى أعضاء هيئة التدريس، ولقد رأيت دائماً أنه من مسؤوليتي خلق بيئة يمكن للمواهب الأكاديمية أن تزدهر فيها

أيضاً تعلمت على مر السنين أن القيادة الجيدة في الأوساط الأكاديمية هي مزيج من الدبلوماسية والرؤية والتواضع. لا يتعلق الأمر فقط بوضع السياسات ولكن بتعزيز ثقافة التعاون والاحترام المتبادل، فضلاً عن أن هياكل الحوكمة القوية تعدّ أمراً حيوياً للحفاظ على النزاهة الأكاديمية وتعزيز مهمة المؤسسة

■ المجلة: عملت رئيسا ومديرا لجامعات في الداخل والخارج لو أمكن عرض مقارنة بين مناهج وطرق تدريس مساقات الاقتصاد في الداخل والخارج؟

■ الدكتور جلال: إن المقارنة بين المناهج وطرق التدريس لمساقات الاقتصاد في الداخل (اليمن) والخارج (الإمارات العربية المتحدة.. على سبيل المثال) تقتضي أن نسلّط الضوء على الاختلافات والاتجاهات الرئيسة بناءً على تجاربي في هذه البيئات الأكاديمية.

على مستوى المناهج، يميل منهج الاقتصاد في الجامعات اليمنية إلى التركيز بشكل كبير على المفاهيم النظرية التقليدية في الاقتصاد، مثل الاقتصاد الكلاسيكي والكينزي، والعرض والطلب، والسياسة النقدية، ومبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي والاقتصاد الإداري؛ مع التطرق إلى أطر اقتصادية عالمية أكثر رسوخاً، ولكن التكيّف مع التحديات الاقتصادية الحديثة قد يكون أبطأ بسبب محدودية الوصول إلى الموارد الحديثة

في الإمارات العربية المتحدة، تميل مساقات الاقتصاد إلى التركيز على الجانب التطبيقي بشكل أكبر، مما يعكس مكانة الدولة كمركزٍ مالي عالمي. يشتمل المنهج الدراسي على موضوعات مثل الاقتصاد السلوكي، والتمويل الرقمي، والتنويع الاقتصادي، والتنمية المستدامة، وكل ذلك يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما تدمج المساقات الدراسية في جامعات الإمارات العربية المتحدة دراسات الحالة الدولية، مع التركيز على التجارة العالمية، والتمويل الدولي، ودور الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، وتتوافق المناهج الاقتصادية بشكل أوثق مع المعايير والاتجاهات العالمية، مما يعزز فهماً أوسع للاقتصاد العالمي

وعلى مستوى طرق التدريس، يمكن القول بأنه غالباً ما تعتمد طرق التدريس في اليمن بشكل كبير على التعليم التقليدي القائم على المحاضرات، حيث يتلقى الطلاب المعلومات باتجاهٍ واحد. هناك تركيز أقل على أنماط التعلم التفاعلية أو التشاركية، على الرغم من وجود بعض الاهتمام المتزايد بتعزيز ذلك. إضافة إلى الاعتماد على الكتب الجامعية — إن وجدت — وقلة الوصول إلى الموارد الرقمية أو أدوات البحث المتقدمة يمكن أن يحد من نطاق تجربة التعلم. ويمكن أن يحد هذا من التعرض للمشاكل الاقتصادية العملية أو الواقعية ويحد من تكامل تقنيات التعلم الجديدة. في الإمارات العربية المتحدة، هناك تركيز أقوى على استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية، مثل منصات التعلم الإلكتروني والمحاكاة ومختبرات التداول الافتراضية. كما يعد استخدام دراسات الحالة والمشاريع الجماعية والمناقشات أكثر شيوعاً، مما يشجع الطلاب على تطبيق النظرية الاقتصادية على سيناريوهات العالم الحقيقي. وغالباً ما تدمج جامعات الإمارات العربية المتحدة التدريب الداخلي والعمل الميداني والتعاون مع الصناعة في طرق التدريس الخاصة بها، مما يمنح الطلاب خبرة عملية في الاقتصاد. وهذا يساعد في سد الفجوة بين المعارف النظرية والتطبيق في العالم الحقيقي، وتزويد الطلاب بالمهارات ذات الصلة المباشرة بسوق العمل

على صعيد البحث والابتكار، وبسبب الظروف الراهنة، تواجه الجامعات اليمنية تحدياتٍ في تعزيز البحث بسبب الموارد والبنية التحتية المحدودة. في حين أن هناك اهتماماً أكاديمياً بالبحث الاقتصادي، فإن القدرة على إجراء دراسات تجريبية أو الوصول إلى البيانات اللازمة للأبحاث غالباً ما تكون مقيدة. من المرجح أن يركز الطلاب على التحليل النظري بدلاً من البحث التجريبي. وفيما يخص الجهود المبذولة في اقتصاديات التنمية، فعلى الرغم من الوضع الاقتصادي المتدهور في اليمن، لكن يمكن القول بأن هناك اهتماماً متزايداً باقتصاديات التنمية والحد من الفقر وإدارة الموارد. ومع ذلك، فإن التحديات في الموارد وتدريب أعضاء هيئة التدريس قد تبطئ وتيرة نمو البحث. في دولة الإمارات، تؤكد الجامعات على البحث كجزء أساس من برامجها الاقتصادية. يتم تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على الانخراط في البحوث التطبيقية في مجالات مثل التنويع الاقتصادي ودور القطاع الخاص والاستدامة وتأثير التكنولوجيا على الاقتصاد. كما يعدّ أمراً شائعاً تعاون جامعات الإمارات مع المؤسسات الأكاديمية الدولية ومراكز الأبحاث ومراكز الفكر. وهذا يسهل تبادل المعرفة، ويشجع الطلاب على الأبحاث المتطورة والاتجاهات الاقتصادية العالمية، مثل الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي

د. حاتم: تواجه الجامعات اليمنية تحدياتٍ في مواكبة الاتجاهات الاقتصادية العالمية بسبب محدودية الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا والبنية الأساسية للبحث

أما من حيث العلاقة مع قطاعات الاقتصاد المختلفة، نظراً للظروف الاقتصادية وتحديات البنية الأساسية، هناك عدد أقل بكثير من الشراكات بين الجامعات اليمنية والصناعات، بل يكاد يكون معدوماً. ونتيجة لذلك، يتمتع الطلاب بقدرٍ محدودٍ من الوصول إلى التدريب الداخلي أو البيانات الاقتصادية في العالم الحقيقي، مما يؤثر على فهمهم العملي للاقتصاد

في المقابل ترتبط الجامعات في الإمارات العربية المتحدة ارتباطاً وثيقاً بالصناعات المحلية والدولية، مما يوفر للطلاب إمكانية الوصول إلى التدريب الداخلي وبرامج الإرشاد والتعاون مع المؤسسات المالية والشركات المتعددة الجنسيات والهيئات الحكومية. كما أن سعي الإمارات العربية المتحدة لتنويع اقتصادها إلى ما هو أبعد من النفط أدى إلى التركيز القوي على الابتكار وريادة الأعمال في برامجها الاقتصادية. حيث يتم تشجيع الطلاب على استكشاف أنظمة الشركات الناشئة، والتكنولوجيا المالية، ونماذج الأعمال المبتكرة، والتي لها أهمية كبيرة في الرؤية الاقتصادية للمنطقة

وأخيراً وعلى صعيد القدرة التنافسية العالمية، تواجه الجامعات اليمنية تحدياتٍ في مواكبة الاتجاهات الاقتصادية العالمية بسبب محدودية الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا والبنية الأساسية للبحث. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بدمج وجهات النظر العالمية في المناهج الدراسية، إلا أن هذه الجهود غالباً ما يعوقها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. في جامعات الإمارات، تتوافق برامج الاقتصاد بشكل أكبر مع المعايير الأكاديمية العالمية، وتقدم العديد من الجامعات درجات معتمدة من قبل هيئات دولية. وهذا يجعل خريجي جامعات الإمارات أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل العالمية، يساعد في ذلك التركيز على اقتصاد المعرفة، إذ دفعت الخطط الاستراتيجية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 ورؤية الإمارات العربية المتحدة 2030 الجامعات إلى التركيز على إعداد الطلاب للصناعات القائمة على المعرفة، بما في ذلك الاقتصادات الرقمية والذكاء الاصطناعي والممارسات الاقتصادية المستدامة

المجلة: ما مدى مواكبة الجامعات في الداخل لحاجة سوق العمل وكيف يمكن تطوير العملية التعليمية لتلبية حاجات ومتطلبات سوق العمل

الدكتور جلال: لا شكّ، بأن الجامعات في اليمن تواجه تحدياتٍ كبيرةً في مواكبة الاحتياجات المتطورة لسوق العمل بسبب عوامل مثل عدم الاستقرار الاقتصادي والموارد المحدودة وعدم التحديث الدوري لكثير من المناهج. ومع ذلك، يمكن بذل الجهود لمواءمة البرامج الأكاديمية بشكل أفضل مع متطلبات السوق وتطوير العملية التعليمية بطرق تساهم في تحسين قابلية توظيف الخريجين وتعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد

لقد جعل عدم الاستقرار وتدهور الوضع الاقتصادي من الصعوبة بمكان على الجامعات اليمنية تحديث برامجها وبناء علاقات قوية

مع أصحاب العمل. وهذا لا يؤثر على تطوير المناهج فحسب، بل يؤثر أيضاً على قدرة الطلاب على اكتساب الخبرة العملية، مثل التدريب الداخلي والتدريب المهني، والتي تعد ضرورية لإعدادهم لسوق العمل

في رأيي، يمكن تطوير العملية التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل، من خلال تحديث المناهج بهدف دمج المهارات ذات الصلة بالسوق. إذ تقع على الجامعات مسؤولية مراجعة مناهجها لتشمل المهارات التي تحظى بطلب كبير، سواء محلياً أو عربياً أو عالمياً. على سبيل المثال، أصبحت المساقات في تكنولوجيا المعلومات والتسويق الرقمي وريادة الأعمال وتحليلات البيانات ضرورية في العديد من الصناعات. إن إضافة مكونات عملية كتطوير البرمجيات وإدارة المشاريع يمكن أن يساعد في إعداد الطلاب للاقتصاد الرقمي

كما يجب أن تركز البرامج أيضاً على صناعات المستقبل في اليمن، كالزراعة والطاقة المتجددة والبناء، مع مراعاة الاتجاهات العالمية مثل الطاقة الخضراء والاستدامة. ويمكن للجامعات أن تقدم مسارات متخصصة تستجيب بشكل مباشر لاحتياجات هذه القطاعات

إضافةً إلى ذلك، يمكن للجامعات أن تعقد شراكات أقوى مع الشركات والصناعات والقطاعات الحكومية المحلية لتصميم برامج أكاديمية أكثر توافقاً مع احتياجات سوق العمل الحالية. يمكن أن تؤدي هذه الشراكات إلى برامج تقدم تعليماً علمياً وعملياً وتوفر للطلاب فرص التدريب الداخلي. ويمكنني أن أقترح هنا تشكيل مجالس استشارية على مستوى الكليات والأقسام. حيث يمكن أن يساعد إنشاء مجالس استشارية تتألف من قادة الصناعة وأصحاب العمل والخريجين الجامعات على البقاء على اطلاع بأحدث الاتجاهات ومتطلبات المهارات. يمكن لهذه المجالس أيضاً المساعدة في مواءمة المناهج الدراسية مع الاحتياجات المتطورة لسوق العمل

ويمكن للجامعات تطوير برامج التدريب الداخلي التي تسمح للطلاب باكتساب خبرة عملية في مجالات دراستهم. يساعد هذا التدريب العملي في سد الفجوة بين المعرفة النظرية والمهارات العملية، مما يجعل الخريجين أكثر استعداداً للسوق

> **عانت اليمن من ضعف الحكم وتفتته، حتى قبل الصراع الحالي. وقد أدى هذا إلى عدم القدرة على إدارة الاقتصاد بشكل فعال، مع سوء إدارة الموارد على نطاق واسع**

علماً، بأن دمج دراسات الحالة والتعلم القائم على المشاريع في المنهج الدراسي يتيح للطلاب تطبيق معارفهم النظرية على مشاكل العالم الحقيقي. تشجع هذه الطريقة التفكير النقدي والإبداع ومهارات حل المشكلات، والتي يقدرها أصحاب العمل بشكل كبير

وينبغي للجامعات أن تقدم دورات لتطوير المهارات الشخصية مثل التواصل والعمل الجماعي والقيادة والقدرة على التكيف. وهذه المهارات ضرورية للنجاح في مكان العمل الحديث ويمكن أن تعزز من قابلية توظيف الخريج

فضلاً عن أن تشجيع عقلية التعلم المستمر من شأنه أن يعدّ الطلاب للتكيف مع سوق العمل المتغيرة باستمرار. يمكن للجامعات تقديم دورات تدريبية وشهادات وورش عمل عبر الإنترنت لمساعدة الطلاب على تحديث مهاراتهم حتى بعد التخرج

ومن المهم الإشارة إلى أنه يمكن للجامعات إنشاء برامج ريادة الأعمال التي تشجع الطلاب على التفكير الإبداعي وتطوير أعمالهم الخاصة. وهذا مهم بشكل خاص في اليمن، حيث لا يزال القطاع الخاص ناشئاً. إن إنشاء حاضنات ريادة الأعمال ومراكز الابتكار والوصول إلى قروض الأعمال الصغيرة من شأنه أن يساعد الطلاب على الانتقال من التعليم إلى عالم ريادة الأعمال

المسألة ليست سهلة، لكنها ليست مستحيلة. ولا بد هنا من دورٍ حكومي لافتٍ وملموس

■ **المجلة: لا شك ان الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست وليدة اللحظة، ماهي جذور الازمة الاقتصادية والتنموية في اقتصاد البلاد؟**

■ الدكتور جلال: إن الأزمة

الاقتصادية الحالية في اليمن لها جذور تاريخية عميقة، مدفوعة بتفاعل معقّد بين عدم الاستقرار السياسي، وضعف الحكم، وضعف البنية الأساسية، والعوامل الخارجية. وفيما يلي بعض الأسباب الرئيسة للأزمة الاقتصادية والتنموية في اليمن. لنعترف أولاً بأن عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد هو حالة شهدتها اليمن لمعظم تاريخها الحديث. فقد أدى توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990 إلى توترات وصراعات داخلية توجت بحرب 1994. ثم سيطرة الحوثيين على معظم مناطق الشمال منذ 2015، مما أدى إلى تعطيل هائل للأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية الأساسية وفقدان سيطرة الدولة على المؤسسات الرئيسة.. لقد دمرت الحرب الاقتصاد وزادت من تفاقم الوضع الإنساني

لقد عانت اليمن من ضعف الحكم وتفتته، حتى قبل الصراع الحالي. وقد أدى هذا إلى عدم القدرة على إدارة الاقتصاد بشكل فعال، مع سوء إدارة الموارد على نطاق واسع وعدم القدرة على تنفيذ سياسات اقتصادية متماسكة. كما كان — ولا يزال — الفساد مشكلة كبيرة في اليمن لعقود من الزمان. وقد أدى الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية إلى تخصيص غير فعال للموارد، واختلاس الأموال، وضعف الخدمات العامة. كما أدى الفساد إلى ردع الاستثمار الأجنبي وتقويض النمو الاقتصادي

كما كان اقتصاد اليمن يعتمد

> **د. حاتم: جذور الأزمة الاقتصادية في اليمن عميقة ومتعددة الأوجه، وتشمل مجموعة من العوامل الداخلية مثل عدم الاستقرار السياسي والفساد المتأصل والبنية التحتية الضعيفة**

تاريخياً بشكل كبير على صادرات النفط، والتي شكلت جزءاً كبيراً من عائدات الحكومة وأرباح النقد الأجنبي. ومع ذلك، بدأ إنتاج النفط في الانخفاض في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأدى الصراع المستمر إلى تعطيل إنتاج النفط والصادرات بشكل خطير، مما حرم البلاد من مصدرها الأساس للدخل. إن افتقار اقتصاد اليمن إلى التنويع، مع تطور محدود في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والتصنيع، جعل هذا الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، مثل التقلبات في أسعار النفط وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية. أضف إلى ذلك النمو السكاني المرتفع والبطالة، والبنية التحتية المتخلفة، والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية بفعل التشتت السكاني جغرافياً. حيث تعاني أجزاء كثيرة من اليمن، وخاصة المناطق الريفية، من نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والكهرباء والرعاية الصحية.. وقد أثر هذا سلبًا على التنمية البشرية والإنتاجية، فضلاً عن ندرة المياه والتدهور البيئي، وأثر ذلك على الزراعة.. مما جعل اليمن يعاني من تقليص إنتاج الغذاء وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك نقص الاستثمار الأجنبي، وتأثير العوامل الاقتصادية الخارجية كالتقلبات في أسعار النفط، على اقتصاد اليمن تاريخياً بسبب اعتماده على صادرات النفط.

إن جذور الأزمة الاقتصادية والتنموية في اليمن عميقة ومتعددة الأوجه، وتشمل مجموعة من العوامل الداخلية مثل عدم الاستقرار السياسي والفساد المتأصل والبنية التحتية الضعيفة، فضلاً عن العوامل الخارجية مثل الاتجاهات الاقتصادية العالمية والجغرافيا السياسية الإقليمية. كل ذلك مع الصراع المستمر أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل خطير. ولمعالجة هذه الأزمة، سوف تحتاج اليمن إلى إصلاحات شاملة، وجهود بناء السلام، والدعم الدولي لإعادة بناء اقتصادها وبنيتها الأساسية ومؤسساتها على المدى الطويل

■ **المجلة: من وجهة نظركم ماهي أخطر مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة؟**

■ **الدكتور جلال: من وجهة نظري، فإن أخطر مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية في اليمن هي علاقاتها المتشابكة، مما يخلق حلقةً مفرغةً تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار في البلاد.**

ولعل أخطر مظاهر الأزمة وأشدّها جسامةً وتأثيراً هو انتشار

الفقر. فالغالبية العظمى من سكان اليمن تعيش تحت خط الفقر، مع عدم قدرة الملايين من الناس على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. يأتي ذلك تزامناً مع تدهورٍ شديدٍ في اقتصاد البلاد، وتضخُّمٍ مفرط، وتآكل الدخل وارتفاع تكاليف السلع الأساسية. وهناك مظهرٌ آخر من مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية في اليمن ألا وهو انهيار الخدمات العامة، والذي يتجسد في انهيار نظام الرعاية الصحية من جهة، وتعطيل التعليم من جهة أخرى. فالمعلمون غالباً ما يكونون بلا أجر لفترات طويلة، مما يترك ملايين الأطفال بدون الحصول على التعليم. إن الافتقار المتواصل للتعليم لا يؤثر فقط على مستقبل الأفراد، بل يقوّض أيضاً آفاق التعافي على المدى الطويل في البلاد. وحسبي هنا أن أشير إلى ما أشارت إليه منظمة اليونيسيف مؤخراً وهو وجود 4.5 مليون طفل خارج المدرسة. والأخطر هنا أنه في غضون 5 إلى 10 سنوات سيكون هناك جيل كامل آخر أمي، لا يعرف مبادئ القراءة والكتابة ولديه القليل من المهارات الحياتية، مما سيشكل معضلةً كبيرةً أمام البلاد مستقبلاً. أضف إلى ذلك اتساع دائرة 'الموظفين المؤقتين" بأجور زهيدة للغاية

ولا ننسى التنويه إلى مظاهر أخرى للأزمة الاقتصادية كالنزوح، والاعتماد المتزايد على المساعدات الإنسانية، وانقسامات اجتماعية، وشيوع عادات وتقاليد دخيلة على المجتمع اليمني، بغية إحداث فرزٍ طائفي خطير

والخوف يتزايد من استغلال هذا الوضع من قبل الجماعات المتطرفة للحصول على موطئ قدم بل أكثر من ذلك في مناطق معينة. إذ تستغل هذه الجماعات الفوضى، مما يساهم في العنف وعدم الاستقرار.

> **الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساعد في الاستفادة من موارد القطاع الخاص وخبراته في إعادة بناء البنية الأساسية الحيوية**

ولا يختلف اثنان على إن صعود التطرف هو مظهرٌ خطيرٌ من مظاهر الأزمة الاقتصادية والانهيار الأوسع لسلطة الدولة

■ **المجلة: ما هي خارطة الطريق الممكنة للخروج من أزمات البلد الخطيرة الراهنة وخاصة الازمة الاقتصادية**

■ الدكتور جلال: لا بد من الاعتراف أولاً بأن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن معقّدة ومتجذّرة، وتتطلب نهجاً متعدد الأوجه وطويل الأمد للتعافي. وأي خارطة طريق للخروج من الأزمة الحالية لابد أن تعالج أولاً الاحتياجات الإنسانية الفورية والإصلاحات البنيوية الأطول أجلاً المطلوبة لإعادة بناء اقتصاد البلاد ومجتمعها، وعليه يمكن القول بأن أيّ خارطة طريق ممكنة للتعافي في اليمن، يجب أن تركز في المقام الأول على حل الأزمة الاقتصادية مع معالجة التحديات الاجتماعية والسياسية الأساسية

نحن بحاجة إلى الوقوف وبعمق أمام الواقع الجديد وتقييمه تقييماً موضوعياً، يقتضي منّا أن نطرح السؤال التالي: هل الواقع الذي نعيشه اليوم، وأقصد بذلك الواقع الجديد الذي تشكّل في معظم الشمال والواقع الجديد الذي تشكّل في معظم الجنوب.. هل هذا الواقع هو واقع نهائي أم واقع 'مؤقت"؟ والإجابة على هذا السؤال ستحمل أفكاراً وحلولاً متباينة ومختلفة.

نظرياً، الخروج من ازمات البلد الخطيرة الراهنة وخاصة الازمة الاقتصادية، يتطلب:

- اتفاق سلام شامل بمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة
- إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية كالمستشفيات والكهرباء وأنظمة المياه والصرف الصحي وشبكات النقل.. وغيرها

- استعادة الاستقرار الاقتصادي، من خلال استقرار الريال اليمني. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية، أن تلعب دوراً في مساعدة البلاد على استقرار عملته من خلال تقديم المساعدة الفنية ودعم الاحتياطيات الأجنبية والمشورة بشأن السياسة النقدية. ومن شأن استقرار العملة أن يساعد في الحد من التضخم واستعادة القدرة الشرائية للمواطنين، ويمكّن الحكومة من

استعادة القدرة على الدفع المنتظم لرواتب القطاع العام كمظهر من مظاهر تعافي الاقتصاد

- إنشاء صندوق إعادة الإعمار الوطني، بدعم من الجهات المانحة الدولية والقوى الإقليمية ومنظمات التنمية، أمر بالغ الأهمية لإعادة بناء البنية الأساسية المتضررة في البلاد. ينبغي للصندوق أن يعطي الأولوية لإعادة بناء المدارس والمستشفيات والطرق والموانئ وشبكات الاتصالات، فضلاً عن البنية الأساسية الزراعية والمائية الرئيسة

- إشراك القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار أمر ضروري. هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص سوف تساعد في الاستفادة من موارد القطاع الخاص وخبراته في إعادة بناء البنية الأساسية الحيوية، وخاصة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات

- انطلاقاً من أن الزراعة تقليدياً كانت قطاعاً رئيساً في اقتصاد اليمن، وإنعاشها أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي والتعافي الاقتصادي. وينبغي إعطاء الأولوية لبرامج إعادة تأهيل الأراضي الزراعية وتحسين الري وتزويد المزارعين بالأدوات والبذور والتدريب اللازم لزيادة الإنتاجية. وهذا من شأنه أن يقلل من اعتماد اليمن على واردات الغذاء ويخلق فرص العمل في المناطق الريفية. وهذا يقتضي معالجة ندرة المياه الشديدة في اليمن أمر بالغ الأهمية لاستدامة الزراعة على المدى الطويل. ويمكن أن يساعد الاستثمار في تقنيات الري الحديثة وبرامج الحفاظ على المياه ومشاريع البنية الأساسية لتحسين الوصول إلى المياه في التخفيف من آثار أزمة المياه وزيادة الإنتاجية الزراعية

- ولاعتماد النمو المستدام، على قاعدة تعزيز التنويع الاقتصادي، يجب على البلاد تنويع اقتصادها من خلال تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والطاقة المتجددة والتصنيع والسياحة (بمجرد استعادة الأمن). كما أن تعزيز ريادة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يعدّ أمراً رئيساً للتنويع الاقتصادي. إن توفير الوصول إلى التمويل والمساعدة الفنية وفرص السوق لرواد الأعمال يمكن أن يحفز خلق فرص العمل والابتكار. إن إنشاء حاضنات الأعمال ومؤسسات التمويل الأصغر من شأنه أن يساعد في دعم نمو الشركات الصغيرة

- خلق فرص العمل وتنمية رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب

- إعادة بناء مؤسسات الدولة سبيلاً إلى تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية في اليمن أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار الاقتصادي والحوكمة الاقتصادية على المدى الطويل. ويشمل ذلك إعادة بناء المؤسسات القادرة على توفير الخدمات الأساسية، وإنفاذ سيادة القانون، وإدارة المالية العامة، وتنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل فعال

- إن مكافحة الفساد أمر ضروري لتعافي البلاد. وينبغي للحكومة أن تتبنى تدابير الشفافية والمساءلة، مثل تحسين عمليات الشراء، وتعزيز هيئات مكافحة الفساد، وإشراك المجتمع المدني في مراقبة أنشطة الحكومة. إن الحد من الفساد من شأنه أن يساعد في استعادة الثقة العامة وجذب الاستثمارات الدولية

- ستحتاج البلاد إلى دعم مالي كبير من المجتمع الدولي لإعادة بناء اقتصادها. وينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، فضلاً عن الجهات المانحة الإقليمية، أن تقدم المنح والقروض منخفضة الفائدة والمساعدة الفنية لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية. ونظراً للحالة الاقتصادية الهشّة التي تعيشها البلاد، ينبغي النظر في إمكانية تخفيف الديون أو إعادة هيكلتها لتقليل العبء المالي على البلاد وتمكينها من تركيز الموارد على جهود إعادة البناء

- يتطلب السلام والاستقرار على المدى الطويل عملية سياسية شاملة. إن بناء المؤسسات السياسية التي تمثل جميع الفئات، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات المهمشة، أمر ضروري للحفاظ على السلام ومنع الصراع في المستقبل. هذا سيقود — في رأيي — إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. إن البرامج التي تعزز الحوار والتفاهم المتبادل والتعاون بين مختلف المجموعات الاجتماعية يمكن أن تساعد في إعادة بناء الثقة ومنع المزيد من التشرذم

إن النجاح النهائي لهذه الخارطة يعتمد على استتباب

السلام والاستقرار وإنهاء الانقسام أو ترسيخه بأي وسيلة كانت، ما لم فإننا سنظل هكذا

لا يمكن أن يكون للعربة قائدان، أحدهما يسعى بها إلى الأمام.. إلى المستقبل، والآخر يعمل على جرّها للخلف والماضي بأبشع صوره. وهذا بالمناسبة ينطبق على الواقع الجديد في الجنوب أما في الشمال، فإنه يتسم بوجود "قطار" كهربائي يسرع نحو ما كانت عليه الأوضاع قبل أكثر من 60 عاماً.

■ المجلة: كيف تقدرون امكانية حل الازمة الاقتصادية وخاصة الازمة المالية وأزمة سعر الصرف في ظل استمرار الصراع وتوقف النشاط الاقتصادي وخاصة صادرات النفط والغاز وغياب الاستقرار

■ الدكتور جلال: إن حل الأزمة الاقتصادية في البلاد، وخاصة الأزمة المالية وأزمة سعر الصرف، أمر معقد للغاية في ظل الوضع القائم، والتوقف شبه الكامل للنشاط الاقتصادي (وخاصة صادرات النفط والغاز). ومع ذلك، وفي حين أن الوضع يشكل تحدياً عميقاً، يمكننا القول بأن المسارات المحتملة لتحقيق الاستقرار يعتمد على مزيج من حل الصراع والدعم الدولي والإصلاحات المحلية

أعود وأقول بأن الاعتراف بالأمر الواقع واستيعابه، وإدراك أن هناك تحديات رئيسة أمام حل الأزمة المالية وأزمة سعر الصرف

أبرز هذه التحديات:

- الحكم المجزأ: إذ بات معلوماً وواقعاً ملموساً انقسام اليمن إلى شمال وجنوب. هذا الانقسام يمنع اتباع نهج موحد للسياسة الاقتصادية، وهو أمر بالغ الأهمية لاستقرار العملة والأنظمة المالية. على سبيل المثال، هناك بنكان مركزيان يعملان في مناطق مختلفة، أحدهما في صنعاء تحت سيطرة الحوثيين والآخر في عدن تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. هذا الانقسام يخلق صعوبات شديدة في إدارة العملة والأنظمة المالية في البلاد

- بنية تحتية شبه مدمرة ومشوهة.

- توقف صادرات النفط والغاز

- المصدر الأساسي للإيرادات في اليمن تاريخياً — أدى إلى الحدّ بشدة من قدرة الحكومة على تمويل عملياتها واستقرار الاقتصاد

- الانخفاض الحادّ في قيمة الريال اليمني وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، أدى إلى التضخم المفرط، مما تسبّب في انخفاض كبير في القدرة الشرائية للمواطن وجعل السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود باهظة الثمن. كما أدى وجود بنكين مركزيين (عدن وصنعاء) إلى اختلاف أسعار الصرف في المناطق التي يسيطران عليها. ويخلق نظام سعر الصرف المزدوج هذا المزيد من التشوهات الاقتصادية.

أما أبرز المسارات "المحتملة" لتحقيق الاستقرار — في رأيي — تبدأ في البحث في إمكانية تكثيف الجهود لتثبيت العملة. هل بالإمكان إعادة توحيد البنكين المركزيين في عدن وصنعاء، وإذا كان مثل هذا الجهد مستحيلاً، هل بالإمكان إيجاد حدّ أدنى للتنسيق بينهما؟ هذه خطوة من شأنها أن تعيد الثقة في القطاع المصرفي، ويثبت أسعار الصرف، ويخلق إطاراً واحداً للسياسة النقدية. ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي والجهات المانحة الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي أن تقدم المساعدة المالية للمساعدة في دعم الريال ومنع المزيد من الانخفاض في قيمته

كما أن استئناف إنتاج النفط والغاز وإنعاش الصادرات فيهما، سيوفر العملة الأجنبية اللازمة لاستقرار الاقتصاد

إضافة إلى إعطاء الأولوية للتنويع الاقتصادي على المدى الطويل. فمن شأن الاستثمار في القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة ومصائد الأسماك والتصنيع على نطاق صغير، أن يساعد في تقليل اعتماد البلاد على النفط وخلق نمو اقتصادي أكثر استدامة

ولا ننسى أن نشير إلى أهمية إعادة تأهيل القطاع المصرفي في البلاد. حيث تتطلب استعادة الثقة في القطاع المصرفي العديد من الإصلاحات، بما في ذلك تحسين إدارة السيولة، وبرامج تأمين الودائع، وإعادة إنشاء آليات الإقراض بين البنوك.

لكن.. أية مسارات محتملة لأي انفراج اقتصادي يصبح أشبه بالحرث في البحر، ما لم تكن هناك إصلاحات اقتصادية وتحسين حقيقي يؤسس للحوكمة. إن أي خطة للاستقرار لابد وأن تتضمن تدابير قوية لمكافحة الفساد، بما في ذلك الشفافية في الإنفاق الحكومي، وعمليات الشراء، والإدارة المالية العامة

■ **المجلة: كيف تقرأ دكتور الجهود الدولية لحل الازمة الاقتصادية والانسانية بمعزل عن الأزمة السياسية؟**

■ الدكتور جلال: في رأيي الشخصي ومن خلال استقراءٍ سريع لتجارب بلدان أخرى، يمكنني القول بأن الجهود الدولية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والإنسانية بمعزلٍ عن أزمتها السياسية تقدم فوائد محتملة وقيوداً كبيرة. وفي حين توفر الإغاثة الحاسمة في الأمد القريب، فإن فصل التدخلات الاقتصادية والإنسانية عن الحلول السياسية يخاطر بمعالجة أعراض الأزمة فقط دون معالجة أسبابها الجذرية.

ومن فوائد معالجة الأزمة الاقتصادية والإنسانية بشكل منفصل ومن خلال منظماتٍ مثل الأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي والمنظمات غير الحكومية المختلفة، توفير الغذاء والرعاية الصحية والمأوى لملايين اليمنيين. كما منعت هذه الجهود المجاعة بهذا القدر أو ذاك على نطاق واسع، وخففت من انتشار الأمراض.. وغيرها. ويمكن للمساعدات المالية الدولية ودعم العملة والمساعدة الفنية في إعادة بناء البنية الأساسية أن توفر راحة مؤقتة من خلال استقرار الريال اليمني وإعادة فتح بعض القنوات الاقتصادية وخلق فرص العمل. وتقدم بعض المبادرات كتمويل واردات الغذاء أو إعادة بناء البنية الأساسية للمياه فوائد فورية وملموسة للمجتمعات. ومن الفوائد الأخرى — في رأيي — إن التركيز على المساعدات الاقتصادية والإنسانية بمعزل عن الأزمة السياسية، يمكن للجهود الدولية تجاوز بعض الجمود السياسي والدبلوماسي الذي غالباً ما يؤخر مفاوضات السلام. إذ يمكن أن تسمح الحاجة الملحة لتقديم المساعدات الإنسانية لهذه الجهود بالمضي قدماً، حتى عندما لا تكون الحلول السياسية متاحة

لكن، المخاطر الناجمة عن عزل الجهود الاقتصادية والإنسانية عن الحلول السياسية عديدة، ومنها:

- إن معالجة الأزمة الاقتصادية دون حل الصراع السياسي الأساسي وعدم الاستقرار هو علاج للأعراض بدلاً من علاج المرض. وبدون تسوية سياسية، من المرجح أن تظل التدخلات الاقتصادية والإنسانية حلولاً مؤقتة

- بدون حل سياسي، فإن أي تقدم يتم إحرازه على المسار الاقتصادي أو الإنساني معرض للانتكاس. إذ يمكن أن يؤدي حالة استمرار الصراع وعدم الاستقرار إلى تعطيل تسليم المساعدات وتدمير البنية الأساسية المعاد بناؤها والتسبب في تقلب العملة. ويظل خطر المزيد من الضرر قائماً ما دام الصراع مستمراً

- يهدد الاعتماد على المساعدات لفترة طويلة بخلق حلقة مفرغة حيث لا يستطيع السكان تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويظل التنمية المستدامة بعيدة المنال. بل ويخلق توزيعاً غير متكافئ، حيث تستفيد مناطق أو فصائل معينة أكثر من غيرها. لا يؤدي هذا إلى خلق تفاوتات محلية فحسب، بل ويهدد أيضًا بتأجيج المزيد من الاستياء والصراع إذا شعرت مجموعات معينة بأنها متخلفة عن الركب أو مهمشة

وأخيراً.. قد تقدم المساعدات المالية الدولية، مثل دعم العملة أو مشاريع التنمية، إغاثة مؤقتة، ولكن بدون السلام، لا يمكن لليمن إعادة بناء أساسها الاقتصادي بالكامل. ومن غير المرجح أن يشارك المستثمرون والشركات في أنشطة اقتصادية طويلة الأجل في منطقة الصراع، مما يحد من خلق فرص العمل ونمو القطاع الخاص والتعافي الاقتصادي الأوسع.

■ **المجلة: كأستاذ في جامعة عدن وخبير في التطوير الأكاديمي كيف يمكن لجامعة عدن تجاوز أزماتها الراهنة؟**

■ الدكتور جلال: هناك عدة خطوات رئيسة يمكن أن تساعد الجامعة في مواجهة التحديات والصعوبات التي تنتصب أمامها وذلك لإعادة بناء قوتها الأكاديمية والمؤسسية. إن التحديات التي تواجه جامعة عدن، مثل العديد من الجامعات الأخرى في مناطق الصراع، مرتبطة بعوامل خارجية مثل الصراع المستمر وعدم الاستقرار الاقتصادي، والتحديات الداخلية مثل الحوكمة المؤسسية وإدارة الموارد والحفاظ على المعايير الأكاديمية

وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن لجامعة عدن تبنيها للتغلب على هذه الأزمات

- تأمين الاستقرار المؤسسي والحوكمة:

وتتمثل إحدى الخطوات الأولى

د. حـــاتم: تقع على جامعة عدن مسؤولية السعي لإقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجامعات لتأمين التمويل والمساعدة الفنية والتبادل الأكاديمي

للتغلب على الأزمة في ضمان أن تكون قيادة الجامعة وهياكلها الإدارية قوية وشفافة وفعالة. ويمكن للقيادة الفعالة تنسيق الاستجابات للأزمات والتواصل بوضوح مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب وإدارة الموارد المحدودة بشكل أفضل

إن إعادة بناء الجودة الأكاديمية والحفاظ عليها، تقتضي من جامعة عدن العمل نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقلال عن التأثيرات السياسية. إن ضمان اتخاذ القرارات الأكاديمية بشكل مستقل عن الضغوط السياسية والمتعلقة بالصراع من شأنه أن يعزز قدرة المؤسسة على العمل في بيئة مليئة بالتحديات. كما إن تحسين الشفافية في حوكمة الجامعة وصنع القرار من شأنه أن يعيد الثقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والجهات المانحة. فضلاً عن أن التواصل الواضح بشأن الإدارة المالية والأولويات الأكاديمية والخطط المستقبلية من شأنه أن يساعد في إعادة بناء الثقة وتشجيع التعاون داخل مجتمع الجامعة

- إصلاح المناهج الدراسية والتطوير الأكاديمي:

إن أحد المجالات الرئيسية للتغلب على التحديات التي تواجهها الجامعة هو تحديث المناهج الدراسية في الجامعة لتتماشى مع احتياجات سوق العمل. وقد يتضمن ذلك تقديم مساقات تركز على المهارات العملية وريادة الأعمال والمجالات الناشئة مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والرعاية الصحية. إن ربط البرامج الأكاديمية باحتياجات الاقتصاد المحلي من شأنه أن يعزز قابلية توظيف الخريجين ويعزز سمعة الجامعة

إن تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانخراط في البحث، حتى في ظل ظروفٍ محدودة، أمر ضروري للحفاظ على المصداقية الأكاديمية للجامعة. كما إن إقامة شراكات مع المؤسسات الدولية يمكن أن تدعم جهود البحث من خلال توفير الموارد والتعاون وفرص النشر

- معالجة قيود الموارد:

في رأيي تقع على جامعة عدن مسؤولية السعي بنشاط إلى إقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجامعات لتأمين التمويل والمساعدة الفنية والتبادل الأكاديمي. يمكن لهذه الشراكات توفير الموارد الأساسية، بما في ذلك المنح الدراسية وتدريب أعضاء هيئة التدريس وتطوير البنية التحتية

ونظراً للموارد المحدودة المتاحة، فمن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية للإنفاق على المجالات الرئيسة مثل الحفاظ على رواتب أعضاء هيئة التدريس، وتسوية أوضاع الموظفين ‘المؤقتين” وإصلاح البنية التحتية الأساسية وضمان استمرار البرامج الأكاديمية في العمل بسلاسة. كما يمكن لنظام إدارة مالية فعال أن يساعد في تخصيص الموارد حيث تكون هناك حاجة إليها أكثر.

- بناء الشراكات مع القطاع الخاص:

حريٌّ بجامعة عدن بناء شراكات مع المؤسسات والمنظمات والشركات المحلية والإقليمية لتوفير التدريب الداخلي وفرص العمل للطلاب. ويمكن أن يعزز التعاون مع الصناعات مثل الخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والزراعة والبناء الخبرة العملية للطلاب ويحسن فرصهم في الحصول على وظائف بعد التخرج

فمثلاً يمكن أن يؤدي إنشاء مراكز ريادة الأعمال أو مراكز الابتكار داخل الجامعة إلى تعزيز إنشاء الشركات الصغيرة من قبل الطلاب والخريجين. يمكن لهذه البرامج تشجيع الحلول المبتكرة للتحديات المحلية وتعزيز المرونة الاقتصادية والحد من البطالة بين الشباب

- تطوير أعضاء هيئة التدريس وبناء القدرات:

من الأهمية بمكان أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على فرص التطوير المهني للحفاظ على الجودة الأكاديمية. ويمكن أن توفر ورش العمل والندوات وبرامج التبادل مع المؤسسات الدولية لأعضاء هيئة التدريس مناهج تدريسية محدثة وأدوات بحثية ومعرفة في مجالات خبرتهم. كما أن خلق حوافز لأعضاء هيئة التدريس — مادية ومعنوية — للمشاركة في البحث، مثل منح البحث أو الجوائز أو فرص التعاون الدولي، يعمل على إبقاء العمل الأكاديمي حياً، حتى في الظروف الصعبة

- تعزيز خدمات دعم الطلاب:

ولا يجب أن يغيب عنّا أن للصراع المستمر وعدم الاستقرار الاقتصادي تأثيراً عميقاً ليس فقط على مستوى أداء الطلاب بل وعلى أداء أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية. وهنا يبرز دور تقديم المنح الدراسية أو المساعدات المالية للطلاب الذين يعانون أوضاعاً اقتصادياً صعبة، وهنا يمكن للشراكات مع الجهات المانحة الدولية والإقليمية والمحلية أن تساعد في تمويل هذه المنح الدراسية.

> **يحتاج المستثمرون إلى بيئة آمنة للعمل، لذا فإن الخطوة الأولى هي الحرص اللا محدود على سيادة القانون والنظام في عدن.**

- التخطيط والرؤية طويلة المدى:

وهنا أدعو الجامعة إلى وضع خطة استراتيجية طويلة المدى ترسم دورها في البلاد بعد الصراع. وينبغي أن تركز هذه الخطة على إعادة بناء البنية التحتية والقدرات الأكاديمية والقدرات البحثية بما يتماشى مع احتياجات التنمية المستقبلي، ومنها الاستثمار في البنية التحتية القابلة للتكيف مع الأزمات، مثل منصات التعلم الرقمي، يمكن للجامعة بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصراعات المستقبلية أو الركود الاقتصادي. إن وجود خطة لإدارة الأزمات تعالج المخاطر مثل الكوارث الطبيعية أو عدم الاستقرار السياسي أو الأزمات الصحية سيساعد الجامعة على البقاء في العمل في ظل ظروف صعبة

وأخيراً.. أتساءل أين هو دور مجلس الاعتماد الأكاديمي؟ لم نلمس بعد أي دورٍ يقوم به على الرغم من أهميته

■ **المجلة: كيف يمكن لمدينة عدن ان تتجاوز أزماتها الراهنة وتصبح مدينة جاذبة للاستثمارات**

■ الدكتور جلال: حتى تتمكن عدن من التغلب على أزماتها الحالية وتصبح مدينة جاذبة للاستثمار، فإنها ستحتاج إلى نهج شامل واستراتيجي يعالج التحديات المباشرة وأهداف التنمية طويلة الأجل. لقد تأثرت المدينة، التي كانت تاريخيًا ميناءً حيويًا ومركزًا اقتصاديًا في اليمن، بشدة بعدم الاستقرار السياسي والصراع والتدهور الاقتصادي. ومع ذلك، مع الخطوات الصحيحة، تتمتع عدن بالقدرة على استعادة مكانتها كمركز اقتصادي نابض بالحياة

إليك خريطة طريق للعاصمة (عدن) للتغلب على أزماتها الحالية وتصبح وجهة جذابة للاستثمار:

يعد ضمان الأمن والاستقرار السياسي أحد أهم عوامل جذب الاستثمار. يحتاج المستثمرون إلى بيئة آمنة للعمل، لذا فإن الخطوة الأولى هي الحرص اللا محدود على سيادة القانون والنظام في عدن. وهذا يتضمن تعزيز هياكل الحكم المحلي، وتمكين قوات الأمن من حماية الشركات، والعمل

نحو تسوية سياسية تضمن السلام الدائم في المنطقة

كلنا يعلم بأن قوة عدن التاريخية تكمن في موقعها الاستراتيجي كمدينة ساحلية. ولابد من تحديث وتوسيع ميناء عدن، أحد أهم الأصول في المنطقة، لجذب خطوط الشحن العالمية وشركات الخدمات اللوجستية. ومن الممكن أن تعمل الاستثمارات الدولية في البنية الأساسية للموانئ وتحديث الجمارك وتحسين الأمن في البحر على تحويل عدن إلى بوابة رئيسية للتجارة

إن استعادة وتطوير البنية الأساسية الأساسية أمر بالغ الأهمية لإحياء الاقتصاد. وتعتبر شبكات الكهرباء والمياه والطرق الموثوقة ضرورية لجذب الشركات والصناعات. ويمكن الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية الأساسية واسعة النطاق

كما أن الاستثمار في البنية الأساسية الرقمية، مثل الإنترنت عالي السرعة والاتصالات، يعدُّ أمراً ضرورياً لعدن لجذب الصناعات الحديثة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية. كما يمكن للاتصال الرقمي أن يعزز قطاع الخدمات ويدعم ريادة الأعمال

وهنا أشير إلى مسألة هامة ترتبط بتبسيط العمليات البيروقراطية، وتبسيط تسجيل الأعمال التجارية، وتوفير لوائح واضحة وشفافة من شأنه أن يجعل من الأسهل على المستثمرين المحليين والأجانب إنشاء أعمال تجارية في عدن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء نافذة واحدة للمستثمرين تتولى تسهيل كل شيء من الترخيص إلى التصاريح والحوافز الضريبية. ورقمياً إذا أمكن

حيث يمكن لعدن جذب المستثمرين من خلال تقديم حوافز تنافسية مثل الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية وقوانين العمل المبسطة. ويمكن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أو مناطق التجارة الحرة ومناطق صناعية تربطها بالميناء طرق حديثة لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسة مثل الخدمات اللوجستية والتصنيع والتجارة، ويمكن استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتشغيل مشاريع البنية التحتية الكبيرة، مثل توسيع الموانئ والطرق السريعة ومحطات الطاقة. إن تقديم امتيازات طويلة الأجل للشركات الخاصة يمكن أن يحفز الاستثمار في البنية التحتية الحيوية مع تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص

وانطلاقاً من أن عدن مدينة ساحلية، يجب أن يكون المحرك الاقتصادي الرئيس لها هو قطاع التجارة والخدمات اللوجستية. إن تطوير الخدمات المتخصصة مثل التخزين والشحن والخدمات اللوجستية ذات القيمة المضافة يمكن أن يعزز أحجام التجارة ويخلق فرص العمل. يجب أن يهدف ميناء عدن إلى أن يصبح مركزاً لوجستياً إقليمياً يربط آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط

أضف إلى ذلك ما تتمتع به عدن من إمكانات كبيرة لتطوير صناعة السياحة، كما يمكن للتراث الثقافي الفريد للمدينة والمواقع التاريخية والساحل الجميل أن يجذب السياح المحليين والدوليين. يمكن للاستثمارات في الفنادق والمنتجعات والخدمات السياحية، إلى جانب تحسينات الأمن، أن تضع عدن كوجهة سياحية إقليمية

الجانب الآخر المهم هو الاستثمار في الزراعة والثروة السمكية والذي من شأنه أن يعزز الأمن الغذائي ويخلق سبل العيش. فموقع عدن الساحلي يجعلها مركزاً طبيعياً لتجهيز الأسماك وتصديرها. ومن شأن تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الزراعة والثروة السمكية، بدعم من الائتمان والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، أن يدفع عجلة التنمية الريفية

هذا الأمر يقتضي تنمية رأس المال البشري. ولضمان تجهيز القوى العاملة في عدن للاقتصاد المتوسع، فإن الاستثمار في التدريب المهني والتعليم العالي أمر ضروري. وينبغي أن تركز برامج التدريب على المهارات ذات الصلة بالقطاعات الرئيسة مثل الخدمات اللوجستية والسياحة والبناء والتكنولوجيا. ويمكن للشراكات

بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية أن تضمن أن سوق العمل لديه المهارات اللازمة. كما إني أتصور بأنه يمكن لعدن أن تعزز ريادة الأعمال من خلال إنشاء حاضنات الأعمال وتقديم الدعم للشركات الناشئة.

إن الوصول إلى التمويل والإرشاد والتدريب التجاري من شأنه أن يمكّن الشباب ورواد الأعمال المحليين من بدء أعمالهم الخاصة والمساهمة في النمو الاقتصادي للمدينة

ولكن، كل ما ذكرناه سيظل مجرّد حبرٍ على الورق، وليست سوى أمنياتٍ وأحلام، ما لم نواصل العمل الجاد والمخلص لكي يصير واقعاً. ولتحقيق ذلك، لا بد من تعزيز الأمن وسيادة القانون، ومكافحة حقيقية فاعلة للفساد. لقد ولى زمن شعار "الفساد زيت التنمية" وسقط. يجب أن نعترف بأن الفساد لا يزال يشكل تحدياً كبيراً لجذب الاستثمار. إن تعزيز تدابير مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المعاملات الحكومية والتجارية أمر بالغ الأهمية لخلق بيئة استثمارية موثوقة. كما أن حقوق الملكية الواضحة والقابلة للتنفيذ ضرورية أيضاً لحماية المستثمرين. يحتاج المستثمرون إلى الشعور بالثقة في إمكانية حل النزاعات بشكل عادل وفعال. إن تعزيز القضاء والأطر القانونية التي تحكم الأنشطة التجارية، بما في ذلك إنفاذ العقود وآليات حل النزاعات، من شأنه أن يضمن تكافؤ الفرص للشركات

إن عدن لديها القدرة على التغلب على أزماتها الحالية وإعادة الظهور كمدينة جذابة للاستثمار، ولكن هذا سوف يتطلب جهداً منسقاً لمعالجة الأمن والبنية الأساسية والحوكمة وتنمية رأس المال البشري. ومن خلال الاستفادة من موقعها الاستراتيجي وإعادة بناء بنيتها الأساسية وخلق بيئة مواتية للأعمال وتعزيز الاستقرار السياسي، يمكن لعدن أن تصبح مرة أخرى مركزاً للتجارة والسياحة والنمو الاقتصادي. ولابد أن يعمل الدعم الدولي والجهود المحلية جنباً إلى جنب لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة

■ **المجلة: في نهاية اللقاء هل لكم من رسالة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية؟**

■ الدكتور جلال: نعم، يسعدني نقل رسالة من خلال مجلة الرابطة الاقتصادية، لكن رسالتي هي إليكم أنتم باعتباركم تقودون مشروعاً تنموياً هاماً.

فلم يعد سراً بأن مجلة الرابطة الاقتصادية باتت تلعب دوراً هاماً في المشهد الأكاديمي والاقتصادي، ولا أستبعد أن يكون لها يد مساهم في صنع السياسات في البلاد. وفي رأيي.. يمكن العمل من اليوم باتجاه أن تصبح المجلة كمنصة حاسمة للعلماء والاقتصاديين والباحثين لنشر نتائجهم وتحليلاتهم حول الظروف الاقتصادية والاتجاهات والتحديات في البلاد. وهذا يساعد على تقدم الفكر الاقتصادي ويساهم في فهم أعمق للقضايا الاقتصادية في البلاد.

إن نشر مقالات تتناول السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، تجعل من المجلة عنصراً مؤثراً في عمليات صنع القرار. ومن خلال إطلاعي على ما سبق من أعداد المجلة، وجدت أنها تعمل على تعزيز الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأكاديميون وقادة الأعمال وصناع السياسات، حول التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد. وهذا الحوار في رأيي يعدُّ بالغ الأهمية في بلد لا يزال ضعف الاستقرار السياسي والصعوبات الاقتصادية عنواناً رئيساً له، لأنه يشجع الجهود التعاونية لإيجاد حلولٍ قابلة للتطبيق

وإني اتمنى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه مجلة الرابطة الاقتصادية مجلةً محكمةً لها مكانتها في ميدان البحث العلمي الرصين، وأن تتحول إلى مركزٍ من مراكز الفكر

■ **المجلة: في نهاية هذا اللقاء الاستثنائي اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي والأكاديمي العام عبر المجلة وباسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور جلال حاتم على سعة صدره وعلى إتاحته لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الأضواء على عددٍ من قضايا الساعة في الشأن الاقتصادي والأكاديمي متمنيا له موفور الصحة والسعادة ومزيداً من التوفيق**

تطورات اقتصادية

قرارات مركزي عدن: تهدئة أم استسلام؟

د. محمد صالح الكسادي
أستاذ الاقتصاد - جامعة حضرموت

كان عام 2023 وكذلك العام الحالي 2024 الانطلاقة نحو الصراع الاقتصادي ولكن في الجوانب النقدية والمالية، وبدأت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في إصدار العديد من القرارات في الجوانب المالية من رفع الدولار الجمركي، ورفع بعض الضرائب، وتحويل صرف الرواتب عبر البنوك، كل هذه الأمور قامت بها الحكومة نتيجة إيقاف جماعة الحوثي (سلطات أمر الواقع بصنعاء) بإيقاف تصدير النفط من ميناء ضبة في حضرموت، والنشيمة في شبوة في أكتوبر 2022، فسعت الحكومة إلى هذه الإجراءات الإصلاحية لأجل التغلب على العجز الحاصل في الموارد المالية نتيجة عدم تصدير النفط، والذي كان يغطي الجزء الكبير من الرواتب والأجور

أما البنك المركزي اليمني — عدن فاتخذ سلسلة من القرارات المتتابعة، تهدف إلى معالجة السياسة النقدية، وفرض سلطته السيادية على القطاع المالي الذي ظل يعاني من تشوهات وانقسام منذ عام 2017، وأخذ الانقسام منحى خطيراً في نهاية مارس عندما أعلنت جماعة الحوثي صك عملة معدنية دون الرجوع إلى الحكومة المعترف بها دولياً، مما جعل المعركة تستمر بين الطرفين

حاولت الأمم المتحدة تأجيل قرارات البنك المركزي في إلغاء تراخيص الستة البنوك، ولكن البنك المركزي اليمني —عدن استمر في الإجراءات التصحيحية دون هوادة، إلا أن التفاهمات بين جماعة الحوثي والسعودية قد أجبرت الحكومة اليمنية على التراجع عن قراراتها تحت مبرر خارطة الطريق، وتخفيف التصعيد بين الطرفين

نحو ستوكهولم جديدة:

من لم يستفد من تجارب الماضي لن يستفيد مستقبلا من خلال عدة تهدئات خاضتها الحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي نجد من يستفيد من هذه الاتفاقات هي جماعة الحوثي من اتفاقية ستوكهولم إلى فتح

ميناء الحديدة تحت إشراف اونفيم UNIVOM ومفاوضات الإفراج عن الأسرى، فلم تلتزم جماعة الحوثي بأي اتفاق، بل إنها كانت تأخذ استراحة محارب وتلتقط الأنفاس بعد كل معركة شارفت فيها على الخسارة

لم تكن القرارات البنكية المتخذة في تنظيم القطاع البنكي عشوائية، بل هي نابعة من حس وطني وحماية للنظام المالي من الانهيار نتيجة الممارسات التي تقوم بها جماعة الحوثي في تدمير القطاع المصرفي بإصدار قانون يحرم الفوائد البنكية، وهي مخالفة صريحة بما هو معمول به عالمياً، وكانت تسعى من خلال هذا القرار إلى التهام فوائد المودعين، وكذلك المساهمة في انهيار الثقة بالبنوك من خلال عدم الادخار، وبالتالي إنهاء عملية الاستثمار مما يؤدي إلى انكماش الاقتصاد الوطني

لم تكتفِ جماعة الحوثي بذلك، فعمدت إلى تسليم المستفيدين للحوالات الخارجية بالريال اليمني الطبعة القديمة بسعر مخفض، لا يعكس قيمته الشرائية الحقيقية، كما حاولت تجنب العقوبات الدولية من خلال فتح الحسابات الوهمية لغسيل الأموال وتمويل أنشطتها الغير قانونية

وكردة فعل للحكومة المعترف بها دولياً، وكحق سيادي لها، أصدرت العديد من القرارات والتعميمات من أجل إصلاح الوضع النقدي لغرض تقليص قدرات الحوثيين المالية، فمنها القرار رقم (17) في شهر إبريل بتاريخ 2024/4/2 بشأن نقل المراكز الرئيسة للبنوك التجارية، والمصارف الإسلامية، وبنوك التمويل الأصغر إلى العاصمة المؤقتة عدن، ومنها القرار رقم (31) الذي تخلله القراران رقم (19) بشأن تنظيم الحوالات الخارجية، ورقم (23) بشأن التحويلات المالية الداخلية والتعميمات بخصوص حظر التعامل مع كيانات ومحافظ وخدمات الدفع الالكتروني غير المرخصة، مع تعميم إلغاء العملة القديمة الإصدار ما قبل 2016، لقد كانت تلك القرارات والتعميمات مصيرية وقوية ومتدرجة، مما جعل جماعة الحوثي تقوم بردة الفعل ولكن ليس لها أثر يذكر

ولقد كان للقرار رقم (30) الذي يقضي بإلغاء تراخيص البنوك الستة الأثر الكبير لما تبعه من عدم قدرة تلك البنوك الستة على التواصل مع البنوك المراسلة ونظام سويفت

ومن ثم فإن أي تأجيل أو إلغاء لهذه القرارات يعد إضعافاً لموقف الحكومة أمام جماعة الحوثي، فمن تجارب ستوكهولم وغيرها على الحكومة أخذ العبرات والدروس، ولكن التدخلات الخارجية تجاه تهدئة الأوضاع ربما قد تجعل الحكومة تستسلم في آخر المطاف

■ تهدئة أم استسلام

إن استمرار البنك المركزي اليمني — عدن في الإجراءات والتدابير التي يقوم بها من أجل ضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي وتجفيف مصادر تمويل جماعة الحوثي، جعلها تطلق التهديدات نحو المملكة العربية السعودية، ومن ثم دعت مذكرة صادرة عن مبعوث الأمم المتحدة بتاريخ 10/7/2024 إلى تأجيل القرارات إلى الشهر الحالي (أغسطس)، لكن الحكومة رفضت التعاطي مع الخطاب إلا بشروط، ومنها توحيد العملة الوطنية، وإعادة تصدير النفط، وإلغاء القرارات التي اتخذتها جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها، إلا أن استمرار الحكومة في تنفيذ إجراءاتها دون التراجع عنها قاد جماعة الحوثي إلى التفاوض مع السعودية بوصفها الطرف الرئيس الداعم للحكومة اليمنية كي تضغط على الحكومة في إعادة السويفت للبنوك الستة، وتخفيف الإجراءات للوصول إلى خارطة الطريق، وإنهاء الصراع باليمن

تمثل القرارات الأخيرة الفرصة الأخيرة للحكومة في فرض هيبتها على التراب اليمني، وإن أي تنازل عنها سوف يجعل الحكومة ضعيفة أمام المجتمع الدولي، وهذا ما يعزز من موقف جماعة الحوثي سلطات أمر الواقع في أي مفاوضات مستقبلاً، وبالرجوع إلى تاريخ جماعة الحوثي نجدها منذ عام 2004 لم يكن لها أي عهد أو ثقة تجاه الحكومة اليمنية مما جعل دورات الصراع مستمرة لغاية الآن

إن خارطة الطريق لم يكن مسارها واضحاً؛ فلم يتبين أهي تهدئة أم استسلام، وتحت حجة تخفيض التصعيد في الملف الاقتصادي قد تتعرض الحكومة إلى خسارة فادحة، خاصة في محاولة التهرب من الشبكة الموحدة Unmoney للتحويلات المالية، مما يجعل الشبكات المملوكة والخاصة لمحلات الصرافة خارج دائرة الرقابة والإشراف، مما يجعل المضاربة مفتوحة، وعمليات غسيل الأموال على أشدها، وتمويل شبكات الإرهاب

استمرار المعركة الاقتصادية:

لن تقف المعارك الاقتصادية عند نقطة معينة، وعلى المجتمع الدولي أن يعي ذلك ولا يقف حجر عثرة في جهود الحكومة اليمنية لمواجهة جماعة الحوثي، تحت مبرر دواعي إنسانية، وإن الضرر سوف يعم اليمنيين البسطاء، وإن مبدأ الحوار لمناقشة عدة ملفات مع جماعة الحوثي كانت فاشلة رغم تنازلات الحكومة اليمنية عن كثير من الأمور لأجل مصلحة الشعب اليمني، إلا أن جماعة الحوثي لا تعطي للإنسان اليمني في مناطق سيطرتها أي اعتبار بأن له حقوق، من مثل قطع الرواتب، ولم تلتزم بحسب اتفاق ستوكهولم بدفعها من إيرادات ميناء الحديدة

إن الإجراءات الأحادية التي يقوم بها الحوثيون في عرقلة التجارة الدولية بإشعال حرب السفن في ممر دولي مثل باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، كل ذلك لأجل إبراز قوتهم وإظهار سيطرتهم على مفاصل التجارة الدولية المتجهة من الشرق إلى الغرب، لكنها انعكست سلبياً في رفع تكاليف الشحن، مما رفع المستوى العام للأسعار باليمن للسلع المستوردة، فالشعب اليمني يتحمل تهور جماعة الحوثي

وكان احتجاز الطائرات أكبر دليل بأن سلطات أمر الواقع بصنعاء تمارس القرصنة بشكل علني، ثم أصدرت بتاريخ 2 اغسطس قانوناً يحظر على رعايا بعض الدول الدخول إلى أراضي سلطات أمر الواقع إلا بموافقة مسبقة

وفي ظل التفاهمات الحوثية - السعودية، بغياب تام للحكومة اليمنية، أصبحت الحكومة تواجه ضغوطًا إقليمية للانخراط في مفاوضات قد تصل إلى طريق مسدود مع جماعة الحوثي؛ لذا فإن المعركة سوف تستمر مع جماعة الحوثي التي لا تعرف للسلام طريقاً. كما أن اتباع سياسة طريقتي المفاوضات وأخذ طوق النجاة من المجتمع الدولي الآخر تلو الآخر، بمبرر الملف الإنساني هو أسهل الطرق لجماعة الحوثي كي تحقق أهدافها على المدى الطويل

عاصفة القرارات في مهب الريح:

في لحظة أصبحت قرارات البنك المركزي في خبر كان، تحت مبررات واهية لن تؤدي إلى السلام المستدام مع جماعة الحوثي، في الوقت الذي لم ينظر المجتمع الدولي بالمقابل إلى كارثة انعكاسات توقف تصدير النفط والغاز على مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، مع ما سببه تفريخ محلات ومنشآت الصرافة من انهيارات مستمرة للعملة الوطنية بطبعتها الجديدة، فضلا عن التشوهات في النظام النقدي نتيجة انقسام السلطة النقدية بصدور قرارات متضاربة من جانب الحكومة تقابلها نقيضها كردة فعل من جانب جماعة الحوثي. وهكذا فإن استمرار النظام المالي اليمني حوالي تسع سنوات في تشتت جعله مرتعاً للمنظمات الإرهابية لتمويل عملياتها وأنشطتها

إن قيام جماعة الحوثي بإجراءات غير قانونية أسهمت في عدم تحقيق الاستقرار النقدي، ومن ثم أدت إلى إشعال التضخم بارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، كما أن سيطرة جماعة الحوثي على قطاعات حيوية مثل الاتصالات والنقل خلق منها قوة اقتصادية، إلا أن القرارات الأخيرة للبنك المركزي اليمني — في العاصمة المؤقتة عدن حقق النتائج المرجوة خلال ثلاثة أشهر بجعل جماعة الحوثي تلجأ إلى تخفيض التصعيد في الملف الاقتصادي

فإذن أما أن تسلك القرارات الأخيرة للحكومة طريقها الصحيح، وتمسك بزمام المبادرة في أي مفاوضات مع جماعة الحوثي، أو تذهب في مهب الريح التي قد تهوي بشرعيتها

إفادة حول أسعار الصرف وما تـواجـهه العملة من تحديات من منظور القطاع المصرفي

صـبحي بـاغفار
المتحدث الرسمي لجمعية صرافي عدن

■ يمر الاقتصاد الوطني بمرحلة توصف بالاشد في تاريخه.. حيث كانت ساحة للصراعات التي أدت الى استنزاف طاقاته وامكانياته وخلفت تبعات انهكت الحالة الاقتصادية والمعيشية في ظل التقلبات واستمرارية الصراع والأزمات.

وبما ان المعالجات الاقتصادية لاتتم دون الاستناد لرؤية متكاملة من خلالها نستطلع المعطيات الكافية لقراءة الفجوات وماهو متاح من ممكنات في ظل الظروف الراهنة نضع نقاط ونقرب الوجهات مستعرضين في خلاصتنا الموجزة

■ قرارات هامة مرت بالاقتصاد:

• صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ الصادر في ١٨ سبتمبر ٢٠١٦م بنقل البنك المركزي الى عدن وفي ظروف غير مواتية وذلك بتأثير عدد من العوامل اهمها الحرب الدائرة منذ سنين وشحه العملات الاجنبية في السوق وعدم إمكانية البنك المركزي توفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد السلع

• أصدر البنك المركزي قرار التعويم في تاريخ 15 أغسطس عام 2017م وذلك من قبل المحافظ الأسبق للبنك منصر القعيطي وقد صدر القرار في وقت تشهد فيه البلاد حرب شديدة وتشهد السوق المصرفية شحة في الدولار الأمريكي واختفائه من التعامل في البنوك وشركات الصرافة. على أساس انه كان متوافق مع توجهات البنك الدولي مما يسهم في جذب المنح والدعم وغيرها من موارد النقد الأجنبي

■ عوامل سلبية زامنت التعويم:

• عدم القدرة على رفع مستوى تصدير الناتج المحلي بما يعزز الدخل بالنقد الأجنبي .

• عدم ترشيد الاستهلاك من الاستيراد الخارجي وتحديده وفق الأولويات لتخفيف حجم الطلب على العملة الأجنبية

• عدم القدرة على تحقيق

توازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية

أصناف الناس من حيث الاستفادة والخسارة:

1- الرابحون:

• المصدرون حيث ستصبح قيمة الصادرات اقل سعرا وأكثر تنافسية

• المؤسسات والافراد المتلقين أجور او مرتبات من العملات الأجنبية (مواطنين كانوا او أجانب)

2- الخاسرون:

• العاملون الذين يتقاضون اجور ثابتة بالريال اليمني

• المستهلكون حيث سترتفع اسعار السلع المستوردة بالريال بنفس نسبة انخفاض سعر الصرف او أكثر مع ثبات الدخول وانخفاض قيمتها الشرائية

■ إجراءات البنك المركزي وبعض أدوات سياسته النقدية:

• عدم اللجوء الى الطباعة والوسائل التضخمية في تمويل عجز الموازنة

• تفعيل أدوات السياسة النقدية ومنها تقليص حجم السيولة وسحبها من الأسواق

• تحويل مرتبات القطاع العام عبر البنوك لتنشيط الدورة النقدية للبنوك والاستفادة من الكتلة النقدية

• تفعيل نظام المزادات لبيع وشراء العملات الأجنبية عبر منصة (Refinitiv) البريطانية حيث اقر البنك المركزي البدء في العمل به في نوفمبر من عام 2021م والذي اسهم في تخفيف الأعباء على طلب النقد الأجنبي وأسهم مقابل ذلك في سحب اكبر قدر من السيولة وخفف من فجوة العجز في الموازنة وتغطية النفقات

■ إجراءات القطاع المصرفي:

ومن أهمها الغاء شبكات التحويلات والتوجه نحو إحلال الشبكة الموحدة والتي تندرج ضمن مشروع شامل للإصلاح في السياسة النقدية ومن أهم مايمكن تحقيقه في إطار تنفيذ الشبكة الموحدة:

• توحيد المركز المالي لدى قطاع الصرافة

• متابعة التدفقات وتدوير الكتلة النقدية

• انشاء مركز متابعة لفرق الرقابة والتفتيش للاطلاع على كافة العمليات والتداولات وتمكينها من أداء مهامها بصورة جيدة

• التحكم المركزي لكافة عمليات التحويل

القطاع المصرفي:

يعتبر القطاع المصرفي احد المكونات بالغة الأهمية في منظومة الاقتصاد الوطني فمنذ اندلاع الصراعات في المحافظات الجنوبية وتعثر دور البنوك بسبب العديد من العوامل تعزز النشاط في قطاع الصرافة.

فمن اهم العوامل المساعدة على تعزيز نشاط الصرافة:

1- توقف العديد من نشاط البنوك التجارية والمصارف.

2- الحاجة الماسة الى بديل للحفاظ على تداولات المال

3- ظهور أنظمة التحويلات الرقمية الحديثة

4- الحاجة الماسة إلى تسليم المرتبات وأجور الموظفين.

5- التوسع في تداول العملات الأجنبية

ومن أهمهم العوامل التي أضعفت مهام البنوك:

1- الاختلال الأمني والمخاوف من تصاعد أعمال العنف

2- الانقسام المصرفي لأداء البنوك في المناطق المتنازع عليها

3- حالة التشظي في قبول فئات العملة والتشوهات النقدية الطارئة

4- الازدواج في قيمة الصرف بين التضخم والانكماش بين المراكز المالية المشتركة للبنوك

5- عدم قدرة البنوك على الإيفاء بالتزاماتها جراء الانقسام بين مناطق النزاع

6- تجمد العديد من الأرصدة للأسباب السابقة.

■ التوجه العام نحو قطاع الصرافة:

لم يكن التوجه الى قطاع الصرافة الا لجوءا الى البيئة الثابتة في الظروف المتغيرة والبالغة الخطورة والتي تصدر القطاع المصرفي فيها المشهد كونه قد حافظ على استمرارية العمل من خلال الاتي:

1- الاستمرار في تغذية القطاع التجاري في أصعب الظروف .

2- قبول كافة أموال المودعين والحفاظ عليها في ظروف الحرب والصراعات المتصاعدة

3- تحويل الايداعات عبر الأنظمة والشبكات التحويلية الى المناطق الأكثر أمنا او الى خارج البلد واعتمادها وضمانها

4- القيام بمهمة تسليم الأجور والمرتبات لكافة القطاعات في الفترات المتعثرة وفي المناطق المشتعلة

5- توفر خدمة شبكات التحويلات لدى قطا ع الصرافة خفف المعاناة وسهل عمليات التداول النقدي

■ مشكلات أسعار الصرف:

عند التحق من خلال المنظور الاقتصادي يتأكد للباحث ان انهيار العملات لها أسباب متعددة ونشوء التدهور في أسعار الصرف يرتكز على العديد من العوامل والتي من أهمها :

1- قرار تعويم العملة في ظل طباعتها المتوسعة دون غطاء نقدي

2- التفوق الكبير في الطلب على المعروض النقدي وهنا نقطتان :

• طلب حقيقي صحيح : يغطي الغرض التجاري ودواعي الاستيراد

• طلب حقيقي غير صحيح : وسببه التوجه العام للادخار الشخصي بالنقد الأجنبي ودوافع عدم الثقة بالعملة (ويعالج باجراءات خاصة)

• طلب وهمي: وهو أحد عوامل المضاربة الدخيلة في عمليات الطلب على العملة لغرض الربح.

3- الاختلال في المركز المالي بالنقد الأجنبي وعدم تغطيته للطلب المتنامي لتغطية فاتورة الاستيراد

4- اختلال النشاط الايرادي بالعملة الأجنبية بسبب توقف الموانئ والتصدير وكافة المراكز الايرادية

5-المعروض النقدي الواسع في مناطق اقل استخداما للعملة والذي قابله معروض نقدي منكمش ومهترئ في المناطق الأكثر استخداما

6- عدم وجود مركز مدفوعات موحد يعزز المعروض النقدي ويحدد إجمالي كتلة النقد الأجنبي ويغطي الطلب الصحيح بالمستند التجاري أو غيره

7- تدني مستوى التحويلات التي بلغت 3.8 مليار دولار في عام 2019م حسب محللون الى دون 2 مليار دولار

8- عدم الاستفادة من أموال المنح والمنظمات الإنسانية في البنك المركزي في عدن والذي يعتبر مركز الطلب على العملات الأجنبية

9- احجام بعض البنوك عن المشاركة في مزاد بيع العملات في البنك المركزي عبر منصة ريفينيتيف بسبب بعض القيود المفروضة عليهم في صنعاء ماجعلهم يتوجهون الى السوق المحلية في الطلب على العملات

■ جهات معنية بمعالجة سعر الصرف:

1-الحكومة:

وذلك بوضع الخطط الاستراتيجية الشاملة للاقتصاد الوطني وحشد طاقات المال وتوسيع وعاء الاستيراد.

2- وزارة المالية:

وذلك باعداد خطط الموازنة العامة وخطط السياسة المالية .

3- البنك المركزي:

وذلك بوضع الخطط اللازمة للسياسة النقدية وإيجاد معالجات للتضخم النقدي وتوفير النقد الأجنبي وفق الممكنات والمعطيات المتاحة

4- وزارة الصناعة والتجارة:

وذلك بلعب الدور الرئيسي في حصر الاحتياج التجاري على العملة وفرض الرقابة على الاستيراد التجاري وتقييدة باجراءات اقتصادية تتناسب مع الإجراءات البنكية وسياسة الاعتماد الخارجي وتوفير النقد.

5- القطاع المصرفي: - البنوك - المصارف - شركات ومؤسسات الصرافة - وذلك بالاعتماد على خطط مراكز المدفوعات الموحدة وتوحيد المركز المالي من النقد الأجنبي

■ التوسع في قطاع الصرافة:

ظهر القطاع المصرفي نهاية العام الماضي الا انه لم تكن شركات الصرافة في القرن الماضي في الظهور بقدر ماهو الان اذ كانت ضئيلة ولاتتجاوز عدد الأصابع ومحدودة المهام

الا ان تطور وسائل الاتصال العالمية كان لها أثرا واضحا في تسهيل عمليات التحويل مما وسع التوجه نحو قطاع الصرافة والتحويلات كونها عمليات شاغرة

ولاتواجه الصعوبات المعرقلة لتصبح توجها استثماريا ناجحا.

مر قطاع الصرافة بمراحل التازم في المنطقة ونشوب الحرب الداخلية ماكان سببا رئيسيا في التوقف الشامل لعمليات البنوك التجارية والإسلامية بسبب المخاوف والقلق العام ... والتي في حينها لم يجد المستثمرون ورجال الاعمال والأنشطة التجارية ملجأ للحفاظ على أموالهم ومدخراتهم وتحويلها الى المناطق الأكثر امنا غير شركات ومؤسسات الصرافة والتي كانت قائمة على تغطية الاحتياج التجاري وتغذية شريان الاستيراد وتحويل الحوالات الى الخارج عبر الاعتمادات والارصدة الخارجية التي يمتلكها الصرافون آنذاك ..

علاوة على ذلك تدفقت العملات النقدية الأجنبية والتي في مقدمتها الريال السعودي في فترات مابين (2015 - 2023) والذي بدوره حفز عمليات البيع والشراء للعملات .

ماسبق ذكره تم قراءته على ان المناخ السائد يشكل بيئة استثمارية ناجحة دون النظر الى المخاطر واثر الحروب على الاقتصاد وقراءة المعطيات بصورة شاملة من حيث الفرص والتحديات والتوازن الصحيح في تغليب ماهو سائد

■ صورة التوسع المصرفي:

1- توسع أفقي: وذلك باتساع الكم من شركات ومؤسسات الصرافة فشهدت الأعوام مابين (2017 - 2023) توسعا ملحوظا في نشاطها.

2- توسع عمودي: وذلك بتوسع طاقات شركات الصرافة واستيعابها لقدر أكبر من العمليات المصرفية والزيادة في عدد الفروع وظهور شبكات التحويل الحديثة.

القراءة الواقعية لتوسع نشاط شركات الصرافة:

لاشك ان أي توسع في القطاعات العامة تلحقه العديد من الدراسات عن مردوده وجدواه والعلاقة المتلازمة في وجوده مع المصلحة وتوفير الخدمات المسهلة في مجاله.. وفيه مسارين:

• المسار الأول التوسع والالتزام بضوابط وقوانين الصرافة :

ومن هنا نلخص الرؤية في حالتين:

1- توسع قطاع الصرافة مع تعزيز دور فرق الرقابة والتفتيش:

وهنا سيلعب التوسع دورا إيجابيا تنافسيا ويستعرض المزيد من الخدمات والمزايا في تسهيل وتيسير كافة المتطلبات في المجال أسوة ببعض الدول الإقليمية التي اتاحت لقطاع الصرافة التوسع والانتشار في فروعها وخدماتها مثل بورصة الانصاري والفردان ومؤسسة البحرين وتوسع فروعها في دول الامارات والكويت والبحرين

2- توسع قطاع الصرافة مع غياب مهام فرق الرقابة والتفتيش:

وفي الحالة يكون الاختلال حيث يصبح الانتشار غير منضبط وتصعب السيطرة عليه ويظهر أرباب السوق السوداء ويظهر التطفل على أعمال شركات الصرافة

فيتضح مما سبق التوسع في قطاع الصرافة يصبح اكثر توفيرا للخدمات في حال كونه مرتبطا ومقيدا بمهام الرقابة عليه من قبل فرق الرقابة والتفتيش ووحدة جمع المعلومات

• المسار الثاني التوسع واستقرار العملة وسعر الصرف:

1- توسع قطاع الصرافة مع توفر العملة الأجنبية في البنك المركزي:

وهنا يستوي تعزيز العرض النقدي مع ازدياد وتوسع الطلب المتنامي على العملة والتي ان تفوقت على المعروض النقدي واستوعبت تغطية فاتورة الاستيراد التجاري فانه يودي الى استقرار العملة وسعر الصرف دون اللجوء الى عوامل مضاربة

وتوفرها يكون بأحد امرين اما بالسيولة المتوفرة في الخزائن ...او ... بالاعتماد والارصدة الخارجية ووحدات السحب .

2- توسع قطاع الصرافة مع غياب سياسة النقد وتوفر العملة:

وفي هذه الحالة سيتنوع مجال التداول وبيع العملات دون قيد اوشرط لاسباب أهمها :

- تعويم سعر الصرف وتحريره واعتماد قيمته على العرض والطلب.
- عدم وجود قيود أو قوانين سارية المفعول تنظم عمليات بيع وشراء العملات

• تدفق الكميات الكبيرة من العملات الأجنبية حيث أصبحت في متناول الجميع .

• القيام بعمليات مصارفة من قبل ذوي الأنشطة الأخرى (تجارية - صناعية - وغيرها)

• أصبحت عمليات بيع وشراء العملات عمليات شائعة على مستوى المدخرات الشخصية

• لجوء بعض القطاعات التجارية في بيع سلعتها ومنتجاتها الى التعامل بالعملات الأجنبية في شريحة واسعة والذي جعل الطلب على العملة توجها تجاريا داخليا واستهلاكا شعبيا.

• تحول عمليات المصارفة المستمرة الى وسائل للحفاظ على قيمة مدخرات الافراد بسبب التقلبات المستمرة وعدم الاستقرار فيلجا المواطن الى شراء العملة بمجرد الشعور بعدم الثقة في ثبات قيمة العملة وهو شائع ومنتشر وللتاثي الإعلامي دوره السلبي أحيانا في اثارة القلق حول مستقبل العملة مايزيد التوجه نحو الطلب على العملات الأجنبية.

• عدم وجود سياسة لترشيد الاستيراد لتخفيف حجم الطلب ,, فما يلاحظ ان الاستيراد متوسع ليستثني حتى القرطاسيات وأنواع المشروبات والمقتنيات التكميلية.

■ العلاقة بين البنك المركزي وشركات الصرافة:

تقو م العلاقة بين البنك المركز ي وشركات الصرافة على أساس الالتزام والامتثال لكافة اللوائح والقوانين والنظم الصادرة عنه بالقرار الجمهوري رقم (20) لعام 1995م

بقرار رقم (15) لعام 1996م.

ويقوم البنك المركزي بارسال فرق التفتيش للنزول ومتابعة سير أعمال شركات الصرافة وجمع المعلومات والاحصاء والنظر فيها بصورة دورية مستمرة

يوجه البنك المركزي شركات ومؤسسات الصرافة من حيث المبدأ بالإلتزام بكافة قوانين الصرافة وتنفيذها ويحذر من المخالفات

يتعامل البنك المركزي بصورة حاسمة حال وجود أي مخالفات وقد تفرض على أصحابها الغرامات المالية أو التوقيف أو ما يراه مناسبا لنوع المخالفة

يوجه البنك المركزي لجمعية الصرافين بعدم التعاطي والتعامل مع أي شركة ترتكب المخالفات ويتم التعميم بذلك.. ولايتم رفع العقوبات الا بتوجيه لاحق يصدر من البنك المركزي.

يقيم البنك المركزي اللقاءات الدورية بشركات ومؤسسات القطاع المصرفي للوقوف على المستجدات وسبل مواجهة التحديات.

■ شبكات التحويل المصرفية:

ظهرت شبكات التحويل المصرفية في مطلع الالفية الثانية في العام 2004 م وبلغت في عام 2020م (15) شبكة لتصل في عام 2023 الى (22) شبكة تحويل مرخصة من قبل البنك المركزي

وقد أسهمت هذه الشبكات في تسهيل عمل الحوالات المالية الداخلية وكذا تسهيل صرف المرتبات في الفترات الحرجة والمناطق النائية والتي تفتقر الى أبسط الخدمات

وهي تتجه نحو رقمنة العمليات المصرفية والتحويلات في المؤسسات المالية متجهة نحو توحيد كافة شبكات التحويلات نحو جهود موحدة ومشتركة في إطار الاشراف من قبل البنك المركزي لإنشاء شبكة موحدة تضم جميع الشبكات تحت مسمى (الشبكة الموحدة) والتي تعتبر في مراحلها الأخيرة من الإنجاز.

والشبكة الموحدة تندرج ضمن مشروع شامل للإصلاح في السياسة النقدية ومن أهم مايمكن تحقيقه في إطار تنفيذ الشبكة الموحدة:

1- توحيد المركز المالي لدى قطاع الصرافة

2- متابعة التدفقات وتدوير الكتلة النقدية

3- انشاء مركز متابعة لفرق الرقابة والتفتيش للاطلاع على كافة العمليات والتداولات وتمكينها من أداء مهامها بصورة جيدة

4- التحكم المركزي لكافة عمليات التحويل

واقع قرارات البنك المركزي وانعكاساتها بين التأثير على جماعة الحوثيين وتمكين سلطة مركزي عدن

د. لبنى عبد العزيز
استاذ مساعد كلية العلوم السياسية والاقتصادية - عدن

■ إن قيام البنك المركزي اليمني في عدن بالعديد من القرارات المصرفية التي اتخذها مؤخرا منها امهال البنوك التجارية والاسلامية بنقل مراكزها الرئيسية من صنعاء الى عدن وايقاف تراخيص عملها وتوقيف الحوالات الخارجية إلى مناطق سيطرة الحوثي، وايقافها من النظا م العالمي في حال تم رفضها نقل مراكزها الرئيسية من صنعاء الى عدن خطوة في الاتجاه الصحيح نحو عزل الحوثيين عن العالم البنكي والمصرفي وهي قرارات أربكت حسابات الحوثيين وجعلهم في موقف ضعف في هذا الجانب

كلها في إطار صلاحيته بممارسة أدوات السياسة النقدية نلاحظ تبعات هذه القرارات أنها ستزيد من إمكانية وقدرة البنك المركزي في الرقابة والتحكم في السياسة النقدية ومراقبة عملية المضاربة بالعملة ومن ثم المحافظة على سعر الصرف من الانهيار مستقبلاً بشرط توفر الجانب الآخر المكمل لهذه القرارات ممثلا في توفر الإيرادات من النقد الأجنبي، والايرادات المحلية إلى البنك المركزي وانضباط الدورة المالية في القطاع المصرفي

وعلية يمكن القول ان حتمية انصياع البنوك التي تتخذ من صنعاء مراكز رئيسة لها اما انها ستعزل نفسها عن النظام المصرفي في اليمن والعالم او حتمية نقل مقراتها الى العاصمة عدن وكذلك ستجعل المنظمات الدولية الي مازالت في صنعاء بين مطرقة الحوثيين وسندان البنك المركزي عدن

ان سحب البساط من الجماعة الحوثية له تبعات عديدة نذكر منها ما يلي:

1. قطع الاتصال مع العالم من الجانب المالي، حيث لا يمكنهم الاتصال مع العالم أو إجراء حوالات قانونية ضمن النظام المالي العالمي

2. معظم الحوالات الواردة من الخارج كانت تصل إلى مناطق سيطرة الحوثيين التي تضم وكلاء التحويلات الدولية مثل ويسترن يونيون وغيرها، حالياً بعد هذه العقوبات ومنع الحوالات الدولية سوف تتحول كل الحوالات الواردة لمناطق الشرعية، وبالتالي لن يكون لدى الحوثيين أي عرض نقدي من الدولار سواء ما يتم تحويله من مناطق الحكومة الشرعية

وفي الأخير لكي يتحقق الجانب الإيجابي لهذه القرارات وانعكاسها على سعر الصرف ينبغي على البنك المركزي استكمال الإجراءات فيما يتعلق بشركات الصرافة والزامها بالعمل وفقاً لقانون الصرافة، ومنعها من ممارسة عمل البنوك في قبول الودائع وممارسة البيع والشراء دون ان يكون هناك غطاء نقدي لهذه الصفقات والحد من المضاربة بالعملة

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

Marketing Team

بنك مملوك للدولة %100

54 عاماً من الخبرة 1969-2023 اليوبيل الذهبي

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن
pay.cards@nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581
nbyemen.com

الـ Live Chat في البنوك:
حوار لحظي يرتقي بالتجربة المصرفية إلى مستوى جديد

■ مامور فوضيل
المدرسة العليا للمصرفة الجزائر

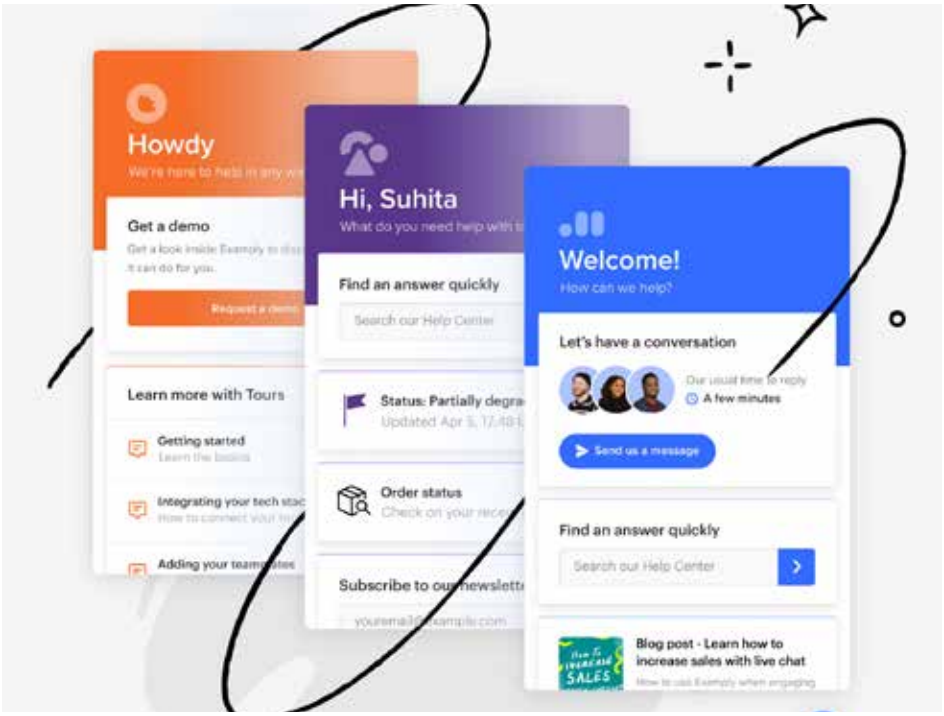

■ في عصر التحول الرقمي، أصبحت التكنولوجيا المحرك الأساسي لتطوير كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي. ومن بين التقنيات الحديثة التي غيرت مفهوم التواصل بين العملاء والبنوك، تأتي خدمة الـ Live Chat كأداة حوار لحظي تُحدث فرقًا جذريًا في تجربة العميل المصرفية

■ ما هي خدمة الـ Live Chat في البنوك؟

تعتبر الـ Live Chat وسيلة تواصل مباشرة بين العميل والبنك من خلال الموقع الإلكتروني أو التطبيقات المصرفية. تتيح هذه الخدمة للعميل الحصول على الدعم أو الإجابة عن استفساراته في الوقت الفعلي، دون الحاجة لزيارة الفرع أو الانتظار على الهاتف. إنها حوار سريع، ومباشر، يعزز من تفاعل العميل مع البنك

■ كيف ترتقي خدمة الـ Live Chat بالتجربة المصرفية؟

خدمة الـ Live Chat تضيف بعدا جديدا للتجربة المصرفية. فالعميل لم يعد بحاجة للتنقل بين الفروع أو الانتظار الطويل في مراكز الاتصال. بدلاً من ذلك، بات بإمكانه إدارة حساباته، طلب المساعدة، أو الحصول على استشارات مالية من خلال واجهة بسيطة وسهلة الاستخدام

بفضل هذه الخدمة، يتمكن العملاء من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، بدءا من الاستفسارات البسيطة حول الرصيد، وصولاً إلى الاستشارات المعقدة حول القروض والتمويلات، وكل ذلك دون ترك المنزل أو مكان العمل

لماذا تعد خدمة الـ Live Chat محورية في البنوك؟

حوار فوري: حلول بلا انتظار

إن تجربة العميل التقليدية في البنوك كانت تعتمد على الانتظار، سواء كان ذلك في الصفوف الطويلة بالفروع أو عبر الاتصال بمراكز الخدمة الهاتفية. مع خدمة الـ Live Chat، يتغير هذا المفهوم كليا، حيث يتمكن العميل من الحصول على استجابة فورية. هذا التحول يجعل الحلول متاحة في اللحظة نفسها، مما يعزز من رضا العميل ويخفف من عبء الانتظار

تجربة مصرفية شخصية

واحدة من أعظم ميزات خدمة الـ Live Chat هي إمكانية تخصيص التجربة لتلبية احتياجات كل عميل على حدة. في عالم مليء بالمعلومات، يبحث العملاء عن حلول سريعة وشخصية، وخدمة الـ Live Chat تمنحهم هذا من خلال إجابات فورية موجهة خصيصا لمشاكلهم واستفساراتهم. هنا، يصبح العميل جزءا من الحوار بدلا من كونه مجرد متلقي للمعلومات

والتطور المستمر

تعتبر خدمة الـ Live Chat في البنوك خطوة أولى نحو تبني تقنيات أكثر تقدما. المستقبل القريب قد يشهد تطور هذه الخدمة لتصبح أكثر ذكاء بفضل التكامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي. هذا التطور سيجعل من الممكن تقديم حلول تلقائية ودقيقة للعديد من الاستفسارات، مما يزيد من سرعة وفاعلية الخدمة. كما يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل احتياجات العملاء وتقديم توصيات مخصصة تعزز من تجربتهم المصرفية

حماية وأمان البيانات

رغم الفوائد الكبيرة لخدمة الـ Live Chat، فإن الأمان يعتبر من أهم التحديات التي تواجه البنوك عند تقديم هذه الخدمة. لكن البنوك الرائدة تعمل بجد لضمان أعلى مستويات الحماية من خلال تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة. الثقة في الأمان والخصوصية تظل العامل الحاسم في نجاح هذه الخدمة وانتشارها بين العملاء

تفاعل متكامل عبر قنوات متعددة

خدمة الـ Live Chat لا تعمل بمفردها، بل يمكن دمجها مع قنوات أخرى لتقديم تجربة مصرفية شاملة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتكامل مع تطبيقات الهواتف المحمولة أو مواقع الويب المصرفية، مما يتيح للعملاء التبديل بسهولة بين المنصات المختلفة دون فقدان التواصل أو الحاجة إلى إعادة شرح مشكلتهم

تجربة مصرفية خالية من الحدود الجغرافية

خدمة الـ Live Chat تتيح للعملاء البقاء على اتصال مع بنوكهم في أي وقت ومن أي مكان. سواء كان العميل في المنزل، العمل، أو حتى في سفر خارج البلاد، يمكنه الوصول إلى خدماته المصرفية بسهولة وكفاءة. هذه الخاصية تكسر الحدود التقليدية وتجعل من الخدمات المصرفية أكثر قربًا وملاءمة

الخاتمة: حوار المستقبل

خدمة الـ Live Chat ليست مجرد أداة تواصل، بل هي خطوة نحو مستقبل مصرفي أكثر ابتكارا وشخصية. فهي تجسد رؤية جديدة لكيفية التعامل مع العملاء وتلبية احتياجاتهم الفورية بطرق مبتكرة. إن نجاح هذه التقنية يعتمد على قدرتها على الاستمرار في التطور وتقديم حلول مبتكرة تلبي تطلعات العملاء وتجعل من تجربتهم المصرفية رحلة سلسة ومميزة

باختصار، الـ Live Chat في البنوك ليس مجرد خدمة، بل هو حوار لحظي يرتقي بالتجربة المصرفية إلى مستوى جديد، ويجعل من العميل شريكًا فعّالًا في رحلته مع البنك

ضرائب القات

أ.د. محمد علي قحطان
أكاديمي وباحث اقتصادي

■ تعتبر ضرائب القات من أهم الموارد المالية للدولة. اذ ان شجرة القات تحتل حيزا واسعا من النشاط التجاري يوميا، إلا أن طرق التحصيل لهذه الضرائب برأي غير صحيحة، حيث توكل عملية التحصيل لمقاولين بصورة عشوائية، الأمر الذي ساعد على انتشار صور مختلفة للفساد في عمليات المقاولة والتحصيل، كما تساعد طرق التحصيل على التهرب الضريبي لنسبة عالية من الطاقة الضريبية للقات.

ويعود السبب لذلك إلى أن جمع الضرائب غالبا تتم في مداخل المدن التي يجلب لأسواقها القات، الأمر الذي يساعد على تهريب القات من مداخل غير رسمية، كما أن القات الذي يتم شرائه للمناسبات في الأرياف ولمتعاطي القات بالأرياف لا يمر بنقاط تحصيل الضرائب.. ومع ذلك فإن مكاسب المشتغلين بجمع ضرائب القات عالية جدا ويبدو ذلك واضحا من تحولهم السريع لأثرياء في الممتلكات الخاصة والارصدة المالية التي يملكونها

ولما سبق يمكن القول بإن كارثة الحرب في البلاد منذ أكثر من تسع سنوات قد أدت إلى أن تصبح ضرائب القات وسيلة من وسائل تغذية الحرب. حيث ازدادت الأنشطة المتصلة بزراعة القات والمتاجرة به بسبب ارتفاع الطلب على القات، الأمر الذي شجع للمزيد من زراعة القات وانتشاره. إذ يشكل أهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فالمقاتلين في الجبهات والمتارس العسكرية المنتشرة في الأحياء السكنية وفي المنازل جميعهم يتعاطون القات بصورة يومية، كما أن تراجع الأنشطة الاقتصادية وتحويلات المغتربين قد شكلت عوامل للإدمان على القات لكافة الفئات السكانية، فمن النادر أن تشاهد تجمع سكاني بعيدا عن تعاطي القات... وبالرغم من ارتفاع نسب التضخم وتراجع مستوى دخل الأسرة اليمنية مع استمرار الحرب وارتفاع الأسعار للسلع الغذائية وللقات إلا أن ظاهرة تعاطي القات ظلت مستمرة، ومع انفلات المؤسسات الايرادية للدولة وغيابها على المستوى المركزي والمحلي فقد لجأ قادة المكونات العسكرية إلى تحويل الموارد المالية المتحصلة من ضرائب القات يوميا لمصدر تمويل للأنشطة العسكرية وبنفس الوقت مصدر دخل لقيادات الاعمال العسكرية وكذلك للقيادات التنفيذية لسلطات الحكم المحلية، وما يؤكد ذلك هو مظاهر البذخ المشاهد على تلك القيادات عند تناول الأطعمة الخاصة بهم ونوعيات القات مرتفع الثمن الذي يتعاطونه يوميا

وبناء على ذلك يمكن استخلاص أن ظاهرة القات وما تجلبه من الموارد المالية لقيادات الأعمال العسكرية والمدنية قد أدى إلى ترهل تلك القيادات وبالتالي إطالة فترة الحرب والحرص على استمرارها بالصورة التي هي عليها حاليا.

ولمواجهة هذه الظاهرة وتقليل أثرها السلبي على إطالة الحرب نوصي بالعمل بالمقترحات التالية:

اولا: تغيير طرق وآليات تحصيل ضرائب القات. من خلال انتهاج جمع ضرائب القات في مناطق زراعته. ويمكن لذلك انشاء أوعية إيرادية لتحصيل ضرائب القات من ملاك أشجار القات مباشرة

ثانيا: انشاء صناديق لدعم المحاصيل الزراعية وبالأخص للزراعات النقدية كالبن والغذائية كالحبوب والخضروات والفواكه وكذلك لتنمية الثروة الحيوانية وتربية النحل وكافة الأنشطة المرتبطة بالأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات والنحل. ويمكن أن تورد ضرائب القات الى هذه الصناديق على مستوى السلطات المحلية بالمديريات، مع أهمية أن يكون هناك رقابة ومتابعة من السلطات المحلية بالمحافظات والمركزية المتمثلة بوزارة الزراعة والثروة الحيوانية وأجهزة الرقابة المحلية والمركزية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي حالة تحقق ذلك ستنشأ عوامل محلية محركة للنهوض بالزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها والحرص على توظيف أمثل للموارد المالية لضرائب القات مع بروز تجارب ناجحة في المديريات، الأمر الذي سيجلب قدر عال من المنافسة بين المديريات.

ومن شأن ذلك مواجهة آثار ضرائب القات على القيادات المحلية العسكرية والمدنية وبنفس الوقت الإسهام في مواجهة البطالة والفقر وتحقيق نهوض اقتصادي وتراجع ضعف الأمن الغذائي والمعاناة الإنسانية لسكان اليمن وبالأخص سكان الريف الذين يشكلون أكثر من **70%** من إجمالي سكان اليمن، حسب نتائج الإحصاءات السكانية.

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطـورات

أسعار السلع الغذائية لشهر أغسطس 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1912	1917	1907	1915	1896	1902	1900	1910		
		سعودي	498	500	498	500	496	498	498	500		
	أولا: السلع الأساسية											
01	كيس القمح	50	37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000			
02	دقيق السنابل ابيض	50	43000	43000	43000	43000	43000	43000	43000			
03	أرز الفخامة	40	104000	104000	104000	104000	104000	104000	104000			
04	سكر برازيلي	50	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000			
05	زيت الطبخ	8 لتر	19000	19000	19000	19000	19000	19000	19000			
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	12000	12000	12000	12000	12000	12000	12000			
	ثانيا: السلع المكملة											
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	37000	37000	37000	37000	37000	37000	37000			
08	شاي الكبوس	1	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000			
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000			
10	الفاصوليا البيضاء	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000			
11	العدس الأصفر	1	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200			
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6500	6500	6500	6500	6500	6500	6500			
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	990	990	990	990	990	990	990			
	ثالثا: الفواكه											
14	التفاح	1	4000	3500	4000	4000	4000	4000	4000			
15	البرتقال	1	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500			
16	الموز	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000			
17	التمور	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500			
	رابعا: الخضروات											
18	البطاطس	1	1000	1000	1200	1500	1500	1500	1500			
19	البصل الجاف	1	1500	1500	2000	2500	2500	2500	2500			
20	الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	1200	1200			
21	الطماطم	1	2000	2000	3000	2500	2500	2500	2500			
22	الباميا	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000			
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها											
23	لحم الغنم بلدي	1	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000			
24	الدجاج الحي	1	9000	9000	9000	9000	9000	9000	9000			
25	الدجاج المجمد ساديا	1	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7500			
26	طبق البيض	1	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500			
	سادسا: الأسماك											
27	الثمد	1	12000	12000	14000	12000	12000	12000	12000			
28	الديرك	1	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000			
29	السخلة	1	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000			

تحليل اسعار السلع لشهر سبتمبر 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الاسبوع الاول من شهر سبتمبر بسعر صرف الدولار 1917 ريال وانتهاء آخر اسبوع من شهر سبتمبر 1910 ريال بنخفاض قدره 7 ريال وبنسبة 0.3%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على الاستقرار في صرف العملة الأجنبية (الدولار) في هذا الشهر.

السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة شهدت معظم السلع استقرارا لأسعارها وهذي نتيجة طبيعية وهذي نتيجة طبيعية بسبب استقرار سعر صرف الدولار

السلع المكملة:

أيضا قائمة السلع المكملة حافظة على استقرار أسعارها نتيجة استقرار سعر الصرف الأجنبي الدولار

الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضار والفواكه ارتفاعا ملحوظا في معظم اصنافها خصوصا الخضروات حيث ارتفع 1 كيلو البطاطس من 1000 ريال الى 1500 ريال، وارتفع 1 كيلو البصل من 1500 ريال الى 2500 ريال وارتفعت الطماطم الى 3000 ريال في منتصف الشهر ثم انخفضت الى 2500 ريال للكيلو الواحد

اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت استقرارا في أسعارها كذلك، حيث لم تتغير أسعار أصناف السلع التي ترصدها المجلة، حيث كان سعر 1ك الديرك 24000 ريال والسخلة 20000 ريال والكيلو الثمد 12000 ريال

ان هذا الاستقرار في معظم أسعار السلع في شهر سبتمبر هو انعكاس حقيقي للاستقرار الحاصل في سعر الصرف الأجنبي (الدولار)

أزمة الأسواق:
لا تعطني سمكة، ولا تعلمني كيف اصطاد بل دلني على السوق!

د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

الكثير من القضايا التي تمر في هذا الوطن الكسير، لكن ابرز قضاياه 'الجوع"، حاجة الناس لما يسد رمقهم، ولولا رحمة من الله لما علمنا كيف تستمر الحياة لكثير من المواطنين الذين فقدوا مصادر دخلهم الأساسي الذي يغطي احتياجاتهم.

يحتاج لاعادة صياغة لفهم كل زوايا الممارسة الفعلية في نظام الأسواق لمساعدة الناس للحصول على احتياجاتهم، مع التركيز على الأثر من الصحابي الجليل عبدا لرحمن بن عوف: "دلني على ا لسو ق ! '

قد يتساءل البعض منكم، ما نظام الأسواق وما الأسواق:

- الأسواق: يمكن أن تكون هياكل رسمية أو غير رسمية (وليست بالضرورة مكانًا ماديًا) حيث يتم تبادل السلع، أو الخدمات أو العمل مقابل النقد أو مقابل سلع أخرى. تُعرّف الأسواق أنها قوة العرض والطلب بدلاً، ومكان السوق هو الموقع الجغرافي للسوق.

- نظام السوق: " شبكة تتألف من الأفراد، والهياكل التجارية، والقواعد التي تحكم كيفية إنتاج سلعة أو خدمة معينة، وكيفية الوصول إليها وتبادلها. يشمل النظام السوقي العديد من الفاعلين في السوق (مثل المشترين والبائعين) ويعتمد على البنية التحتية والخدمات التي تدعمه، ويعمل ضمن بيئة تجارية تتأثر بالمؤسسات والقواعد أو الأعراف.'

- في نظام السوق هناك عدد

مهول من سلاسل القيمة والامداد لكل منتج سلسلته، فالدقيق له سلسلة، والخبز له سلسلة أخرى، وهكذا

تعالوا نعيد تشكيل المثل او الحكمة السابق، بناء على هذه المفاهيم الجديدة التي تساعد في فهم ما الذي نسعى معاً اليه في هذا المقال:

" لا تعطني سمكة، بل علمني كيف أصطاد، اعطني أدوات الصيد، ودلني على البحر المناسب، ودلني على السوق.

اما الشخص الكفؤ والماهر فكل ما يحتاج اليه "دلني على السوق' هو يعرف ماذا عليه ان يعمل للحصول على احتياجاته.

ربما يفهم من إعادة تشكيل ا لمثل :

1. **المهارات:** تعلم كيفية الصيد (أو أي مهارة أخرى)، لا تضيعوا أوقات الشباب بسنين وهمية للحصول على العمل.

2. **الموارد:** أدوات العمل، و وجود أسماك في البحر أو موارد قابلة للاستغلال. والحمد لله في بلدنا الكثير من الموارد التي يعجز ابناءها عن الاستفادة منها لأنهم لا يمتلكون مهارات العمل المناسبة.

3. **الفرص:** وجود سوق أو بيئة تتيح الاستفادة من المهارات والموارد. بيئة عمل فاعلة تسهم في توليد الوظائف لا توليد العوز والحاجة.

دعونا نفكر في ذات الموضوع الذي بدأت به 'فاصوليا وخبز"، دعوني استخدمه معكم كمثال، لفهم النموذج لا لان تتبناه الدولة في توزيع الفاصوليا والخبز،

1. تحليل نظا م السوق وسلسلته:

مع دعم وتنشيط السوق المحلي: المثال هنا على سلسلة القيمة للخبز والفاصوليا:

1.1. بحاجة ان نفهم: فهذا التحليل يتيح فهم جميع المراحل التي تشمل: توريد المواد الخام (الدقيق والفاصوليا)، الإنتاج (الخبازين والمطابخ المحلية)، التوزيع (العاملين والجمعيات)، والتسليم للمستفيدين

1.2.يجب فحص كل مرحلة لمعرفة الفرص لتحسين الكفاءة وزيادة القيمة المضافة.

1.3.هل يمكن توسيع نطاق إنتاج المكونات المحلية؟ مثل دعم زراعة الفاصوليا محليًا في اليمن، مما سيخلق فرص عمل للفقراء ويقلل من الاعتماد على الواردات؟

2. توفير الدعم المالي والتقني:

2.1. تقديم دعم مالي وتقني للعاملين في الإنتاج مثل المخابز الصغيرة والمطابخ المجتمعية لتوسيع قدرتهم الإنتاجية. هذا يمكن أن يتحقق من خلال برامج التمويل الصغيرة أو الشراكات بهذا النموذج من الإنتاج.

2.2.إدخال التكنولوجيا بسيطة تساعد في تقليل التكاليف وتحسين الإنتاجية.، مثل أفران محسّنة أو أدوات للطهي. الخ

مثال:

• توريد الدقيق والفاصوليا :

1) هل هناك فرص لاستيراد المواد بأسعار أفضل أو بالشراكة مع موردين محليين؟

2) هل يمكن تشجيع الزراعة المحلية أو الصناعة الغذائية المحلية لتقليل الاعتماد على الاستيراد؟ وخاصة للفاصوليا، وبما ان زراعة القمح غير مجدية الا ان هناك بدائل:

3) الدخن، الشعير، والذرة يمكن أن تكون بدائل ممتازة للقمح، خصوصًا في المناطق التي يصعب فيها زراعة القمح مثل أبين ولحج. هذه الحبوب ليست فقط أكثر ملاءمة للبيئة المحلية، بل يمكن أن تسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة إنتاجية المزارعين ا لمحليين

4) مزج الدقيق المستورد مع المكونات المحلية (مثل الدخن والشعير) لصنع منتج جديد للخبز سيخلق نوعًا من التنوع الغذائي المحلي، ويوفر منتجات صحية تتناسب مع عادات الأكل ا لمحلية

5) تعزيز المخابز المحلية أو مشروعات الطهي المجتمعية لتصبح جزءًا من سلسلة الإنتاج، مما يساهم في خلق فرص عمل محلية بدلا من الاعتماد على مخابز الجمعيات.

6) تحسين سلاسل التوزيع بطرق أكثر كفاءة قد يقلل من التكاليف ويزيد من سرعة وصول الطعام للمستفيدين، عن طريق الإنتاج المباشر في الاحياء وبيع المنتج لا توزيعه بأسعار تتناسب مع السعي لخفض الكلفة، مما يشجع بقية المخابز على الاقتداء بهذا النموذخ وبالتالي توسيع دائرة الاستهداف،

• لا يعني هذا الانسحاب الكلي من التوزيع حيث لا يمكن اغلاق الباب بصورة سريعة على المحتاج قبل توفير كل ما يحتاخ اليه، الا انه يمكن توفير نموذخ آخر

1) "التوظيف المؤقت او الاعمال المؤقتة او النقد مقابل العمل" لتشغيل شباب الاسر المحتاجة في نموذخ السلسلة مما يعني توفير سيولة تساعدهم على توفير الغذاء لأ سر هم ،

2) تقليص فترات الدوام لصالح زيادة التوظيف في لقطاع الخاص او العام مما يزيد عدد الموظفين في كثير من القطاعات، بدلا من دوام 8 ساعات لنجعله دوام 5-6 ساعات ، ومقابل توظيف لفترة دوام 5-6 ساعات أخرى ، بمعنى ان كل وظيفة تحتاخ الى اثنين.

3) يمكن تدريب الأفراد المحليين من المجتمعات الفقيرة على مهارات مثل الخبز، الطهي، التوزيع، والإدارة. توفير فرص العمل في جميع مراحل سلسلة الإنتاخ سيسهم في تحقيق أهداف الاستدامة الاقتصادية للفقراء

2.3.مبادرات لدعم تقليل الهدر للطعام بدعم حكومي ومجتمعي كبير.

3. التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني مع دعم حكومي وتشجيع الشراكات المؤسسية:

3.1. يمكن التعاون مع الشركات الخاصة لتوريد المواد بأسعار مخفضة أو بالشراكة لتوسيع نطاق التوزيع، مما قد يحفز الاقتصاد المحلي ويقلل من التكلفة على الجمعيات الخيرية

3.2. يمكن للحكومة التدخل عبر المؤسسة الاقتصادية لدعم هذه المبادرات، من خلال تقديم تسهيلات مالية ولوجستية للمزارعين المحليين والمخابز التي ستعتمد على هذه ا لمو ا د

3.3. تسهيل التجارة الداخلية لتشجيع بيع هذه المنتجات محليًا وخارجيًا، وتقديم حوافز للتجار لشراء المنتجات الزراعية المحلية

3.4. توجيه الجمعيات الخيرية والشركات المحلية للعمل مع المزارعين لضمان وجود سوق لمنتجاتهم، وتعزيز فكرة الاستدامة في إنتاخ الخبز والفاصوليا

3.5. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير سلاسل القيمة للمواد الغذائية وتحسين قدرتها على تلبية احتياجات السكان

3.6. من خلال التعاونيات في أبين ولحج، يمكن تنظيم الإنتاخ بشكل أكثر فعالية وتحسين قدرات التفاوض والتسويق لهذه التعاونيات

4. المراقبة والتقييم المستمر:

4.1. متابعة أداء الأسواق المحلية عبر الجهات المعنية في السلطة والغرف التجارية، للمراقبة والتقييم ا لمستمر .

■ الخلاصة لمن يهمه الامر:

قصور الحلول الحالية، التي تعمل بها القيادة السياسة والحكومة، و عدم تقديم رؤية شاملة فعّالة لمعالجة أزمة الغذاء بشكل مستدام، بل اعتمدت على إجراءات تزيد من تعميق المشكلة، ولا زالت للأسف كل التركيز على توزيع المساعدات الغذائية دون تمكين الناس من الحصول على احتياجاتهم بأنفسهم من خلال فرص العمل ورفع الأجور

البديل بعيداً عن المثال في هذا المقال، في هذه الحكمة المحسنة:

" لا تعطني سمكة، بل علمني كيف أصطاد، اعطني أدوات الصيد، ودلني على البحر المناسب، ودلني على ا لسو ق .

مهارات + موارد + سوق، سيصنع الناس التغيير

معايير بازل لكفاية رأس المال، ومتطلبات بازل 4

د.بشير علي القفاز
البنك الأهلي اليمني

1. نبذة عن نشأة لجنة بازل:

أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال لا يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره البعض السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل 1 "و لكن في الواقع أن الاهتمام بكفاية راس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى، كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. ففي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عنً لرأس مال طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى راس المال وحجم راس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه المصارف نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد المصارف الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي" نيويورك والينوي' بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية راس المال عن طريق قياس حجم الأصول ا لخطرة .

فما حدث من انهيار لبعض المصارف خلال الفترة الممتدة بين 1974 إلى 1980 اظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق، مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق. وهو ما اثبت بأن المصارف الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس و الانهيار، ففي عام 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق 'هيرث ستات بنك" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين المصارف مما تسبب في خسائر بالغة للمصارف الأمريكية والأوربية المتعاملة معه، وفي نفس العام أفلس "فرانكيل ناشيونال بنك" وهو من المصارف الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك "بأصوله التي بلغت حوالي 8 مليار دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20% نتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها المصارف العالمية و تعثر هذه المصارف. وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " وقد تكونت من مجموعة العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورخ.

2. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل:

التركيز على المخاطر

الائتمانية:-

حيث تهدف الاتفاقية الى حساب الحدود الدنيا لراس المال اخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالاضافة الى مراعاة مخاطر الدول الى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء في الاتفاقية عام1988 مواجهة المخاطر الاخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الاوراق المالية

- تعميق الاهتمام بنوعية الاصول وكفاية المخصصات الواجب تكو ينها

- تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث اوزان المخاطر ا لا ئتما نية

- وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول.

ومن ماتم توضيحه بشكل مختصر مسبقا نتطرق الى المعايير الاساسية لمتطلبات بازل 4 والتي تتلخص على النحو ا لتا لية :-

هي تغييرات في متطلبات رأس مال البنوك العالمية التي اتفق عليها في عام 2017 وقرر تنفيذها في يناير/ كانون الثاني 2023 هذه التغييرات هي ببساطة استكمال الإصلاحات بازل 3 المتفق عليها في 2010-2011، رغم الاتفاق على معظم إصلاحات بازل 3 بالتفصيل في ذلك الوقت لجنة بازل (BCBS) نفسها تسميها ببساطة إصلاحات نهائية وقد أطلقت عليها حكومة المملكة المتحدة اسم بازل 3.1 يجادل منتقدو الإصلاح، ولا سيما الذين ينتمون إلى الصناعة المصرفية، بأن بازل 4 تتطلب زيادة كبيرة في رأس المال ويجب التعامل معها على أنها جولة متميزة من الإصلاحات. تقدم بازل 4 تغييرات تحد من انخفاض رأس المال الذي يمكن أن ينتج عن استخدام المصارف للنماذج الداخلية بموجب النهج القائم على التصنيفات الداخلية. وهذا يشمل: أرضية موحدة، بحيث تكون متطلبات رأس المال دائما على الأقل 72.5% من المتطلبات وفقا للنهج القياسي التخفيض المتزامن في أوزان المخاطر الموحدة لقروض الرهن العقاري منخفضة المخاطر. نسبة الرفع المالي المرتفعة للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية (G-SIBs)، مع زيادة تعادل 50% من نسبة رأس المال المعدل للمخاطر مزيد من الإفصاح المفصل عن الاحتياطيات والإحصاءات المالية الأخرى. دخلت هذه الإصلاحات حيز التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني / يناير 2023 باستثناء أرضية المخرجات، والتي يتم إدخالها على مراحل، لتصبح سارية المفعول بالكامل في 1 يناير (2027). من جهة أخرى قد تضطر المصارف البريطانية وحدها إلى جمع 50 مليار جنيه إسترليني أخرى في رأس المال من أجل تلبية متطلبات بازل 4. من المتوقع أن ينخفض متوسط نسبة رأس المال من المستوى الأول (CETI) للأسهم المشتركة للبنوك الأوروبية الكبرى بنسبة 0.9%، مع التأثير الأكبر على البنوك في السويد والدنمارك بنسبة 2.5% إلى 3%. أخيراً إن ما يسمى بمتطلبات بازل 4 هي في الواقع إضافة لبازل 3 أكثر من كونها إطار عمل جديد بالكامل. وكان من المتوقع مبدئيا أن يجري تنفيذها عالمياً بحلول كانون الثاني / يناير 2022، إلا أن هيئة الرقابة التابعة للجنة بازل قررت العام الماضي تأجيل الموعد النهائي لمدة عام واحد من أجل توفير قدرة تشغيلية إضافية للبنوك والمشرفين للاستجابة للأولويات الفورية للاستقرار المالي' خلال جائحة 'كوفيد - 19". تتضمن التحديثات خمسة تعديلات رئيسية:

تتضمن التحديثات خمسة تعديلات رئيسية:-

1- نهج جديد لكيفية حساب مخاطر الائتمان من أجل زيادة الحساسية للمخاطر فيما يتعلق بالقياسات وطرق التصنيف ا لدا خلي

2- تبسيط نموذج قياس متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية

3- وتوحيده في طريقة واحدة بدلا من أربع طرق في الإطار السابق تدعيم نسبة الرافعة المالية ونسبة الاحتياطي للبنوك المحلية الأكثر أهمية للنظام المصرفي

4- توحيد نموذج حساب التكلفة الرأسمالية لضبط التقييم ا لا ئتما ني

5- وضع حد أدنى الأصول البنوك المرجحة بالمخاطر.

الآثار السلبية
لاختيار الموظف بطرق غير سليمة

أ/حسين صالح التام
باحث اقتصادي

الموارد البشرية المؤهلة من اهم الموارد التي تبنى عليها اقتصادات البلدان وتقدمها،

فدولة مثل اليابان أساسا لا تمتلك أي موارد طبيعية لكنها اتجهت إلى استثمار العقول البشرية حتى أصبحت دولة متقدمة ، لذلك لا يمكن لأي بلد إن يمضي في مسار التنمية والتطوير والبناء دون إن تتاح الفرص لكوادره البشرية المقتدرة أن تعمل وفق قدراتها ومجالاتها المناسبة، وتخطط وتقرر وتحشد الموارد وتنفذ العمل بكافة القطاعات المختلفة، ولا يمكن للكفاءات البشرية أن تبدع وتبتكر إذا كانت تقودها إدارة سيئة، روتينية الأداء، الجامدة فكريا والمشبعة بالأنانية وتسيرها توجهات الوساطة والمحسوبية والولاءات الضيقة الجغرافية والسياسية.. الخ، والاستعانة بمن لا ينتمي إلى البلد كما قال الشاعر:

لا يرتقي شعبا إلى أوج العلاء
مالم يكن بانوه من أبنائه

أن هذا الموضوع يهم كل مدير موارد بشرية في اليمن أو مختص أو مسئول عن الموارد البشرية أيا كان القطاع الذي يعمل فيه، لأهميته وملامسته واقع إدارة الموارد البشرية، الذي يغلب عليه سوء

اختيار وتعيين الموارد البشرية والتي تعد واحدة من اهم بوابات الدخول في الفساد، وضعف الأداء والإنتاجية للموظف لما يترتب على هذه القضية من سلبيات كثيرة.

أولى مهمات إدارة الموارد البشرية هي حسن استقطاب وتعيين الكوادر المناسبة لكل مهمة، وفي القران الكريم قال تعالى :(قالت أحداهما يا أبت استأجره أن خير من استأجرت القوي الأمين)

القوة هنا تشير إلى المعنى العام للقوة الجسدية والعقلية والفكرية ... الخ، وذو الأمانة أي الأمين في عمله الذي يرى أن العمل أمانه عنده وتلك الصفات هي اهم الصفات المطلوبة في الموظف، وإن لم تتوفر فقد اختل العمل، وتحدثت الآيات اللاحقة عن حقوق الطرفين وواجباتهما ومدة العمل

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من ولي امر من أمور المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله، وهذا ينطبق على المناصب بكل مستوياتها.

الآثار السلبية على المؤسسات والمنظمات نتيجة سوء اختيار الموظفين

- **ضعف الإنتاجية**

نتيجة تعيين كوادر بشرية ضعيفة من حيث المؤهلات والخبرات

والقدرات أو غير مناسبة للعمل، تصاب المنظمة بالضعف في الأداء فتقل الإنتاجية في العمل مما يؤدي إلى غياب المنافسة الشريفة والكفاءة ، ويحدث تأخر في تنفيذ المشاريع و أظهرت دراسة من ' Mckinsey" أن سوء التوظيف ينعكس على الأداء العام للمنظمة أو الشركة، حيث يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بنسبة 30%، وزيادة التكاليف بنسبة 5%، بسبب سوء اختيار الموظفين والاضطرار إلى أعادة تدريبهم والى استبدالهم، فاذا كانت نتائج هذه الدراسة على مستوى دول أفضل حالا من اليمن فما هي نتائج الظاهرة في بلد مثل اليمن؟

• انهيار سمعة المنظمة

قد تتشوه الصورة الذهنية للمنظمة أمام العملاء أو أصحاب المصلحة بسبب ظهور فرق عمل غير كفؤة ولا تتمتع بالمهارات المناسبة أو القدرات أو التعامل مع الأطراف الخارجية أو العملاء فتنقل صورة سلبية تماما عن المنظمة.

• الخسائر المالية للشركات

قد يتسبب الاختيار غير السليم للموظف في خسارة مالية للشركات بسبب سوء تنفيذ الأعمال، أو تأخير إنجازها، أو احتياج فرق العمل لدورات تدريب كثيره، فقد ترصد نفقات إضافية لتدريب فرق العمل التي وصلت بطرق غير سليمة مما يشكل هدر للموارد، بينما كانت المنظمة ليست بحاجة اليها لو اختارت من البداية الكوادر المناسبة بطريقة سليمة

• التدخل في أعمال المنظمات والمؤسسات

أحيانا يتم اختيار الموظف بناء على توجهات أطراف معينة أو مؤثرة، أو علاقات أو وساطة وهذه التوجهات ليس لها علاقة بالعمل في الوظيفة، وهذا الموظف الذي أتى بهذه الطريقة يلجا لنفس الأسلوب الذي توظف بموجبه عندما يجد مشكلة لاعتقاده أن من أسهم في توظيفه اقوى من الجهة التي يعمل بها، فتزداد التدخلات من أطراف أخرى مما يقلل من هيبة المؤسسة أو المنظمة ويفقدها قوتها التنظيمية والإدارية.

• ضعف الثقة في مواقع ومؤسسات التوظيف وجهات العمل

وفقا لطرق اختيار الموظف غير السليمة، تضعف الثقة بقدرات الجهات وكذلك الجهات التي تعمل بمجال التوظيف والعمل فلا يتم التعامل معها، ويعزف الباحثين عن العمل من التقدم للعمل مجددا اليها أو بواسطتها، وأشار تقرير GLOB-AL SUSUSES ETHICES إلى أن 40% من الموظفين لديهم ثقة منخفضة في قدرة أصحاب العمل على معالجة القضايا الأخلاقية، مما يؤدي إلى بيئة عمل صحية وانخفاض في الأداء

■ طرق اختيار الموظف غير السليمة: ومن تلكم الطرق

- الوساطة: استخدام طرف ما ذو صلة بأحد طرفي عملية التوظيف إن كان مدير الموارد البشرية أو مسئول التوظيف أو طالب الوظيفة، تلك التدخلات السلبية تؤدي إلى ظهور (الشللية) في العمل فهناك شلة المدير التنفيذي، وشلة رئيس مجلس الإدارة، وشلة مدير الموارد البشرية، أو شلة الوزير وشلة المدير المالي.. الخ، فتخلق صراعات ودوامات داخل العمل أو شلة منطقة جغرافية (أصحاب منطقة جغرافية معينة..) وهكذا أو تحيز لفئة أو جنس معين

- المحسوبية: بعض المسئولين يطبق معايير أخرى غير جوهرية في عملية التوظيف مثل المعايير الحزبية هذا من حزبي وهذا من خارجه أو هذا من منطقة معينة لا نريده وهذا من قبيلة آل فلان أو الفرز حسب مواقف معينة

- العلاقات: تلعب العلاقات أيضا دورا بارزا في اختيار الموظف حيث يتم تقديم العمل من قبل المنظمة أو رئيسها لطالب العمل نتيجة المعرفة السابقة به

- ممارسة النفوذ من اجل التوظيف: يوجد ما يشبه المزاج لدى بعض المتنفذين في الجهات المختلفة، ومن ذلك أن يختار رئيس العمل (المتنفذ) شخص للوظيفة ضعيف شخصية أو اقل كفاءة لينفذ فقط ما يملأ عليه هذا سبب، والسبب الثاني خوف هذا من تفوق الموظف الكفء في أداء العمل، فقد ربما يجد فرص ضمن الوظيفة مثل الترقية أو امتيازات أو يحظى باحترام أصحاب القرار النهائي، ولذلك يتم محاربة الشخص الكفء للعمل ، وقد يكون المتنفذ من خارج جهة العمل ، فيمارس الإقصاء بناء على توجهات معينة ومزاج شخصي،

كما أن تعمد اختيار موظف معين أحيانا للحفاظ مصالح شخصية ما في بيئة العمل، أو نتيجة علاقات أخرى مثل القربى أو المصاهرة، فمثلا هذا سكرتير الوزير لان الوزير بالنسبة له خال، أو هذا ملحق ثقافي لأنه زوج بنت ال.. وهكذا، قد نجد منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية تتبع إجراءات غير سليمة في التوظيف.

■ الأثار السلبية للتوظيف غير السليم على سوق العمل والباحثين عنه

1. غياب المنافسة الشريفة.
2. تحطيم المواهب والكفاءات ودفعها للهجرة أو العمل بوظائف أخرى أو السفر للدول المجاورة
3. ضف الحرص على تطوير المهارات والقدرات في سوق العمل بسبب ضعف الجدوى من وجودها وسوء طرق توظيفها وأدارتها.
4. ضياع فرص الاستفادة من القدرات والخبرات المتميزة في سوق العمل
5. خلق سوق عمل غير منظم من حيث السياسات والإجراءات والضوابط ومواقع وجهات التوظيف.. الخ
6. في بعض الأحيان تقوم الشركات والمنظمات المحلية والدولية بنشر إعلانات توظيف وهمية وقد تم طبخ الوظيفة لشخص ما حتى قبل نشر الإعلان عنها مثلما تعمل بعض المنظمات في اليمن على موقع يمن اتش ار وغيرها من منصات الفرص

■ نصائح لتلافي سلبيات التوظيف غير السليم

• لا تفكر باي شخص مسبقا قبل عملية التوظيف، وظف فقط باستخدام إجراءات الموارد البشرية السليمة وحتما ستصل إلى الشخص المناسب للوظيفة

• المؤسسة التي تريد النجاح لنفسها ولرسالتها أيا كان الهدف والمجال بداية نجاحها هو اختيار

أفضل الكوادر وهذه المهمة هي مهمة إدارة الموارد البشرية الأهم

• التحقق من خلفيات المتقدمين فليس كل من يحمل شهادات صالح للعمل، وان تكون معايير شغر الوظيفة موضوعية إلى اقصى الحدود وواضحة، على سبيل المثال انتشرت موضة فكرة تحديد سن محدد لشغل الوظيفة هذا الفكرة خاطئة لان الوظيفة تتطلب خبرة معينة قد يكون تحديد سن معين شرط غير منطقي وقد لا تتوفر الخبرات المطلوبة

• ينبغي تجنب النظرة القصيرة التي تفرز المتقدمين على معايير وأمزجة ليس لها علاقة بالعمل، وان يتم الفرز وفقا لمعايير محددة من حيث المهارات والمؤهلات والخبرات، ونتائج التقييم في الاختبارات والمقابلات فقط

• على الجهات الأعلى في كافة المنظمات أن تراقب إجراءات عمليات التوظيف من خلال فحص ملفات مختلفة على الأقل حتى عينة عشوائية من مراحل مختلفة من مراحل التوظيف كل فترة زمنية وتعديل وتطوير الأداء لاحقا

• إذا كانت الوظيفة محسومة باختيار موظف معين أو سيتم اختيار المتقدم من نفس الجهة، لا داعي بهذه الحالات

■ للإعلان عن الوظيفة بمواقع التوظيف.

أسباب التوظيف غير السليم:

ولو سألنا لماذا وصل الحال بوظيفة ومهام الموارد البشرية في بلادنا إلى هذا المستوى السيء من الأداء سنجد الأسباب التالية:

1. غياب أنظمة الرقابة الإدارية وضعفها

عند غياب الإدارات المستقلة للمراجعة وتقييم الأداء عموما ومراجعة أداء إدارة الموارد البشرية في المنظمات المحلية والدولية والجهات الحكومية والمشاريع الممولة التابعة للحكومة وغياب الشفافية فأن عمليات التوظيف تمضي في دهاليز مظلمة تفتقر للوضوح.

2. غياب العدالة والشفافية والمساءلة وتكافؤ الفرص في عملية اختيار وتعيين الموظفين

3. المبالغة في وضع معايير شغر الوظيفة ومتطلباتها: نتيجة وضعها من قبل أشخاص خبرتهم بالموارد البشرية ضعيفة فيتعمدوا نسخ توصيف وإعلانات لوظائف أخرى حتى أن احدى المنظمات في اليمن نشرت إعلان وظيفي يتحدث عن العراق والوظيفة في اليمن، وكل وظيفة بالمناسبة لديها شروط دنيا للتوظيف في حالة عدم توفر الشروط الموضوعة

4. التدخل في مسار العمل أو المشروع لاحقا:

بعض الجهات الدولية تعمل مع منظمات محلية شريكة تقوم الأولى بتقديم المشروع للمنظمة المحلية فيتم توجيه مسار التوظيف فيها بما يناسب الغايات الشخصية الفاسدة لبعض الموظفين لدى الأولى بداية من اختيار الفريق وحتى أغلاق المشروع.

أتذكر جدل حدث بين مجموعة من الشباب كان يدور حول الوظائف وأحقيتهم بالفرص في منطقتهم فكان أحد ممن حظوا بالتوظيف بالوساطة دون علمهم، يطلب منهم إن يتعلموا اللغة الإنجليزية قبل البحث عن فرص العمل. ففجر أحدهم رد مفاجئ عليه، حيث قال له: أنت نفسك توظفت عن طريق اتصال من وكيل المحافظة، فسكت ولم يتكلم بكلمة واحدة بعدها.

قد ترى أيها القارئ أن هذا الموضوع بسيط لكن في الحقيقة سلبياته كثير ويمارس بكل مكان عرضا وطولا، كما أسلفت فلو تخيلت أن هذا النظام هو المتبع في اختيار الموظفين باليمن غالبا، وهو ما يعمل به منذ سنوات طويلة وتخيلت مئات المنظمات حتى الدولية أصابها الداء والمؤسسات الخاصة والخيرية والتنموية والحكومية تمارس هذه الأساليب فكيف ستكون نتيجة الأثر؟ سلبية بالطبع مع اختلاف بسيط أن المحاصصة الحزبية فقط في التعيينات الحكومية مفعلة إلى جانب الأساليب الأخرى.

■ ختاما:

سوء الاختيار والاستقطاب هو في الحقيقة هدر للموارد البشرية لأنه يتم استبعاد أفضل القدرات المناسبة خارج الفرص الشاغرة، والعمل أساسا هو أخلاق قبل إن يكون مكسبا ماديا أو ترقية أو وظيفة أو منصب ومن اجل تطوير إدارة الموارد البشرية في اليمن يجب أن يتم اختيار أفضل الكوادر الأمينة لأداء الموارد البشرية لأنه ببساطة سيمر عن طريق هذه الإدارة كل فريق المنظمة أو المؤسسة ومن أخلاقيات الموارد البشرية التحلي بالنزاهة والشفافية والعدالة.

التوظيف من منظور الطرفين

وسام عادل وادي
استشاري تطوير اعمال

■ كثيرون من يبحثون عن زيادة المرتب الذين يتقاضونه -وما ابرىء نفسي- ولكننا اذا جعلنا انفسنا في مكان الطرف الأول فماذا ستؤول له الأمور؟؟ لو فرضنا ان أحدا من الموظفين حصل على مبلغ مالي من وراثة او احدهم طلب منه استثمار أمواله فهل سيطلب موظفين اجورهم عالية ام انه سيبحث عن أجور منخفضة تؤدي الغرض ولا بأس من تحميلها مهاما متداخلة مقابل الفتات الذي سيتحصلون عليه نهاية الشهر ومثله مثل القائل (الناس ما حصلوش عمل يتحمد الله انه يشتغل) اذن لابد من الموضوعية في الطلب والاتزان في الصرف والمنهجية في تحديد المطلب المهم والمطلب الذي لا يهم فهنا نجد انفسنا نتقمص دور الضحية بينما في الاغلب ان الكل سيبحث عن عمالة اجورها منخفضة اذا كان في مكان الطرف الأول

انا لن اتطرق الى سياسة التقشف او ميزانية العائلة على مقدار الدخل يكون الخرخ ولكنني ساتطرق الى منظور الأسباب الصحيحة لابقاء الموظف وصاحب العمل على رضاء والاشياء التي تحد من طلب رفع الراتب او عبارة (الراتب لا يكفيني) بينما يكفي غيره اقل منه في ظروف معيشية اكثر التزامات واقل دخلا..... اذن المشكلة هي ثقافة وفطرة النفس على طلب الأكثر ف(صاحب الوادي يريد واديين) وهذا الامر يحتاج ورقة وقلم واجتهاد ومثابرة ولا مانع من الاجتهاد في طلب الأكثر ولكن الأكثر يريد بذلا وسهرا واجتهادا فقيمة الموظف السوقية ستبقى مثلما هي مع الزيادة السنوية 5% مقابل الخبرة التي يتلقاها -ان وجدت- من جهة عمله ولكن القيمة السوقية للموظف لم ترتفع مقابل رفع كفاءته في علوم جديدة او خبرات فريدة او دورات عديدة جاهد نفسه في التحصل عليها فتجده يطلب الزيادة ولم يبذل مقابل هذه الزيادة شيء. اذن فالطرف الثاني ان عاد به الزمان وانقلبت الموازين وعاد ليكون طرف اول فهو سيكون مخيرا بين امرين احلاهما مر ولكنه سيستصيغه لأنه يبحث عن الثمرة وهي الأرباح فإما يطلب الكفاءة وهذا سيكلفه الكثير واما يطلب أصحاب الدخل المتدني وبهذه الطريقة سينتظرون منه ان يعلمهم ما يفعلون وسيظل مستوى العمل هو مستوى صاحب عمل لا جديد فيه فلا يعقل في هذه الحالة ان يطالب عامليه أي رفعة او ابتكار او تطور للعمل وهو قد سلك المسلك السهل والتكلفة البسيطة فعلى قدر اهل العزم تأتي العزائم

كما اسلفت في المقدمة انني ساتطرق الى منظور وفكر الموظف وصاحب العمل وسادلل بذلك على منظور وفكر صاحب العمل فلن تتزن المعادلة الا بوزن طرفيها ولن استطيع إيصال الفكرة الا بذكر النقيض . فلو لاحظنا ان اغلب الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة تبحث عن الخبرات ولكن قليل من المنشآت التي لا تبحث عن الخبرات بل تبحث عن الخريجين الجدد والذين لم ينخرطوا بعد في سوق العمل فتأخذهم وتدربهم وتهيئهم على

منهجياتها واسلوبها وسلوكياتها فيبدأ الموظف لديها بما دربته عليه هي مثلها مثل القائل (ما يربي الولد الا ابوه) وانا ساتطرق لهذه النقطة كثيرا حيث ان المؤسسات التي توجد لديها في هياكلها تدريب وتأهيل وميزانيات رصدت لهذه النشاطات تجدها لا تبحث عن الكفاءات فهي المدرسة وهي صانعة الكفاءات وهي التي بذلك تجمع الولاءات وتربي الموظفين في كنفها منذ الولادة الى النضج فلا تحتاج ان تبحث عن كفاءات مادامت هي صاحبة الكفاءات وهي جامعة التعليم العالي والخاص. فهنا مربط الفرس وهنا نقطة الفرق وهنا مشكلة المشاكل فلا يوجد نشاط من دون تدريب ولا توجد مؤسسة لديها رؤية واستراتيجية لا توجد لديها إدارة تدريب وتأهيل لكادرها فمهما بلغ الكادر من علوم فهو محتاج لصقلها وتجديدها ولن تتم هذه الخطوة الا برفع ميزانية التدريب والتاهيل لدى المؤسسات

للأسف الشديد ان المؤسسات -ليس الكل- اذا عصفة بها عاصفة الخسائر وبدأت تلملم شملها اول شيء سيغلق بابه هو التدريب بحجة نريد ان نقلل المصاريف بينما أن التدريب هو استثمار طويل الاجل وليس قصير الاجل فلا يعقل ان يزرع الزارع مزرعته ويريد حصادها في الحال بل حتى يأتي موعد الحصاد وموعد الحصاد هو الإنتاجية والارباح وهذه هي التي يدندن عليها كل ارباب العمل وهنا لنا وقفة مهمة وهي ان البناء المؤسسي يحتاج خطة بناء لا تقل عن ثلاث سنوات في وضع الازمات والتعويم وهذه الفترة لا يرجى فيها أرباح ولا يطلب فيها إنتاجية قدر ما تكثف الجهود في بناء القدرات وتوسيع الادراك وزرع بيئة عمل جيدة يتم الانطلاق منها للمنافسة وجني الأرباح في سوق العمل فالبناء المؤسسي الذي يعتمد على عوامل عديدة هو نقطة الانطلاق اذا ايقن أصحاب القرار ان هذا الباب قد تم الانتهاء من تشييده

ان الناظر لكل شعوب العالم المتقدمة تجد ان اهتمامها بالتعليم والصحة والبنية التحتية كمطلب لا مناص منه وانا لست بصدد التحدث عن هذه الثلاثة الأركان بقدر ما يهمني في موضوعي هو التعليم ، والتعليم خاصة الذي هو رديف للتدريب والتدريس والتاهيل وغيره من المصطلحات التي اختلف ارباب الإدارة عليها وقد اختلف البعض واتفق البعض في بعضها وليس موضوعنا بل موضوعنا هو البناء المؤسسي الذي لن يتم الا بزرع قيم ورفع كفاءات وتخطيط اهداف يتم إنجازها بخطى واثقة وواضحة للجميع تنقل المؤسسة الى مستوى عال بسرعة فائقة وذلك بسبب التاسيس الجيد لبيئة العمل التي تحتوي على مقومات سبق ذكرها في هذا ا لمو ضوع

اذن هذا الذي يظن البعض انه يجهله وهو يعلمه ولكن استعجل الثمرة وقطع الشجرة واشترى البذرة من غيره مما أدى الى انهيار المؤسسة خلقيا وانتاجيا وبيئيا وهرميا ووووو الخ.

الخلاصة هي انه من أراد الإبقاء على موظفيه من دون استجداء احد منهم فعليه ببيئة العمل الجيدة وهي لن تكون الا باختيار كادر صف اول متواضع وليس شرطا ان تكون له كفاءة خارقة ويكفي الكفاءة المتوسطة مع الخلق الرفيع فهو بذلك يثبت قيم المؤسسة وينمي بيئة العمل الجيدة ويربي موظفيه على القيم والأخلاق النبيلة وبالإضافة الى الكادر الخلوق التدريب المستمرورفع كفاءة الكادر الموجود وبذل الكثير لرفع مستواه والاهتمام بالحوافز مقابل كل نجاح ليس فقط الحوافز المادية بل وأيضا المعنوية فكلاهما مكملان لبعضهما ، ولا انس في مقالي هذا الشفافية التي يفتقر اليها كثير من جهات العمل ومن مظاهر عدم الشفافية العبارة التي تذكر في الاجتماعات عندما يرى أصحاب القرار والسلطة انها لا ينبغي ان تعلن فيقول سنتحدث عنها لاحقا بينما الأصل في الأمور هو الشفافية وان تطرح المسائل بشفافية امام الجميع ويبت فيها ويعلم ان هناك شفافية في حلها وليس المجتمع الأوروبي عنا ببعيد وهم على ملة غير ملتنا وقد حكموا بحكمنا فترى فيهم ان الأمور تعلن وتصور ويعلم فيها مصالح الدولة ومن هو الفاسد فيها والصالح وكيف تدار الأمور المالية و الأمور الإدارية فاغلب ما يجعل مدراء الصف الأول يتسربون من الاعمال اخص الممتازين منهم والذين يبحثون عن بيئة عمل جيدة ليست مسمومة بالمحاباة تراهم يغادرون الشركات والمؤسسات التي يكثر

فيها الفساد البيئي وعلى راسه المجاملة والمحاباة وعدم الشفافية في كل الأمور.

اذا تمكن رب العمل من تثبيت ما سبق فانه لا يحتاج لاستجداء أي موظف للبقاء ولن يحتاج لذلك البتة لان واثق النفس يمشي ملكا وأي موظف لن يحتاج للبحث عن وظيفة وفرصة أخرى للعمل لان الجائع هو الذي يبحث عن الطعام ولا يبحث عنه الشبعان ولن تجد مؤسسة فيها بيئة عمل جيدة يحتاج موظفوها للبحث عن عمل اخر وان كان المقابل لا يصل الى مستوى المؤسسات عالية الدخل ولكنه بنفس الوقت دخل ليس بالقليل ويستطيع ان يواجه الموظف التزاماته به لن يبحث عن فرص أخرى الا ان يكون من النوع الذي يمل العمل ويمل بدون سبب فتجده دائما يبحث عن فرص أخرى ولا يستقر في مكان وهذا النوع انا لست بصدد الحديث عنه في مقالي وانما ساخصص له حيزا مستقبلا ولكنني كما اسلفت في عنوان المقال انني ابحث عن حل سواء بين الطرفين وأوضح أسباب عدم الاتفاق وأسباب الاختلاف التي تؤدي الى ترك العامل العمل او الاستغناء عنه من رب العمل وكلاهما خطير وكان من الضروري بمكان التنبه لهذه الخطوات التي تجعل البطالة تخف وتجعل نسبة التسرب الوظيفي تقل وقد اثريت المقال شرحا وسأذكر الان بعض الأمثلة الواقعية في مجال عملي كمستشار لبعض الجهات والمؤسسات فانا في احدى المؤسسات واجهة تصميم رب العمل على اعتبار المورد البشري هو عبء لا يحتمل تحمل أي شيء يأتي منه فاذا قدم العامل الاستقالة تجده بكل سهولة لا يتردد في توقيعها وهو بذلك يهدم كل فترة التدريب التي تلقاها العامل بشكل مباشر وغير مباشر فلا يكترث للمورد البشري قدر ما يكترث لتكبير راس المال ومصادر الدخل والبحث عن موارد جديدة في سلاسل التوريد فان قيل له يجب السعي لإرضاء الموظفين كأننا فتحنا على انفسنا بابا لن يغلق الا اذا اغلقنا التحدث في هذا الموضوع ولكن بالاصرار وتكرار السؤال والضغط بطرق حكيمة وتوسيط الوسطاء اقتنع أخيرا ان يتم عمل استبيان يتم من خلاله معرفة مستوى رضاء الموظفين من عدمه وقد تحصلنا على نتيجة 30% من رضاء الموظفين وبالجد والاجتهاد وتغيير الكثير من الأشياء التي كانت تشوب بيئة العمل والسعي على إرضاء الموظفين في كثير من الأمور وفرض سياسة ان الموظف هو رأس مال الشركة وان النجاح لولا الله ثم الموظف لما وصلنا اليه تم الوصول الى مستوى 70% من الرضاء بعد طرح الاستبيان نفسه في تغيير بيئة العمل فهناك قاعدة ثابتة في الحياة وهي ان فاقد الشيء لا يعطيه فلا يعقل ان يطلب من موظفي الشركة عكس صورة جيدة عن الشركة او معاملة العملاء بشكل طيب وهم أصلا غير راضيين عن الشركة فان كان الرضاء 30% فالذي سيعطى هو 30% كحد اعلى واقل وهكذا كلما ارتفعت النسبة ارتفعت نسبة الرضاء وارتفعت الأرباح وترتبت الأمور فالاصل هو السعي الى إرضاء الموظفين بما هو متاح فلا ننس ان إرضاء الناس غاية لا تدرك ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله

التخطيط الاستراتيجي ودوره في رفع كفاءة التطوير التنظيمي

(دراسة ميدانية في ديوان وزارة الصحة العامة والسكان - عدن)

إكرام محمد الكثيري
قسم اقتصاد الاعمال كلية
الاقتصاد والعلم السياسية - عدن

يعد التخطيط الاستراتيجي أداة قوية لتحقيق النجاح في العصر الحديث، الذي يسمى عصر التطور، حيث ان التخطيط الاستراتيجي يتيح للمنظمات كيفية التنبؤ بالمستقبل والتفاعل معه ومواكبة التطور بشكل سريع.

يعتبر التطوير التنظيمي الهدف الاكبر والاكثر اهمية لأي منظمة مهما كان نشاطها وحجمها وطبيعتها حيث أصبح التطوير التنظيمي ضرورياً للمنظمات بشكل عام، وخصوصاً للمؤسسات الخدمية بشكل خاص، حيث يمثل التطوير التنظيمي الحلقة الاهم في سعي المؤسسات في عمليات التطوير والتحديث المستمر، لأن من شأن التطوير التنظيمي ان يجعل المؤسسة تتكيف مع كافة التقلبات والتغيرات التي تحدث في بيئة ا لا عما ل .

ومن هنا جاء دور التخطيط الاستراتيجي في العمل على تحسين التطوير التنظيمي، حيث ان الحاجة للتخطيط الاستراتيجي أصبح ضرورة حتمية في ضل التغيرات والتطورات والتقلبات السريعة في جميع مناحي الحياة، حيث ان التخطيط الاستراتيجي يساهم في تحسين التطوير وذلك من خلال رسم السياسات التطويرية بكفاءة وفاعلية.

وحتى يتسنى للباحث تحقيق أهداف الدراسة فقد قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي، خصص الفصل الأول للتخطيط الاستراتيجي وتكون من مبحثان، وفيما تحدث الفصل الثاني عن التطوير التنظيمي في مبحثان، أما الفصل الثالث فقد تطرق للدراسة الميدانية وخلص بعدد من النتائج والتوصيات

مشكلة الدراسة:

يهدف استخدام التخطيط الاستراتيجي إلى بقاء منظمات الأعمال في بيئة الأعمال شديدة التنافس المضطربة وسريعة التغير وتكيفها ونموها، إذ تحتاج هذه المنظمات إلى نوع جديد من ممارسات التطوير التنظيمي لكي تقدم خدمات متميزة مما يجعلها مستمر ة

توجد فجوة بحثية إذ لم يجد الباحث دراسات محلية تناولت أثر التخطيط الاستراتيجي في تحسين التطوير التنظيمي، وكذا قلّة الدراسات العربية ذات الصلة بحسب إطلاع الباحث

وأجراء الباحث دراسة استطلاعية حيث كانت الأدوات المستخدمة في الاستطلاع (الاستبانة، المقابلة) لتحديد مشكلة الدراسة في مجال تطبيق الدراسة في ديوان وزارة الصحة عدن، من خلال توجيه سؤال 15% من العينة المدروسة يتمثل في الآتي:

- هل هناك دور ايجابياً للتخطيط الاستراتيجي في تحسين التطوير التنظيمي في وزارة الصحة؟

واستطاعت الباحثة ومن خلال إفادة جميع أفراد عينة الدراسة الوصول إلى إمكانية ان يكون هناك دور ايجابي للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده في تحسين التطوير التنظيمي بأبعاده في وزارة الصحة العامة والسكان

■ أهمية الدراسة:

1. الإثراء المعرفي للخلفية النظرية لدراسة متغيرات حديثة، يمكن أن تغني معرفياً مكتبات الجامعات اليمنية

2. بيان دور التخطيط الاستراتيجي في تحسين التطوير ا لتنظيمي

3. التأكيد على عناصر التخطيط الاستراتيجي بوصفها ممارسات حديثة ودورها في رفع كفاءة التطوير التنظيمي

4. إمكانية استفادة وزارة الصحة من نتائج وتوصيات الدراسة الحالية في زيادة الاهتمام وتبني التخطيط الاستراتيجي في تحسين التطوير ا لتنظيمي

■ أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف الدراسة الحالية في الآتي:

1. تحديد مستوى توافر التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية الاستراتيجية، والرسالة الاستراتيجية، والاهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والخيار الاستراتيجي) في ديوان وزارة الصحة العامة والسكان عدن

2. تحديد مستوى توافر التطوير التنظيمي بأبعاده (التطوير على مستوى الافراد، والتطوير على مستوى جماعات العمل، والتطوير على مستوى التنظيمي) في وزارة الصحة العامة والسكان عدن.

3. التوصل الى عدد من النتائج التي على ضوئها سيتم صياغة عدد من التوصيات لوزارة الصحة العامة والسكان عدن

■ التخطيط الاستراتيجي.

التخطيط الاستراتيجي: "هو عملية نظامية مستمرة يقوم بها الأعضاء من القادة في المؤسسة باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل تلك المؤسسة وتطورها بالإضافة إلى الإجراءات والعمليات المطلوبة لتحقيق ذلك المستقبل المنشود وتحديد الكيفية التي يتم فيها قياس مستوى النجاح في تحقيقه يساعد على توقع العديد من القضايا الاستراتيجية، أو التغيرات المحتملة من البيئة، وهو الأمر، الذي يمكن المؤسسة من التعامل مع هذه المتغيرات، بالتكيف معها أو السيطرة على جزء منها

تصنف عملية التخطيط الاستراتيجي بأبعادها إلى أربعة مراحل، وهي كما يلي:

1. الرؤية الاستراتيجية:

هي الشكل المستقبلي للمؤسسة، الذي يحدد الوجه الذي يرغب في الوصول إليه، والمركز الذي تنوي تحقيقه ونوعية القدرات الإمكانات، التي تخطط لتنميتها، ما شكل المؤسسة عند تحقيق أهدافها.

2. الرسالة:

هي صورة للمنظمة منقولة إلى المستفيدين والمجتمع عمومًا تخبرهم "من نحن بوصفنا

مؤسسة؟ وماذا نعمل؟ ويمكن تعريفها بأنها مختصرة، قليلة الفقرات، سهلة التذكر، توضح سبب وجود المؤسسة، وتُعدُّ الرسالة دليلاً لعمل الأفراد والأقسام في المؤسسة؛ إذ منها تحدد المؤسسة غاياتها الأساسيّة وتصاغ أهدافها الرئيسة

3. الغايات والأهداف:

تمثل الغايات الإستراتيجية العنصر المحوري في عمليات التخطيط الإستراتيجي؛ إذ تحدد الإطار العام للجمهور والأنشطة، التي تقوم بها المؤسسة، وتساعد في تحويل الرؤية الإستراتيجية والرسالة التنظيمية إلى مستويات مرغوبة للأداء، ومن ناحية أخرى فالغايات والأهداف تسهم في توجيه القدرات الاستراتيجية، وتحديد أولوياتها وأهميتها النسبية

4 .التحليل الاستراتيجي: أصبح عالم الأعمال سريعًا وانعكس هذا التغير على بيئة الأعمال، وفرض عليها وضع استراتيجيات للاستجابة مع هذا التغير، الذي ظهر نتيجة التطورات الهائلة في التكنولوجيا والاتصالات.

5.الخيار الاستراتيجي: هي المرحلة التي تعقب عملية التحليل البيئي، وهي المرجع التي تُعرض فيها البدائل الاستراتيجية، وتحديد الأفضل من بينها على وفق تحددها عملية الخيار نفسها، والتي تعتمد أساسًا على نتائج التحليل البيئي.

■ مفهوم التطوير التنظيمي:

هو وظيفة إدارية تهدف إلى زيادة الكفاءة التنظيمية للمنظمة من دراسة التنظيم دراسة شاملة لجوانبه جميعًا وابتكار أنماط تنظيمية جديدة ومتناسقة على مستوى المنظمة كاملة، تمكنها من الانتقال التدريجي الشامل من الوضع القائم إلى الحالة المستهدفة في مدة معينة، وتمكنها من مواجهة متطلبات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والمعلوماتي

وقد أجمع الباحثون على تقسيم مستويات التدخل على ثلاثة أبعاد:

أولًا: وسائل التدخل على مستوى الفرد:

وتهدف إلى تطوير الفرد وعادة يُركّز على أشياء في الفرد، أهمها: تعليمه، ومعارفه، ومهاراته، وخبراته، واتجاهاته، وآراؤه، وشخصيته، ودافعيته.

ثانيًا: وسائل التدخل على مستوى المجموعة:

وتهدف إلى تغيير تكوينها وتشكيلها، ومعايير العمل فيها، وتغيير أساليب الاتصال، والمشاركة في اتخاذ القرار، وجودة العمل داخل المجموعة

ثالثًا: وسائل التدخل على مستوى المنظمة:

يصبح الهدف هنا هو تحسين وزيادة فاعلية المنظمة كاملة

■ معوقات التطوير التنظيمي:

1. وجود هوة بين القيم والمبادئ، التي تعبر عنها المنظمة، وسلوكها الفعلي

2. مقاومة العالمين للتغيير، وعدم اهتمام القيادات الإدارية لبرامج التطوير التنظيمي ودعمها

3. وضع أهداف غير واقعية أو صعبة التحقيق، أو محاولة تحقيق أهداف طويلة الأجل في مدة زمنية قصيرة

4. استعمال أسلوب واحد في مواقف مختلفة من دون اعتبار للفروق بين المواقف المختلفة كاستعمال مختبرات المهارات ا لسلو كية

5. إغفال نوع التنظيم والتكنولوجيا المستعملة في المنظمة؛ إذ إن ما يناسب منظمة مستقرة مثلًا لا يناسب أخرى في ظروف غير مستقرة

6. الاعتماد المركز على الاستشاريين، أو عدم الاستخدام الأمثل لخدماتهم

7. التركيز على تقوية العلاقات بين الإدارة والعاملين بوصفه هدفًا في حد ذاته، بدلًا من النظر إليه بوصفه وسيلة لزيادة كفاءة ا لمنظمة

■ النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: 1) حصل المحور الأول عموماً (التخطيط الاستراتيجي) على متوسط حسابي بلغ (3.03)، بدرجة توافر(متوسطة)، على وفق آراء أفراد العينة؛ أي: إنه يتوافر بدرجة متوسطة في وزارة الصحة والسكان- عدن

2) حصل المحور الثاني عموماً التطوير التنظيمي على متوسط حسابي بلغ (2.72)، بدرجة توافر(متوسطة)، على وفق آراء أفراد العينة؛ أي: إنه يتوافر بدرجة متوسطة في وزارة الصحة والسكان- عدن، في حين حصلت الأبعاد الخاصة بالمحور الثاني على النتائج الآتية:

3) توجد علاقة ارتباطية طردية موجبة بين التخطيط الاستراتيجي ورفع كفاءة التطوير التنظيمي، بلغت درجة الارتباط (0.857)، وهذا يدل على علاقة ارتباط قوية، عند مستوى دلالة (0.05)

■ التوصيات:

استخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات نورد منها:

1) تبني نظم تكنولوجيا معلومات حديثة تساعد على توفير بيانات كافية كمدخلات لعملية التخطيط الاستراتيجي، ويكون ذلك من خلال اعتماد شبكة اتصال داخلي لتداول المعلومات في الوقت المناسب

2) التنسيق مع المؤسسات الأخرى لتبادل الخبرات والتجارب في موضوع تطبيق أبعاد التخطيط ا لا ستر ا تيجي

3) تخصيص ميزانيات للتدريب على التخطيط الاستراتيجي، ويكون ذلك بالتزام الإدارة العليا للوزارة بتوفير المستلزمات المادية والبشرية، والتي تنعكس على تحسين مستوى الأداء

4) مشاركة الإدارات الوسطى والدنيا في الوزارة في عملية إعداد الخطط الاستراتيجية للوزارة، وبخاصة في مجال تحديد البدائل لحل الأزمات المتوقعة في ظل أزمة التغير المناخي، والعمل على جعل التخطيط الاستراتيجي جزءًا من الثقافة التنظيمية

5) بناء البرامج التدريبية المناسبة لتعريف العاملين بديوان الوزارة بالمحددات الأساسيّة، التي يجب العمل عليها لتحقيق التطوير التنظيمي بالوزارة

6) تدريب المستويات الإدارية العليا في الوزارة على تنمية موهبة قراءة المستقبل؛ بحيث يمكن لهم صياغة رسالة وأهداف للوزارة قابلة للتطبيق وتتلاءم مع طمو حا تها

7) تحسين البنية التحتية لدعم سبل تحقيق التطوير التنظيمي، ويمكن ذلك من توافر هياكل تنظيمية مرنة تواكب الظروف الطارئة في بيئات الأعمال المختلفة، وتلبي متطلبات التطوير ا لتنظيمي

استراتيجية البقاء

ذي يزن الأعوش
مدير تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ألمانيا - برلين

السبب وراء اغتيال كل من الرئيس إبراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع يكمن في أن توجهاتهم كانت معارضة لمصالح القوى الانتهازية العربية والعالمية والتي كانت تسعى لإعادة استعمار اليمن بصورة مغلفة وعلى رأسها السوفييت (روسيا حالياً) والولايات المتحدة الامريكية ووكلائهم العرب

ولهذه القوى العديد من الأهداف الاستراتيجية والعسكرية والتي لها تأثير بعيد المدى على اليمن والمنطقة ككل, ومن هذه الأهداف:

- الممرات البرية عبر اليمن والوصول إلى بحر العرب
- السيطرة على الموانئ والجزر اليمنية وفي مقدمتها ميناء عدن وجزيرة سقطرة
- السيطرة على باب المندب ونشر القوات البحرية للدول الكبرى على البحر الأحمر وانشاء القواعد على الجزر اليمنية

هذه القوى هي ذاتها من يدمر اقتصاد اليمن في الوقت الحالي, حيث لا يراد للشعب اليمني أن يتخلص من الأزمة الاقتصادية التي يمر بها, والغرض تركيع الشعب حتى يرضخ للإملاءات التي تخدم الأجندة والمصالح الخارجية, فاذا ضمنت هذه القوى أهدافها فسيتم رفع المعاناة على الشعب اليمني, وهذا ما يسمى باستراتيجية الصدمة والتي تتحقق من خلال استراتيجية الفوضى الخلاقة

لذلك عند وجود توجه لتصحيح الوضع الداخلي في اليمن تضغط القوى الخارجية لمنع هذه التوجهات والحد منها حتى لا يتم التصحيح وتستمر معاناة اليمنيين كما هو الحال في القرارات الاقتصادية التصحيحية للبنك المركزي عدن

شجاعة البنك المركزي

خلال الأشهر الماضية تصدرت قرارات البنك المركزي الموقف العام, حيث عكست جراءة قيادات البنك وموقفهم الصلب الذي ينم عن توجه صحيح نحو دعم وتعزيز الاقتصاد, فمنذ شهر مارس من هذا العام اصدر البنك المركزي عدن العديد من القرارات الهامة وهي:

1. تفعيل الشبكة الموحدة.
2. إيقاف الشركات والبنوك المخالفة
3. نقل المراكز الرئيسية للبنوك إلى عدن
4. ضبط الحوالات الخارجية.

هذه القرارات لو تم تنفيذها والاستمرار عليها كما ينبغي فمعنى هذا أن البنك المركزي كان سيحكم سيطرته على المعروض الأجنبي وعلى حركته الداخلية والخارجية, ولكن هذا لم يكن سوى نصف الطريق, حيث الشطر الأخر من الحل سيكون في يد (وزارة المالية) وذلك من خلال

ضبط وتفعيل الإيرادات العامة وتعزيز مصادر النقد الأجنبي

وبهذه الطريقة سيتم تفعيل تدفقات النقد الأجنبي الداخلة وضبط التدفقات الخارجة من وإلى الاقتصاد, وبهذا سيتعدل سعر الصرف ولكن (بشرط) التنفيذ لكل ما سبق بكفاءة وفاعلية

مثل هذه التوجهات كان من المفترض أن تحظى بالمساندة الكاملة, وذلك أن في جميع دول العالم سلامة الاقتصاد تعتبر مسألة (أمن قومي), لذا كان ينبغي على النيابة والقضاء والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية أن تساند البنك المركزي من أجل تحقيق السيطرة على المعروض الأجنبي, هذا يعني أن لا أحد يستثنى من سلطة البنك المركزي أياً كان موقعة أو منصبة

ولو أن قرارات البنك المركزي تم تنفيذها لكان لها دور بارز في صد التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن الممارسات السلبية للحكومة الانقلابية في صنعاء, حيث أن بنك مركزي عدن من خلال القرارات عمل على دفع بنك صنعاء بشكل قسري لقبول التداول بالطبعة الجديدة وذلك كون العملة القديمة تقف عائق أمام الإصلاحات الاقتصادية المفروضة, وبعبارة أخرى كانت القرارات ابتداء لحرب اقتصادية عنيفة

الكارثة أن هذه القرارات لم يكتب لها أن تبصر النور, فللقوى الخارجية مصالح وتوجهات استراتيجية في اليمن, وفي حال معارضة هذه التوجهات من الداخل ستلجأ إلى كل السبل ولو وصل الامر إلى تصفية القيادات الوطنية كما حصل مع الرئيسين إبراهيم الحمدي وسالم ربيع, لذلك واجه البنك المركزي في هذه المرحلة ضغط عنيف من الخارج

ما يثبت قوة وتأثير هذه القرارات, ردة الفعل من حكومة صنعاء على قرارات مركزي عدن والتي كانت الأشد في جميع الاحداث على مدى عشر سنوات, ولكن لماذا؟!

لأن قرارات البنك المركزي ستنقل السيطرة ومراكز القوى الاقتصادية إلى عدن وستغير كل الموازين بكل المستويات حتى الجانب العسكري, لأن الهزيمة الاقتصادية لا يمكن لأي قوة أن تتفادها أو تقف أمامها

لهذا السبب ثارت الأمم المتحدة والقوى التي تقف خلفها وسعت جاهدة لإفشال هذه القرارات

ما حدث مع البنك المركزي من إحباط لقراراته يؤكد وجود التدخل والتأثير الخارجي, الأمر الذي يعزز وجود قيود وعوائق خارجية تحد من دور المؤسسات الحكومية في الحد من التدهور وانقاذ الاقتصاد, ولكن, إذا كان الأمر كذلك, فما هو ا لحل ؟

إذا ساءت الظروف فمجرد البقاء يعتبر نصر

استراتيجية البقاء هي استراتيجية قابلة للتطبيق على مستوى الدول والشركات والمؤسسات, وتستخدم هذه الاستراتيجية في الحالات التي تكون تأثيراتها عنيفة وقد تؤدي إلى التدمير الكامل, لذلك تعتبر الأنسب في الواقع اليمني وخصوصاً مع وجود تدخلات القوى الخارجية التي تهدف إلى تدمير الاقتصاد ا ليمني

وتتمحور مرتكزات الاستراتيجية على استخدام ما يمكن استخدامه والعمل وفق ما هو متاح لتفادي الكارثة وهذا يعني ضرورة التحرك وفق المساحة التي لا تحاصرها قيود القوى الخارجية, ولكن, ما هو واقع القيادات الحكومية حيال هذا الأمر؟!

من خلال النقاشات التي خضتها مع بعض القيادات الحكومية وسؤالي لهم عن سبب عدم فاعلية الحكومة في تغيير الواقع, فجميعهم يعزي السبب إلى المعوقات مثل التأثيرات الخارجية وشحة الموارد وتفكك منظومة الإدارة العامة

حتى لو كان هذا صحيح فهناك أمر مهم للغاية, فهذه المعوقات لا تقيد إدارة الدولة مائة بالمائة حيث لابد من وجود مساحة يمكن التحرك من خلالها, وبحسب رأي أن القيود على واقعنا اليمني لا تتجاوز 60% ما يعني وجود مساحة تحرك بمقدار 40%

المشكلة أن حتى هذه المساحة غير مفعلة ومقتولة, فلو أن كل وزير فعل وزارته بمقدار 40% لرأينا التأثير على واقعنا ولو بقدر بسيط وبالحد الأدنى, وهذا يقودنا إلى أول دروس الاقتصاد والإدارة العامة وهو الكفاءة في العمل والتي تعني تحقيق الهدف بأقل تكلفة

وفي الواقع لو أخذنا حالة بنك مركزي عدن وإحباط قراراته, فهذا يعني ضرورة التحرك في المساحة غير المقيدة, كنزع الامتيازات على البنوك غير المتعاونة والواقعة تحت سيطرة الحوثي ومنح هذه الامتيازات ذاتها للبنوك الحديثة الناشئة في المناطق المحررة

هذا الاجراء سيعمل على استعاضة التأثير الاقتصادي للبنوك المحيده وفي الوقت ذاته يمثل ضربة مؤلمة للطرف الأخر

وهنا قد يتبادر تساؤل مهم: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه المساحة في الواقع؟!

من النظريات العلمية ما يسمى بتأثير الاحداث الصغيرة حيث أن حدث أول قد يكون بسيطا في حد ذاته، لكنه يولد سلسلة متتابعة من النتائج والتطورات المتتالية والتي يفوق حجمها بمراحل حجم الحدث المتحقق في البداية

الأمر ذاته ينطبق على الواقع الإنساني وبالتأكيد الاقتصادي, فقد تنظر أن التأثيرات الخارجية التي تتحكم باقتصادنا بأنه لا يمكن صدها في حين أن احداث صغيرة بإمكانها أن تتبعها سلسلة من التأثيرات التي تغير مجرى الأحداث

الأمر أشبه بسقوط حصاة صغيرة من أعلى جبل تعمل على اسقاط حصاة اكبر منها تتبعها سلسلة من التساقط يصل إلى انهيار صخور عملاقة

وكمثال لهذه النظرية التأثير الذي أحدثه طالب صربي يدعى غافريلو برينسيب باغتياله لولي عهد النمسا فرانز فرديناند مع زوجته في 28 يونيو/حزيران عام 1914 الأمر الذي تسبب في إشعال الحرب العالمية الأولى

أو كالتأثير الذي تسبب به محمد بو عزيزي الشاب التونسي الذي قام في عام 2010م بإضرام النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه, الأمر الذي أدى إلى اشعال الثورة في تونس وتتالى على أثرها العديد من الثورات في الوطن العربي والتي أطاحت بأقوى الأنظمة العربية

كلمة أخيرة

في حالات معينة قد تواجه الحكومات وقيادات الدولة خيارات محصورة تقييد قدرتها على التحرك, وهذا لا يعني الاستسلام للأمر الواقع بل أعادة النظر في الواقع والبحث عما يمكن فعله بغض النظر عن مدى تردي الحال أو قوة الطرف الأخر, حيث أن الإرادة السياسية والشعبية لها من التأثير الذي من الممكن أن يوقف حتى الدول الكبرى عند حدها كما هو حال فيتنام والتي أذلت أمريكا وأجبرتها على الخروج من أراضيها تجر أذيال الهزيمة

وكما قال المثل: أن تضيء شمعة خير من أن تلعن الظلام

المراجعة المالية والذكاء الاصطناعي

عبدالله عبدالرحمن السقاف
(محاسب قانوني معتمد رقم 2196)

ان المراجعة المالية هي عملية تقييم دقيقة للسجلات المالية للتأكد من صحتها وامتثالها للمعايير المحاسبية. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي، تم إدخال تقنيات جديدة تعزز من فعالية هذه العملية ، كما يجب توخي الحذر من التحديات المرتبطة به لضمان تحقيق الفوائد القصوى، و يساهم الذكاء الاصطناعي في تحويل عملية المراجعة المالية، مما يجعلها أكثر دقة وكفاءة وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات مالية مبنية على بيانات موثوقة ونضع امامكم اهمي مزايا وعيوب استخدام الذكاء الاصطناعي وهي:

ميزات الذكاء الاصطناعي في المراجعة المالية:

• تحليل البيانات: يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة كميات كبيرة من البيانات المالية بسرعة، مما يساعد المراجعين في اكتشاف الأنماط والاتجاهات غير العادية

• الكشف عن التلاعب: تستخدم تقنيات التعلم الآلي للكشف عن التلاعبات المحتملة أو الأخطاء في السجلات المالية، مما يعزز دقة عمليات المراجعة في التعرف على الأنماط غير العادية أو السلوكيات المريبة في السجلات المالية، مما يعزز دقة الكشف عن التلاعب

• أتمتة العمليات: يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة المهام الروتينية مثل جمع البيانات وتحليلها، مما يتيح للمراجعين التركيز على الجوانب الاستراتيجية والحرجة

• تحسين الكفاءة: يساعد الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات المراجعة و تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية بسرعة وتقليل الوقت المستغرق في تقييم ا لبيا نا ت

• التنبؤ والتحليل المالي: يمكن استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، مما يساعد الشركات في اتخاذ قرارات أكثر استنارة

• تحسين جودة النتائج: تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في تعزيز جودة النتائج المالية من خلال تقديم رؤى دقيقة وموثوقة

عيوب الذكاء الاصطناعي في المراجعة المالية

رغم فوائد الذكاء الاصطناعي في المراجعة المالية، إلا أن هناك تحديات وعيوب يجب مراعاتها لضمان استخدامه بشكل فعال وآمن

• الاعتماد على البيانات: يعتمد الذكاء الاصطناعي على جودة البيانات المدخلة، وإذا كانت البيانات غير دقيقة أو غير كاملة، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج مضللة

• فقدان الوظائف: يمكن أن تؤدي أتمتة العمليات إلى تقليص الحاجة للموارد البشرية في بعض المهام، مما قد يتسبب في فقدان الوظائف التقليدية

• محدودية الفهم البشري: قد لا يتمكن الذكاء الاصطناعي من فهم السياقات المعقدة أو القضايا القانونية بشكل جيد كما يفعل المراجعون البشريون

• المخاطر الأمنية: تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يزيد من المخاطر المتعلقة بأمان البيانات وحمايتها من الاختراقات

• تحديات في التفسير: قد تكون نتائج خوارزميات الذكاء الاصطناعي صعبة التفسير، مما يصعب على المراجعين فهم كيفية الوصول إلى النتائج

• تكاليف التنفيذ: تكاليف تطوير وتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون مرتفعة، مما يمثل عبئًا ماليًا على بعض الشركات

أثر الذكاء الاصطناعي على المراجعة المالية

• تحسين الكفاءة: يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من العمليات الروتينية، مما يتيح للمراجعين التركيز على المهام الأكثر تعقيداً

• تحليل البيانات: يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة ودقة، مما يساعد على تحديد الأنماط والتوجهات الغير معتادة

• تقييم المخاطر: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المعلومات التاريخية لتوقع المخاطر المحتملة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التدقيق

• دقة المراجعة: تقنيات التعلم الآلي يمكن أن تحسن من دقة نتائج المراجعة من خلال تقليل الأخطاء البشرية

• التقارير والتوقعات: يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز جودة التقارير المالية من خلال تقديم توقعات دقيقة وتوصيات مبنية على البيانات

• تفاعل العملاء: يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات لتحسين تفاعل المراجعين مع العملاء، مما يسهل عملية جمع المعلومات وتحليلها

التحديات:

• الأخلاقيات والخصوصية: استخدام البيانات الكبيرة يثير تساؤلات حول حماية الخصوصية

• التعقيد الفني: قد يتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي مهارات فنية متقدمة

• اعتماد التكنولوجيا: يجب على المؤسسات التأكد من أنها تعتمد على التكنولوجيا بشكل صحيح، حيث أن الأخطاء التقنية يمكن أن تؤدي إلى نتائج خاطئة

بشكل عام، يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة لتعزيز فعالية وكفاءة المراجعة المالية، ولكنه يتطلب التعامل مع التحديات المرتبطة به

سحر الدولار الأمريكي

نصر هرهره

ارتبط الانتاخ البضائعي بظهور الملكية الخاصة والتقسيم الاجتماعي للعمل، وسوف يضل سائدا طالما استمرت الملكية الخاصة والتقسيم الاجتماعي للعمل، ويظل هو الاساس لعمليات التبادل البضائعي في السوق والتي تتطلب وسيلة للتداول حيث تطورت تلك الوسيلة خلال عدة مراحل، من اهمها مرحلة المقايضة اي تبادل بضاعة - بضاعة اخرى ثم مرحلة ظهور بضائع محددة كالجلود والملح والاصداف لتكون وسيلة للتبادل البضائعي ثم مرحلة النقود المعدنية ثم النقود الورقية التي اسست للأنظمة المصرفية والمالية الحديثة واخيرا الشبكات الرقمية، وبهدف تسهيل التجارية الدولية ظهر معيار الذهب حيث ارتبطت قيمة العملات بكمية ثابته من الذهب ولكن مع انهيار معيار الذهب ارتبطت قوة العملات الورقية بثقة استقرار الحكومة المصدرة له وما بدعم العملات هو الفائض التجاري للبلد والعكس صحيح حيث ان العجز في الموازين التجارية يضعف عملة البلد وتكتسب العملة أهمية سيادية كونها تجسد التطلعات والسياسات الاقتصادية للدولة.

لقد كان الذهب هو العملة العالمية للتبادل التجاري حيث اكتسب هذه القوة كونه معدن نادر وفي نفس

الوقت سهل التقطيع ويستطيع الناس تشكيله كما يحتاجونه، ويستخدم في الزينة، بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا في العام 1944م عقدت اتفاقية بريتون وودز الذي بموجبها اصبح الدولار الأمريكي العملة المستخدمة في التجارة الدولية وبهذا تأسس النظام النقدي الدولي واعتبرت الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية في العالم. وهذا يعني أن الدول الأخرى يمكنها استبدال ما تجمعه من دولارات امريكية خلال عمليات التبادل التجاري الدولي بالذهب بسعر ثابت حوالي 37 دولار للأونصة، ولكن لم تستمر هذا العلاقة بين الدولار والذهب طويلا ان الدولار الامريكي لا يكلف الولايات المتحدة الامريكية عند طباعته الا الورق ومواد الالوان والطباعة مثلما تكلف طباعة اي عملة لاي دولة في العالم، لكن ما يميز العملة الامريكية (الدولار الامريكي) انه عملة عالمية، اكتسب هذه القدرة من خلال ارتباطه بالذهب في الاتفاقية المذكورة انفا وقد تمت

عملية فقدان ارتباطه بالذهب بالتدريج ابتداء بطباعة دولارات امريكية دون ان يقابلها ما يضمنها من الذهب وكان ذلك مخالف لاتفاق اعتماده عملة عالمية وفي نفس الوقت تم بطريقة سرية دون علم دول العالم حتى اضطرت امريكا ان تعلن عجزها عن تغطية الدولار بالذهب بعد ان جمعت فرنسا وروسيا كميات كبيرة من الدولارات وارادت استبدالها بالذهب، حيث اتبعت امريكا حينها سياسة الصدمة في عملية الفصل بين الذهب والدولار واعلنت انها لم تعد تغطي الدولار بالذهب وان الاقتصاد الامريكي هو الضامن للدولار وان بإمكان من يمتلك دولار امريكي ان يشتري به ما يريد من بضائع او خدمات من السوق الامريكي وجاء هذا الاعلان في اطار سياسة الصدمة التي اتبعتها امريكا هذه السياسة جاءت بعد عملية تزييف واسعة للدولار (طباعة بدون تغطية بالذهب وعجز امريكا عن توفير الذهب مقابل استعادة الدولار) وتكدس الدولار في خزائن بنوك دول العالم حيث اكتنزت احتياطياتها النقدية بالدولار كما ان ودائع الدول في البنوك الامريكية والعالمية مرصودة بالدولار، ولهذا لم تتم مقاومة تلك السياسة بل تم التماهي معها. ودعمها البعض وخصوصا الدول التي كانت تمتلك ودائع في البنوك العالمية وخصوصا الامريكية بترليونات الدولارات خوفا على ودائعها وخصوصا الدول المصدرة للنفط الى امريكا بل ذهبوا الى ربط بيع وشراء النفط بالدولار وأصبح النفط وكأنه بديل للذهب وضامن للدولا

وهكذا ظهر سحر الدولار الامريكي حيث انه لا يكلف الحكومة الامريكية غير تكاليف الطباعة وبمقدور من يمتلك الدولار ان يشتري به ما يريد من بضائع وخدمات ومن اي مكان في العالم، هكذا تمكنت امريكا من ان تشتري موارد الخام الاولية من دول العالم وخصوصا الدول النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بالدولار الذي لا يكلفها سوا طباعته وكأنها تأخذ تلك المواد الخام بدون مقابل وتقوم بتصنيعها واعادة تصديرها على شكل اسلحة وبضائع وخدمات لتستعيد دولاراتها ومما ساعد على كبح تضخم الدولار الامريكي هو ان كميات كبيرة منه يتم الاحتفاظ بها في مخازن البنوك كاحتياطي نقدي وايضا هناك ودائع كبيرة بالدولار للدول المصدرة للنفط في البنوك الامريكية يتم استخدامها في التداول مما يحد من طباعة المزيد من الدولارات

ان اهم ما يمكن الاشارة اليه في سحر الدور الامريكي هو اسعار صرف العملات المحلية به، ومع ان اسعار صرف العملات تتأثر بالوضع الاقتصادي والاستقرار السياسي وبطبيعة السياسات النقدية للبلد وبكتلة النقد المتروكة للتداول والتي يخضع حجمها لقانون اقتصادي حيث تتحد تلك الكتلة المطلوبة. التي تبقي على التوازن الاقتصادي من خلال سعر البضاعة المعروضة في السوق وسرعة دوران وحدة النقد في وحدة الزمن ولنا ان نتذكر الاخلال بهذه القانون في سنوات اليمنية ففي العام 2016م شهدت البلاد شح كبير في السيولة النقدية وعجزت الدولة حتى عن تسديد المرتبات لعدة اسباب اهمها ان الحرب وتصرفات البنوك التجارية والبنك المركزي قد افقدت الناس الثقة بهذه البنوك وقامت بسحب اموالها منها وخزنتها في خزائن خاصة فانقطعت تلك النقود عن دورتها النقدية في السوق وحصل العجز وذهبت الحكومة الى طباعة كتلة نقدية كبيرة وانزلت الجزء الكبير منها الى السوق وحصل التضخم فاضطر الناس الى اخراج ما خزنوه من الريالات وهذا زاد من التضخم وحصل انهيار العملة ففي بلدنا يمكن ان نميز بين مرحلتين لسعر الصرف

- مرحلة ما قبل 22 مايو 1990م

- مرحلة ما بعد 1990م وحتى اليوم

لقد تميز الاقتصاد الوطني في بلادنا قبل 22 مايو 1990م اي قبل اعلان مشروع الوحدة بالاقتصاد الموجة وكان مصرف اليمن هو الموجة للسياسة النقدية وكانت العملة الوطنية الدينار وكان كل دينار يساوي 3 دولار تقريبا وهذا السعر ظل ثابت وكان البنك الاهلي هو المسؤول عن توفير العملة الصعبة لتغطية كل متطلبات البرنامج التمويني منها وكانت الدولة تحتكر التجارة الخارجية من خلال برنامج التمويل السنوي وتدعم المواد الاساسية المستوردة لتصل للمستهلك بما يتناسب ودخولهم ورغم العجز في الميزان التجاري وميزان العملة الصعبة الا ان سعر الصرف كان ثابت والبنك الاهلي يحتكر الدولار وكانت تدير ميزانية الدولة الخزينة

العامة ويدير السياسية النقدية المصرف اليمني وكان البنك الاهلي بنك حكومي تجاري مستقل

مرحلة ما بعد 22 مايو 1990م:

استمر الدينار في الجنوب والريال في الشمال حيث تمت المعادلة بينهما بواقع 26 ريال يمني مقابل دينار جنوبي الى ان تم الغاء الدينار الجنوبي بعد حرب 1994م واصبح البنك المركزي هو من يدير ميزانية الدولة والسياسات النقدية وارتبط بشبكة من البنوك التجارية حيث اصبح البنك المركزي بنك البنوك وحصل الخلط وانشغل البنك المركزي في ادارة ميزانية الدولة اكثر من السياسات النقدية، واعتمدت ميزانية الدولة على تصدير النفط بنسبة 70% بعد خصخصة المؤسسات الاقتصادية والمصانع والمزارع (القطاع العام في الجنوب) والقطاع التعاوني الزراعي والسمكي وكذا القطاع المختلط هذه القطاعات التي كانت تعتمد عليها ميزانية الدولة في الجنوب

وساد القطاع الخاص ونخر الفساد في الموارد الضريبية والموارد الجمركية وظهر العجز في ميزانية الدولة التي تصاعدت بشكل كبير حتى ان العجز اليوم أصبح يشكل 50% من الميزانية بسبب اختلال السياسات الاقتصادية والفساد الذي استفحل في كل المفاصل

وبدا تمويل العجز بالسحب على المكشوف وطباعة اوراق نقدية اضافية وتم تعويم الدولار حيث تصاعد سعر الدولار من 9 ريال للدولار في 1990م الى 215 ريال عام 2014م الى ما يقارب ال 2000 ريال 2024م حيث لجأ البنك المركزي في عدن الى طباعة كميات هائلة من الاوراق النقدية الجديدة وصلت الى ما يقارب 3 ترليون ريال تم انزال منها ما يقارب من اثنين ترليون اضافة الى الكتلة التي كانت موجودة من الطبعة القديمة والتي تقدر ايضا بثلاثة ترليون والتي سحبها فيما بعد الحوثي لتعامل لها في مناطق سيطرته وتوقف تصدير النفط الذي يشكل حوالي 70% من ميزانية الدولة وهذا اثقل كاهل الناس الى درجة كبيرة جدا وانحدرت فئات عدة الى ما تحت مستوى خط الفقر ناهيك انه ادى الى انقسام المركز المالي للدولة وتكونت عملتين وبنكين واقتصادين في ظل ضوابط حديدية يتبعها الحوثي في مناطق سيطرته وانفلات شبه تام في المناطق التي تديرها حكومة المناصفة بل وتماهي مع سياسة الحوثي ولنا مثال على ذلك ما حصل من الغاء للاجراءات الاقتصادية والنقدية التي اتخذتها الحكومة مؤخرا بتدخل دولي واقليمي

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

نصعد بامان

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

تجارب ناجحة

تايوان

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

■ تايوان او الصين تايبه او جمهوريه الصين هي دوله مساحتها 35,410 كلم مربع سكانها يبلغون 23 مليون تبعد عن الساحل الصيني ب 100 ميل يعيش مليون منهم داخل البر الصيني او ما تسمى جمهوريه الصين الشعبية

يعتبر الاقتصاد التايواني سابع اكبر اقتصاد في اسيا وال 22 عالميا، تسيطر تايوان على صناعه الرقائق الإلكترونية التي تدخل في تصنيع اغلب المنتجات الإلكترونية من خلال شركه تي اس ام سي TSMc التي تقدر قيمتها ب 430 مليار دولار وتسيطر على 65% من انتاج الرقائق في العالم تليها كوريا الجنوبية بحجم انتاج 18% من حجم الانتاج العالمي

الناتج المحلي لتايوان 783 مليار دولار بينما يبلغ جدم صادراتهم 432 مليون دولار وفقا لبيانات عام 2021 يبلغ حجم النمو السنوي 5.65%

بينما بلغ معدل نمو الصادرات عام 2021 28.9% وبلغ معدل نمو الاستثمارات الأجنبية خلال نفس العام 1.3% من الناتج المحلي الاجمالي

تعتبر الصين اكبر شركاء تايوان التجاريين تعتبر اكبر سوق لبضائعها حيث تصدر تايوان 42% من حجم صادراتها للصين بينما تستورد 22% من وارداتها من الصين حيث تصدر تايوان ما قيمته 126 مليار دولار الى الصين بينما تستورد ما قيمته 80 مليار دولار من الصين تليها في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصدر تايوان للولايات المتحدة الأمريكية ما

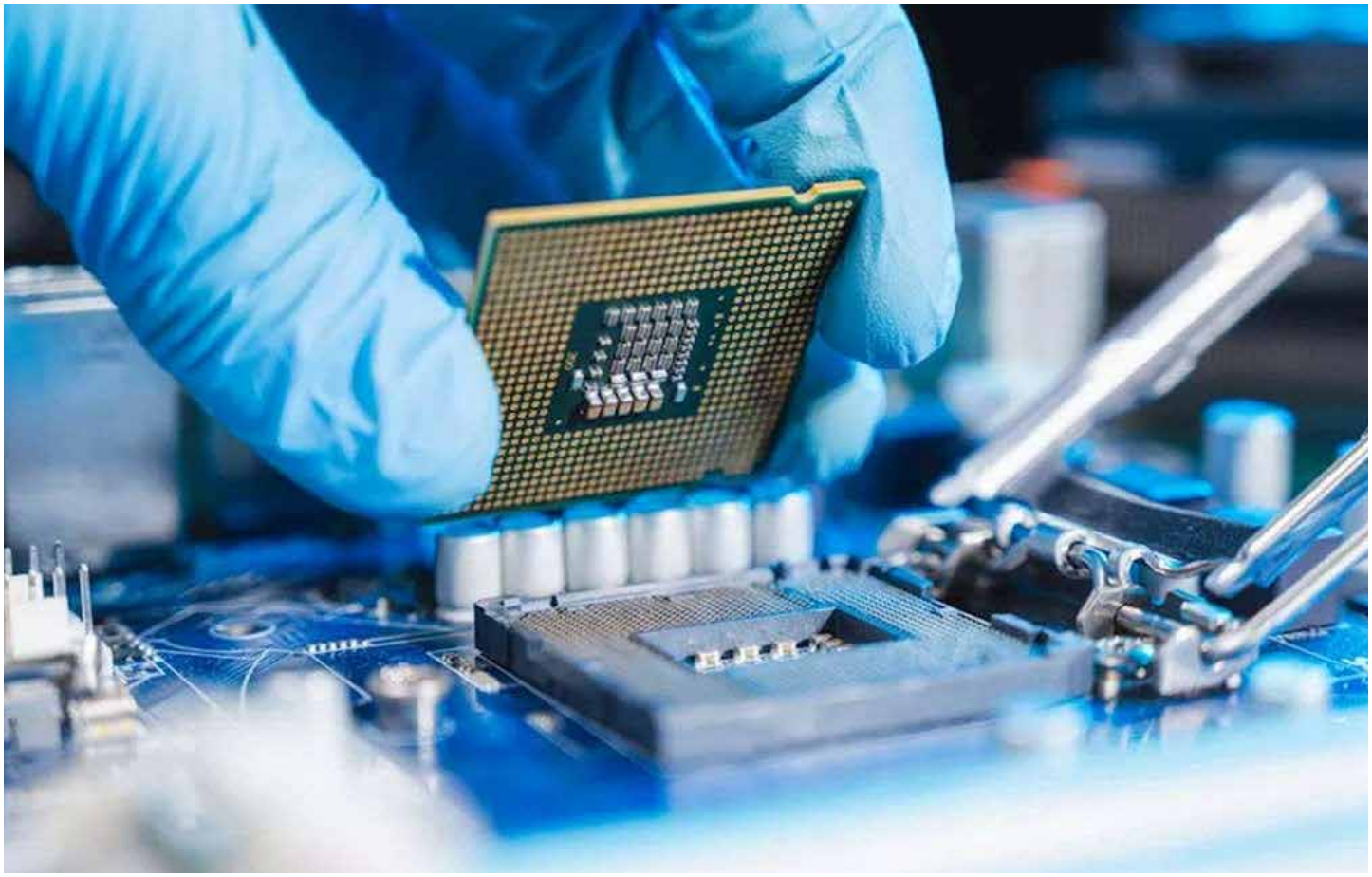

قيمته 64 مليار دولار بينما تستورد منها ما قيمته 40 مليار دولار تليها اليابان وهونج كونج

ومن هنا تظهر اهميه العلاقات الاقتصادية ما بين هونج كونج والصين وتايوان

تعتبر التجربة التنموية التايوانية من التجارب الاقتصادية البارزة لدوله من دول النمور الآسيوية فقد تعرضت التايوان للتدمير في بنيتها التحتية وصناعتها بسبب الحرب العالمية الثانية والاحتلال الياباني لها بالإضافة الى نزوح مليون ونصف المليون صيني من البر الصيني اليها مع احتدام الصراع الاهلي ولكنها بدأت في التعافي مدعومة ببرامج المساعدات الأمريكية والتي بدأت عام 1951 على شكل منح متنوعه صناعيه وعسكريه واستهلاكيه وغذائية بشكل مجاني مما عفاها من الديون الخارجية وقد بلغت هذه المساعدات 1.5 المليار دولار للفترة من 1951حتى 1965 وكانت هذه المساعدات تقسم بين الحكومة والقطاع الخاص (بلغت عام 1963 50% من المساعدات توجه للقطاع الخاص)، وساهمت هذه المساعدات في سد الفجوة في العجز الحكومي

■ مراحل تطبيق التجربة التايوانية التنموية:

لقد قامت التجربة التايوانية في التنمية على ثلاثة مراحل كالتالي:

- المرحلة الاولى تطبيق برامج الاصلاح الزراعي وتقديم الدعم والحوافز للمزارعين لتغطيه الاحتياجات المحلية
- المرحلة الثانية كانت من خلال التصنيع للإحلال بدل الواردات والانتاخ من اجل التصدير واستطاعت من خلاله تايوان ان تطبق سياسات التصنيع من اجل الاحلال بدلا عن السلع المستوردة والتوجه للإنتاخ الضخم للتصدير وذلك عن طريق تطبيق برامج تحفيز للتصنيع المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى اتباع سياسات الرقابة على النقد الاجنبي الداخل حيث فرضت قرارات تمنع استلام اي اموال اجنبيه محوله للداخل الا بالعملة المحلية واستمر تطبيق ذلك حتى عام 1987 مما ساهم في تعزيز العملة الوطنية
- المرحلة الثالثة التصنيع التكنولوجي حيث سارعت الحكومة الى دعم الصناعات ذات التكنولوجيا العالية وقامت بإنشاء العديد من

هيئات دعم التصنيع التكنولوجي وتوفير القروض واستخدام المدخرات المحلية في تقديم مساعدات وقروض للمشاريع التي تتبنى استخدام التكنولوجيا الحديثة وهو ما انتج اقتصاد يعتبر المغذي الرئيسي بالتكنولوجيا الحديثة للدول المتقدمة الاخرى

لقد كان للاستثمارات الأجنبية الداخلة لتايوان دور مهم في تغطيه العجز في الادخار المحلي نتيجة لضعف الاقتصاد التايواني في بداية نهضته في الخمسينات والستينات حيث بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية داخل السوق التايواني 40% من حجم الادخارات ثم تناقصت الى 11% الى ان تنامت المدخرات المحلية التايوانية لتبلغ اكبر من احتياجات السوق الداخلية فتبدا بتصدير الادخارات المحلية الى الخارخ.

ان التجربة التايوانية توضح لنا اهميه الاستثمارات الأجنبية واهميه توفير السبل لدعم الاستثمارات الأجنبية خصوصا في ظل ضعف المدخرات المحلية وبالتالي اهميه وجود تشريعات مشجعه للاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى تشريعات تدعم العملة المحلية وتزيد الرقابة على العملة الأجنبية الداخلة للبلد بما يسهم بزياده الادخارات من العملات الصعبة وهو ما يمكن ان نستفيد منه محليا في اليمن في جعل اليمن مركزا للتصدير والتصنيع للاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والمحلية الوطنية وتوفير تشريعات مناسبه وملائمه لدعم الادخارات المحلية والأجنبية

الاقتصاد والناس:

عدن وتضاؤل فرص الحصول على الغذاء

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ ان تضاؤل فرص الحصول على السلع الأساسية يشير إلى نقص أو صعوبة توافر المواد الضرورية مثل الغذاء والوقود والدواء التي يحتاجها الناس بشكل يومي. هذا الوضع ينجم عن عدة عوامل مثل الأزمات الاقتصادية التضخم ارتفاع الأسعار سوء إدارة الموارد الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة بالإضافة إلى مشاكل سلاسل التوريد

ولعل تناقص فرص الحصول على الغذاء في عدن خير مثال حيث تسببت كل تلك العوامل مجتمعة في تدهور الوضع المعيشي والانساني في مدينه عدن

ونتيجة لاستمرار الحرب والاضطرابات السياسية والأمنية وتدهور الأوضاع الاقتصادية منذ عام 2015 فقد ادى إلى زيادة الفقر والجوع وتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بشكل حاد ومريع بحيث اصبحت البلاد ومنها عدن تمر في اسوأ ازمة انسانية يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين ولم يستطع كل العالم حل تلك الازمة ولا زالت في حالة تدهور مستمر

ان اهم عوامل تضاؤل فرص الحصول على السلع في مدينة عدن يعود إلى:

1. الحرب في اليمن والذي أثرت بشكل مباشر على حركة التجارة والنقل واعاقت وصول السلع إلى الأسواق
2. التضخم وارتفاع الأسعار وتدهور العملة المحلية قد ادى إلى زيادة تكلفة السلع وقلل بشكل حاد من القدرة الشرائية للمواطنين
3. الاعتماد على الخارج بشكل كبير في تلبية حاجات السكان من السلع الغذائية الاساسية وما رافق ذلك من عوامل مثل الحرب الروسية الأوكرانية والحرب في غزة والحرب في البحر الاحمر وتعطل النقل البحري وتأثير كل ذلك على توفير السلع الأساسية وارتفاع اسعارها مثل الغذاء والوقود
4. عوامل مرتبطة بالنقل الداخلي مثل تضرر الطرق والتقطعات والجبايات والاشتباكات المسلحة وتهالك البنية التحتية
5. الفساد واحتكار بعض التجار أو الجهات للسلع الذين يستغلون الأوضاع ويحتكرون السلع أو يرفعون الأسعار لتحقيق أرباح أكبر

هذه العوامل تؤدي إلى نقص في السلع الأساسية وصعوبة الوصول إليها بالنسبة للكثير من سكان عدن

يتأثر دخل السكان في عدن بعوامل متعددة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والظروف الاجتماعية والسياسية في المدينة كونهم في الغالب من فئه الموظفين الحكوميين والعسكريين والمتقاعدين الذين يعانون من ضعف الدخل وانتشار البطالة بشكل واسع وغياب فرص العمل، كما اضطراب التحويلات الخارجية من المغتربين التي يعتمد عليها فئه من السكان والاعتماد على العمل في القطاع غير الرسمي والذي تأثرتا كثيرا في الظروف الراهنة هي عوامل اثرت على قدرة السكان في تلبية متطلبات المعيشة

ومما ضاعف المشكلة اعتماد شريحة واسعة من السكان على الرواتب الحكومية الضئيلة التي تأثرت ايضا بتأخر صرفها في بعض الأحيان قد تدهورت الأوضاع المعيشية ثبات الاجور وعدم تحريكها مع ارتفاع نسبة التضخم مما أدى الى ضعف القدرة الشرائية للدخول وضعف قدرة الأسرة على تلبية حاجات المعيشة التي تبقي على الحياة

هذه الخصائص تشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية للسكان في عدن تعاني من تحديات كبيرة مما يؤثر على مستوى معيشتهم واستقرارهم المالي

فاذا اخذنا تكلفة السلة الغذائية في اليمن والتي هي عبارة عن مجموعة من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها الأفراد والأسر لتلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية فإننا ندرك عمق الازمة التي يعانيها سكان عدن في مجال الغذاء. تتكون السلة الغذائية التقليدية من:

- الحبوب مثل القمح والأرز وهي من أساسيات الغذاء في معظم الوجبات
- الدقيق الذي يستخدم بشكل رئيسي لصنع الخبز وهو جزء لا يتجزأ من الغذاء اليومي
- البقوليات مثل الفاصوليا والعدس وهي مصدر رئيسي للبروتين النباتي
- زيوت الطبخ المستخدمة في إعداد الطعام
- السكر الذي يستخدم كمحلي
- الملح مكون أساسي في إعداد الأطعمة
- الحليب المجفف أو المنتجات اللبنية كمصدر للكالسيوم والبروتين

ونعرض هنا تكلفة سلة غذائية بكميات محدودة وبأسعار السوق حاليا لأسرة متوسطة كالتالي:

1. 20 كيلو ارز 52000 ريال
2. 20 كيلو دقيق 19000 ريال.
3. 3 كيلو عدس 7500 ريال.
4. 5 كيلو فاصوليا الرقشاء 12000 ريال.
5. دبه زيت 8 لتر 20000 ريال.
6. 10 كيلو سكر 16500 ريال.
7. كيس ملح صغير 500 ريال.
8. قصعة حليب دانو 38000 ريال.

اجمالي سعر مكونات السلة الغذائية 165000 ريال.

ضف الى ذلك اسعار الخضار والفواكه والتي ارتفعت أسعارها حاليا بشكل جنوني وغير مسبوق وهنا نعرض اسعار اهمها للكيلو وبالريال الطماطم 3000 والبصل 2500 والبطاطس 1800 وهي اعلى اسعار تسجل لهذا المواد الاساسية، كما ان تكاليف اللحوم والدجاج والاسماك عالية بشكل غير معقول

وعند الاخذ بالحسبان تكاليف متطلبات الاسرة من نفقات التعليم والتطبيب والسكن ومتطلباته وايضا نفقات المواصلات وغيرها من متطلبات الحياة في صورتها البسيطة نجد فجوة هائلة بين دخل الاسرة وتكلفة الحياة ومنها ندرك عدم مقدرة السكان على تلبية متطلبات الحياة وبالتالي الوقوع في براثن الفقر والجوع والعوز واللجوء الى الاكل من المخلفات المنتشرة في الشوارع

وحسب المصادر الدولية فقد بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2024 حوالي 1017 دولاراً أمريكياً وهو مؤشر مموه وغير دقيق، فإن بإمكان القراء الكرام القيام بحساب دخل الفرد وتكاليف الحياة ليدرك ان واقع الحال هو تجسيد رقمي وعملي وحياتي للبئس والفقر وان حوالي 24 مليون انسان في البلد يتوزعون بين فقراء وجوعا ومتسولين ومشردين

تؤدي الاوضاع المعيشية المتردية الى انحلال الاخلاق والقيم والتماسك الاسري وبالتالي انهيار قيم المجتمع

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة